



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان علوم إقتصادية، تسيير علوم تجارية

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان:

الاختلال في ميزان المدفوعات

الأسباب وآليات المعالجة- دراسة حالة الجزائر للفترة من 2008 إلى 2017

تحت إشراف الإستاذ:

الدكتور: حجاموي توفيق

من إعداد الطالب:

مهدي الجيلالي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 17 جوان 2019

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور: طيبي بومدين - رئيسا

الدكتور: حجاموي توفيق - مؤطرا

الدكتور: أرزي فتحي - ممتحنا

السنة الجامعية: 2018/2019

أهدي هذا العمل المتواضع إلى :

إلى روح أبي رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه

إلى أُمي العزيزة حفظها الله وأطال في عمرها

إلى إخوتي وأختي

إلى جميع الأصدقاء والأحباب

إلى كل طالب علم

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

كما أتقدم بالشكر الخالص إلى الله عز وجل على أن منحني القوة والعون لإتمام هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بالشكر الخاص للأستاذ الدكتور **حجماوي توفيق** على قبوله الإشراف على هذا العمل وعلى ما قدمه لي من نصائح وإرشادات لإتمام هذا العمل

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبول مناقشة هذه المذكرة

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني من بعيد أو قريب لإنجاز وإنجاح هذا العمل.

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تتبع التطورات التي شهدتها التوازنات الخارجية للجزائر من خلال تحليل الأرصدة الرئيسية لميزان المدفوعات خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2017، ذلك بغية إبراز الدور الذي لعبته الإصلاحات الاقتصادية المطبقة من قبل الدولة في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات، خاصة ما ميز هذه الفترة من أزمات عالمية لسنة 2009 وسنة 2014، حيث تم التطرق إلى مختلف السياسات و الآليات المتبعة خلال فترة الدراسة وتقييم مدى نجاحها في إعادة التوازن لميزان المدفوعات الجزائري.

فقد انتهجت الجزائر سياساتها الهادفة إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات وبعث التنمية الاقتصادية على وجه الخصوص من خلال العديد من الأجهزة والتدابير، ورغم كل هذا بقي الميزان التجاري يعاني من العجز، ولم ترقى الصادرات إلى المستوى المطلوب مما أثر على توازن ميزان المدفوعات.

كما خلصت الدراسة إلى أنه رغم كل الجهود المبذولة والإصلاحات المتبعة للخروج من التبعية لقطاع المحروقات فقد شهد ميزان المدفوعات الجزائري عدة تغيرات وتطورات خلال فترة الدراسة لعب فيها قطاع المحروقات دورا أساسيا في تحريك التوازنات الخارجية للجزائر، وهذا تبعا لتغيرات أسعار البترول في الأسواق العالمية.

Study Summary:

The aim of this study is to follow developments in Algeria's economy performance, by analyzing the main components of the balance of payments during the period 2008-2017 in order to present the role played by the economic reforms applied by the State in processing the balance of payments defect, Especially what characterized this period of global crises in the year 2009 and 2014, Where the various policies and mechanisms followed during the study period were discussed and assess their success in processing the balance of payments defect

Algeria has pursued its policies aimed at boosting exports outside hydrocarbons and rise economic development in particular through many instruments and measures. Nevertheless, the balance of trade remained deficient, and exports did not reach the required level, which affected the balance of payments equilibration.

The study concluded that despite all the efforts exerted and the reforms adopted to get out of dependency on the fuel sector, the Algerian balance of payments witnessed many changes and several developments during the period of study in which the hydrocarbons sector played a principal role in moving the external equilibriums of Algeria according to the changes of oil prices in international markets.

قائمة المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>العنوان</u>
III	الإهداء والتشكرات
III	الملخص
III	قائمة الجداول
III	قائمة الأشكال
III	قائمة الملاحق
أ-هـ	مقدمة عامة
الفصل الأول: تحليل ظاهرة الإختلال في ميزان المدفوعات	
01	تمهيد
02	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات
02	المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات
02	المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات و هيكله
02	الفرع الأول: حساب العمليات الجارية أو الحساب الجاري
03	الفرع الثاني: حساب رأس المال
04	الفرع الثالث: حساب التسوية
04	المطلب الثالث: تحليل ميزان المدفوعات
06	المطلب الرابع: مفهوم توازن ميزان المدفوعات وأنواعه
06	أولاً : التوازن المحاسبي
06	ثانياً : التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات
07	المبحث الثاني: الإطار النظري لميزان المدفوعات
07	المطلب الأول: ميزان المدفوعات ومراحل التطور الاقتصادي
09	المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات
10	المطلب الثالث: ميزان المدفوعات والمتغيرات الرئيسية للاقتصاد الوطني
12	المبحث الثالث: ظاهرة الإختلال في ميزان المدفوعات
12	المطلب الأول: الاختلال في ميزان المدفوعات
12	المطلب الثاني: صور وأنواع الاختلال في ميزان المدفوعات
15	المطلب الثالث: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات
17	المطلب الرابع: الآثار المترتبة عن الاختلال في ميزان المدفوعات

قائمة المحتويات

18	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: أساليب وأليات معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات	
19	تمهيد
20	المبحث الأول: نظريات تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات
20	المطلب الأول: المنهج الكلاسيكي (تغيرات الأسعار)
23	المطلب الثاني: المنهج الكينزي (تغيرات الدخل الوطني)
28	المطلب الثالث: التوازن من خلال التدفقات المالية الدولية
29	المبحث الثاني: تصحيح الإختلال من خلال سياسة الصرف (سياسات التكيف)
29	المطلب الأول: مدخل المرونات
32	المطلب الثاني: مدخل الاستيعاب
35	المطلب الثالث: المدخل النقدي
38	المبحث الثالث: آليات التسوية عن طريق تدخل السلطات العامة
38	المطلب الأول: سياسة الرقابة على الصرف
39	المطلب الثاني: السياسة المالية والسياسة النقدية
41	المطلب الثالث: السياسة التجارية كأداة تصحيح لميزان المدفوعات
43	المطلب الرابع: سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة
45	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2017/2008	
46	تمهيد
47	المبحث الأول: تحليل تطور ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2017/2008
47	المطلب الأول: تطور رصيد الميزان التجاري ورصيد ميزان رأس المال خلال فترة 2017-2008
47	1 - تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2017-2008.
49	2 - تطور صادرات المحروقات الى إجمالي الصادرات في الفترة (2017-2008)
50	المطلب الثاني: تطور رصيد ميزان رأس المال خلال فترة 2017-2008
51	المطلب الثالث: المركز المالي للجزائر إتجاه الخارج.
51	1- المديونية الخارجية
52	2- الوضعية المالية الخارجية
52	المبحث الثاني: أسباب إختلال ميزان المدفوعات وأليات المعالجة

قائمة المحتويات

53	المطلب الأول: التدابير والإجراءات المتخذة في إطار تنمية الصادرات
53	أولاً- التسهيلات المقدمة للمصدرين
54	ثانياً- أجهزة تنمية الصادرات
58	المطلب الثاني: دور سياسة الصرف في إعادة التوازن لميزان المدفوعات
58	1- الرقابة الإضافية من طرف البنك المركزي على عمليات التجارة الخارجية
59	2- دور البنك المركزي في انخفاض سعر صرف الدينار
60	المطلب الثالث: تأثير السياسة المالية والسياسة النقدية في تحقيق توازن ميزان المدفوعات في الجزائر
60	1- السياسة المالية
61	2- السياسة النقدية
64	المطلب الرابع: تأثير السياسة التجارية في تحقيق توازن ميزان المدفوعات في الجزائر
65	المبحث الثالث: مدى نجاح الأليات المتبعة
65	المطلب الأول: مدى نجاح الجهود المبذولة لتتويج الاقتصاد
67	المطلب الثاني: مدى نجاح سياسة الصرف في إعادة التوازن لميزان المدفوعات
70	المطلب الثالث: مدى نجاح السياسة المالية
71	خلاصة الفصل
72	خاتمة عامة
75	قائمة المصادر والمراجع
78	الملاحق

قائمة الجداول		
الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
49	تطور صادرات الجزائر في الفترة (2008-2017)	الجدول رقم(1)
52	الوضعية المالية الخارجية للجزائر خلال 2008-2017	الجدول رقم(2)
59	تغيرات سعر صرف الدينار في فترة 2008-2017	الجدول رقم(3)

قائمة الأشكال		
الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
31	أثر تخفيض العملة على ميزان المدفوعات	الشكل رقم (1)
47	تطور رصيد الميزان التجاري في الفترة (2008-2017)	الشكل رقم (2)
50	تطور ميزان رأس المال خلال الفترة 2008-2017	الشكل رقم (3)
51	تطور الدين الخارجي خلال الفترة 2008-2017	الشكل رقم (4)
65	تطور صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات	الشكل رقم (5)
66	تأثيرات أسعار البترول على صادرات الجزائر	الشكل رقم (6)
67	علاقة ميزان مدفوعات الجزائر بأسعار الصرف للعملة الرئيسية	الشكل رقم (7)
68	النسب المئوية لواردات الجزائر خلال الفترة 2008-2017	الشكل رقم (8)

قائمة الملاحق		
الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
78	تطور رصيد الميزان التجاري في الفترة (2008-2017)	الملحق رقم (1)
78	تطور رصيد حساب رأس المال في الفترة (2008-2017)	الملحق رقم (2)
79	تطور الدين الخارجي خلال الفترة (2008-2017)	الملحق رقم (3)
79	تطور صادرات المحروقات الى إجمالي الصادرات في الفترة (2008-2017)	الملحق رقم (4)
80	تأثيرات أسعار البترول على ميزان مدفوعات الجزائر في الفترة (2008-2017)	الملحق رقم (5)
80	علاقة ميزان مدفوعات الجزائر بانخفاض سعر صرف الدينار في الفترة (2008-2017)	الملحق رقم (6)
81	التركيبية السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 2008-2017	الملحق رقم (7)

تأخذ العلاقات الاقتصادية بين الدول عدة أشكال، فقد تكون عبارة عن سلع مادية تنتقل عبر الحدود، وتكون إما داخلة إليها وتسمى واردات أو خارجة منها وتسمى صادرات، وقد تكون في شكل خدمات قدمت من رعايا دولة إلى رعايا دولة أخرى أنفسهم، وتسمى الخدمات التي قدمت للغير بالصادرات غير المنظورة، أما الخدمات التي تلقاها من الغير بالواردات غير المنظورة، ولا تقتصر العلاقات الاقتصادية بين الدول على تبادل السلع والخدمات فقط بل تشمل أيضا البعض من عوامل إنتاج وأهمها رأس المال، ومن المعروف أن رأس المال ينتقل في شكل استثمارات مباشرة تقوم بها المؤسسات أو الأفراد، أو ينتقل في شكل قروض تمنحها دول لأخرى سواء كان لمقابلة استثمارات حقيقية جديدة أو لتسوية المدفوعات المنبثقة عن التبادل التجاري، وقد تكون العلاقات الاقتصادية في شكل تدفق العملات الأجنبية في عكس اتجاه الواردات وتدفق للعملات الأجنبية في عكس اتجاه الصادرات ويكون نتيجة لهذا التدفق في هذين الاتجاهين قيام مجموعة من المعاملات التي تقع بناء على هذه العمليات وينشأ عن ذلك قيام ما يسمى بسوق الصرف الأجنبي،

ولمعرفة مركزها في ميدان التبادل الدولي فلكل دولة سجل كامل لكل معاملاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي لفترة زمنية معينة وهو ما يسمى بميزان المدفوعات، باعتباره البيان الفاصل والمرآة العاكسة لمختلف العلاقات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي، فهو يعطي الصورة الراهنة لمختلف السياسات المتبعة، ويمكن من معرفة مركز الاقتصاد الوطني بين اقتصاديات العالم، إلا أنه لطالما كان لزيادة الاختلال في ميزان المدفوعات دورا هاما في دفع مختلف الدول إلى بذل جهود وإتخاذ إصلاحات لإعادة التوازن وعلاج هذا الاختلال حتى يتسنى لها تصحيح مسارها الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية.

إن ميزان المدفوعات في الجزائر لا يختلف في هيكله عن غيره من الموازين في مختلف دول العالم إلا من خلال ما يعكسه هذا الأخير من وضع اقتصادي خاص بالجزائر، فقد كانت وضعية التوازنات الخارجية الجزائرية دائما وثيقة الصلة بالسياسات الاقتصادية المحلية و لطالما حاولت الجزائر إتباع عدة مناهج ومداخل لمعالجة الإختلالات التي تطرأ على ميزان المدفوعات وذلك على اختلاف الأسباب المؤدية لهذا الإختلال، فلقد اعتمدت على برامج إصلاح مدعومة من طرف منظمات دولية، وكانت هذه الإصلاحات تدور حول الطريقة المثلى في نقل الاقتصاد الجزائري إلى اعتماد آلية السوق بدلا من آليات التخطيط المركزي، ولقد مس الإصلاح أيضا النظام الجبائي، النظام النقدي والبنوك، بالإضافة الى عزمها انتهاج سياسة تجارية تتماشى مع الوضع الراهن لأجل ترقية الصادرات خارج المحروقات وبعث التنمية الاقتصادية على وجه الخصوص من خلال العديد من

مقدمة عامة

الأجهزة والتدابير، ولا زالت الإصلاحات قائمة إلى حد اليوم، بحيث يشهد الاقتصاد الجزائري انفتاحا متزايدا على العالم الخارجي والذي أوجب على الدولة المحافظة على التوازنات الخارجية.

ب- إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق و محاولة منا لدراسة ميزان المدفوعات الجزائري، يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

✓ مامدى فعالية السياسات والآليات التي اتبعتها السلطة الجزائرية لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات ؟

و بناء على هذه الإشكالية الرئيسية ولإلمام بالموضوع يمكن وضع الأسئلة الفرعية التالية:

- ❖ وضعية ميزان المدفوعات وأهم العوامل المؤثرة على رصيده؟
- ❖ ماهي أهم الأسباب التي أدت إلى اختلال ميزان المدفوعات الجزائري؟
- ❖ ما هي أهم السياسات التي اتبعتها الجزائر؟
- ❖ ما مدى استجابة ميزان المدفوعات للآليات المتبعة في الجزائر؟
- ❖ ما مدى فعالية الإصلاحات الاقتصادية في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات الجزائري؟

ت- فرضيات الدراسة:

- نجاح السياسات المتبعة من طرف الدولة الجزائرية في إعادة التوازن لميزان المدفوعات.
- مساهمة الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر في توازن ميزان المدفوعات.

ث- مبررات اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من الأسباب التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع من أهمها:

- الرغبة في دراسة هذه الظاهرة الاقتصادية التي تصيب اقتصاديات كل الدول دون إستثناء .
- محاولة الربط بين السياسات والإصلاحات الاقتصادية والتوازنات الخارجية على اعتبار أن الجزائر عانت إختلالات واختناقات كبيرة في ميزان المدفوعات.
- الشعور بأهمية الموضوع وإمكانية طرحه حاليا، خصوصا مع الاضطرابات التي تعرفها أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.
- السعي إلى المساهمة في النقاش حول ضرورة تخلي الجزائر عن الاقتصاد الريعي والاتجاه نحو تنويع الاقتصاد.

مقدمة عامة

ج- أهداف الدراسة :

نظرا لاعتبار ميزان من أهم المؤشرات التي يمكنها أن تعطي دلالة معبرة عن الوضع الاقتصادي لأي دولة ودوره في كشف قوة الاقتصاد للتصدي لصدمات السوق الدولية، تهدف دراستنا هذه إلى ما يلي:

- محاولة دراسة ميزان المدفوعات وإبراز أهميته بالنسبة للدول.
- معرفة الأدوات والوسائل التي استخدمتها السلطات الجزائرية في علاج اختلال ميزان المدفوعات.
- تحليل ودراسة أهم المؤشرات الدالة في ميزان المدفوعات الجزائري من خلال مختلف مراحل الدراسة.
- تحليل وتشخيص العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية وإعادة التوازنات الخارجية للجزائر.
- محاولة الخروج بتوصيات قد تساعد على معرفة الأسباب الحقيقية التي تقف من وراء الاختلالات في ميزان المدفوعات.

ح- حدود الدراسة:

الحدود الزمنية : تشمل الدراسة الفترة الممتدة من 2008 إلى 2017 حيث تم إختيارها بالتحديد لما تميزت به من إزمات عالمية إنتقلت بفعل الأسواق العالمية إلى الجزائر.

الحدود المكانية: الاقتصاد الجزائري

خ- منهج البحث والأدوات المستخدمة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك من خلال التطرق إلى الأدبيات النظرية المتعلقة بالموضوع، أما الجانب التطبيقي استعمل المنهج التحليلي الذي يستند على دراسة الحالة وذلك باستخدام الأدوات و الجداول والإحصائيات المتعلقة بميزان المدفوعات.

د- صعوبات الدراسة:

- قلة الدراسات التي تناولت موضوع السياسات والأليات المتبعة في معالجة الإختلالات في ميزان المدفوعات في الجزائر خلال المدة الأخيرة.
- تضارب المعطيات والإحصائيات المتعلقة بميزان المدفوعات الجزائري.
- نقص المراجع خاصة في الجانب الدراسات السابقة والإطار النظري الخاص بنموذج الدراسة.
- صعوبة الحصول على التقارير والإحصائيات الرسمية خصوصا فيما يتعلق بالفترة الأخيرة.

ذ- الدراسات السابقة:

■ دراسة: **حاجي سمية**، رسالة دكتوراه، تحت عنوان دور السياسات النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، حاول الباحث من خلالها إبراز دور السياسة النقدية في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات بصورة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة.

وخلصت الدراسة أن لسعر الصرف ومعدل الخصم التأثير المباشر على ميزان المدفوعات ، في حين ان الكتلة النقدية مستثناة لغياب علاقة سببية بينها وبين ميزان المدفوعات، وان السياسة النقدية لعبت دورا في معالجة اختلال ميزان المدفوعات وان كان نسبيا لاعتماد الجزائر على مصدر وحيد وهو الصادرات النفطية.

■ دراسة: **شنتاحة عمر**، مذكرة ماجيستر، تحت عنوان تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان مدفوعات الدول النامية، هدفت هذه الدراسة لتقييم فاعلية أدوات السياسة التجارية كآلية لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات للدول النامية، وقد تم اختيار الجزائر كعينة للدراسة باعتبارها خضت خطوات هامة نحو تحرير التجارة الخارجية من خلال تبنيها جملة من الاصلاحات أهمها التوجه نحو اقتصاد السوق منذ تسعينات القرن الماضي، فالجزائر تستخدم أدوات السياسة التجارية لتحقيق أهداف معينة أهمها تحقيق التوازن لميزان المدفوعات.

وخلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها أن الجزائر سعت لتحرير التجارة الخارجية من القيود و الاجراءات الجمركية و كذا غير الجمركية، كما أن تأثير السياسة التجارية يظهر على جانب الواردات أكثر منها على الصادرات، أيضا تبني سياسة التحرير أدى إلى إضعاف القدرة التصديرية خارج اطار المحروقات.

■ دراسة : **بن طرية حورية** (مذكرة ماجيستر) تحت عنوان دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970-2014.

هدفت هذه الدراسة إلى تتبع التطورات التي شهدتها التوازنات الخارجية للجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014 من خلال اختبار العلاقة الارتباطية بين الإصلاحات الاقتصادية وعودة التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري.

وقد خلصت الدراسة إلى أن تغيرات أسعار البترول في الأسواق العالمية لعبت دور أساسيا للتأثير على وضعية ميزان المدفوعات الجزائري لما شهده من تغيرات وتطورات خلال فترة الدراسة كان لقطاع المحروقات الدور الأساسي في تحريك التوازنات الخارجية للجزائر رغم دور الإصلاحات الاقتصادية.

- دراسة : **حنان لعروق**، مذكرة ماجيستر، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر، هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى فعالية سياسة سعر الصرف في تحقيق التوازن الخارجي المرغوب فيه في إطار ظروف اقتصادية مميزة للدول النامية. وقد خلصت الدراسة إلى أن فعالية سياسة سعر الصرف في تصحيح الاختلال الخارجي للدول النامية هي محدودة وذلك راجع إلى وضعية ومميزات الدول التي لا تتوفر على شروط نجاحها وتعتبر الجزائر واحدة منها.

هـ - تقسيمات البحث: سنقوم بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول: سيحتوي على ثلاثة مباحث المبحث الأول نعرف فيه ميزان المدفوعات، مكوناته، التوازن و أنواعه، والمبحث الثاني نتطرق فيه إلى مراحل تطور ميزان المدفوعات وعلاقته بالمتغيرات والمؤشرات الاقتصادية، أما المبحث الأخير فسنعرض فيه إلى اختلال ميزان المدفوعات من حيث الصور والأسباب والآثار المترتبة عنه.

الفصل الثاني: سيكون تحت عنوان أساليب وأليات معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات حيث سنتعرض فيه إلى مختلف المناهج والمدارس التي تطرقت لظاهرة الإختلال في المبحثين الأول والثاني وفي المبحث الثالث سنعرض مختلف السياسات الممكنة تتبعها لتدارك الخلل في ميزان المدفوعات من خلال تتبع السبب المؤدي لهذا الإختلال.

الفصل الثالث: سيتم فيه الإشارة إلى مسيرة الاقتصاد الجزائري على مستوى التوازنات الخارجية، ومختلف الآليات والسياسات المتبعة، خلال فترة الدراسة، حيث سنقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، ففي المبحث الأول سنتطرق إلى تطورات ميزان المدفوعات الجزائري من خلال تحليل أهم الأرصدة المكونة له ليتم بعد ذلك التطرق لأهم أسباب اختلاله وأبرز الآليات المتبعة لمعالجته، ثم يتم بعد ذلك تقييم مدى فعالية هذه الآليات في المبحث الأخير.

الفصل الأول:

تحليل ظاهرة الإختلال في ميزان

المدفوعات

الفصل الأول: تحليل ظاهرة الإختلال في ميزان المدفوعات

تمهيد:

إن العالم المعاصر شهد ظهور علاقات اقتصادية متطورة نظرا لزيادة حجم المبادلات الدولية بين الدول، فترتب علي كل دولة استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها في الحال أو في المستقبل ولذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها قبل العالم الخارجي والتزاماتها نحوه، لذا فهي تعد بيانا تسجل فيه حقوقها والتزاماتها، هذا البيان يسمى ميزان المدفوعات وغالبا ما يظهر هذا الميزان اختلال العلاقات الاقتصادية بين الدولة و العالم الخارجي حيث يعطي صورة واضحة للسلطات المسؤولة في الدولة عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني، ويعبر أيضا عن تأثير المعاملات الخارجية على الدخل الوطني ومستوى التشغيل في الداخل، بغرض عرض ماهية ميزان المدفوعات تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

المبحث الثاني: الإطار النظري لميزان المدفوعات

المبحث الثالث: ظاهرة الإختلال في ميزان المدفوعات

الفصل الأول: تحليل ظاهرة الإختلال في ميزان المدفوعات

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

لقد عرف الاقتصاد العالمي نمو كبيراً لحجم المبادلات الدولية، مما زاد من ترابط الدول مع بعضها البعض وأوجب على كل منها تقيد ما لها وما عليها إتجاه الدول الأخرى في سجل يضم كل هذه المعاملات خلال فترة زمنية محددة يسمى ميزان المدفوعات.

المطلب الاول : تعريف ميزان المدفوعات

لقد تعددت التعاريف المقدمة لميزان المدفوعات ، إلا أنها تصب في نفس المعنى فعلى سبيل المثال قد عرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات على أنه سجل يعتمد على القيد المزدوج ، يتناول إحصائيات فترة زمنية للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى ، أو بسبب هجرة الأفراد ، وكذا التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها اتجاه بقية دول العالم¹.

- هو سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في الدول الأخرى في فترة زمنية، عادة ما تكون سنة.

- ميزان المدفوعات هو ورقة إحصائية يسجل فيها كل المعاملات التجارية والمالية والنقدية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة، وهو يتألف من جانين جانب دائن وآخر مدين ، فالجانب الدائن تتدرج تحته كافة العمليات التي تحصل الدولة بمناسبةها على إيرادات من العالم الخارجي، والجانب المدين تتدرج تحته كافة العمليات التي تؤدي الدولة بمناسبةها مدفوعات إلى العالم الخارجي .

ويقوم إعداد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج مما يجعله بالضرورة متوازناً دائماً، بمعنى أن تكون المديونية والدائنية متساوية في جميع الأحوال ، ونوازن ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية لا يحول دون وجود إختلالات من الناحية الواقعية، إذ ينطوي توازنه المحاسبي الكلي على إختلالات في بنوده المختلفة².

المطلب الثاني : مكونات ميزان المدفوعات و هيكله

يقسم ميزان المدفوعات إلى أقسام مستقلة، يضم كل منها نوعاً خاصاً من المعاملات الاقتصادية المتشابهة أو المتقاربة في أهدافها ومن أهم التقسيمات الشائعة :

الفرع الأول: حساب العمليات الجارية أو الحساب الجاري³:

يتكون الحساب الجاري من عدة حسابات فرعية و هي:

¹ محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية،مصر، 1999،ص166.

² زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، 2004، ص 64.

³ السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي "النظرية و السياسة " ، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2011 ص 124.

الفصل الأول: تحليل ظاهرة الإختلال في ميزان المدفوعات

1 - الميزان التجاري: يضم الصادرات و الواردات من السلع و البضائع، التي تمر بحدود الدولة الجمركية و لذلك يطلق عليه أيضا ميزان المعاملات المنظورة.

2- ميزان الخدمات: و يضم العوائد المحصلة أو المدفوعة عن الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج، مثل عوائد الاستثمار و النقل والتأمين و السياحة و التعليم... الخ. و يطلق عليه ميزان المعاملات غير المنظورة.

3- حساب التحويلات من جانب واحد: يعرف هذا الميزان أحيانا بميزان الدفعات المحولة من جانب واحد، و هذا الميزان يضم المدفوعات المحولة من جانب واحد التي ليست لغرض استيراد أو تصدير سلع أو خدمات، و انما قد تكون لغرض المساعدة مثل الهبات و الهدايا التي لا ترد، أو قد تكون تحويلات العاملين في الخارج إلى أوطانهم أو قد تكون تحويلات المقيمين أو المساعدات سواءا من الأفراد أو الدول أم المنظمات الدولية. تشمل هذه التحويلات الهبات، التبرعات، الإعانات، التعويضات و تحويلات المهاجرين و العاملين في الخارج إلى ذويهم، و سميت بالتحويلات من جانب واحد لأنه لا يترتب على الدولة المستفيدة أي التزام بالسداد، و قد تكون هذه التحويلات خاصة أو حكومية¹.

الفرع الثاني: حساب رأس المال

يشمل هذا الحساب تدفق رأس المال بين البلد المعني و باقي العالم، و سواء كان هذا التدفق بين مؤسسات خاصة مقيمة و غير مقيمة أو بين الحكومات، فقد يكون هذا التدفق داخلا الى البلد أو خارجا منها ويتم تسجيل هذه التدفقات طبقا لمعيار مدة بقاءه حيث أن هناك:

1- حساب رأس المال طويل الأجل: تندرج فيه جميع التغييرات التي تطرأ على أصول الدولة أو حقوقها من قبل الدول الأخرى، وكذلك على خصوم الدولة أو التزاماتها في مواجهة هذه الدول التي يزيد أجلها عن عام، ويشتمل هذا الحساب على الاستثمارات المباشرة والأوراق المالية والقروض طويلة الأجل².

2- حساب رأس المال قصير الأجل: تندرج فيه كافة التغييرات التي تطرأ على قيمة الأصول التي يملكها المقيمون في مواجهة الخارج، وكذلك على قيمة الخصوم التي يلتزمون بها في مواجهته والتي يقل أجلها عن عام، و يضم هذا الحساب التجارة في العملات الأجنبية، الودائع الجارية، الودائع الادخارية قصيرة الأجل التي يقوم المقيمون بإيداعها بالبنوك الخارجية، أدونات الخزانة والقروض قصيرة الأجل.

للإشارة فأن هذا الحساب يضم أيضا حركة الذهب كونه يسجل كباقي السلع بالنسبة للدول المنتجة له كجنوب إفريقيا مثلا، إلا أن معظم الدول الأخرى تعتبر الذهب أصلا من الأصول النقدية التي تسوى به المعاملات الدولية بإعتباره وسيلة دفع دولية³.

¹ بكري كامل، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعة، بيروت، 1986، ص 364 .

² زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 67.

³ فريضة صبحي تادرس، العقاد مدحت محمد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 327.

الفصل الأول: تحليل ظاهرة الإختلال في ميزان المدفوعات

الفرع الثالث: حساب التسوية:

1- باستعمال بند السهو والخطأ

في ميزان المدفوعات نظريا كل معاملة تكون قد سجلت مرتين، وعليه فان المجموع الكلي يكون متساويا، ولكن قد يحدث وان يكون المجموع الدائن لا يساوي المجموع المدين، نظرا لكون مصادر المعلومات المعتمدة تتعدد وتختلف ويتم تدارك هذا الفارق بين الدائن والمدين من أجل تحقيق التوازن المحاسبي للميزان بواسطة بند يطلق عليه صافي السهو والخطأ، الذي يوضع بإشارة الجانب الأقل قيمة، والفرق بينهما يمثل القيمة التي تسجل في حساب السهو والخطأ،

2- باستعمال الاحتياطات الرسمية: و يسجل في هذا الحساب حركة العملات الصعبة و الذهب النقدي و التي تمثل المدفوعات أو المتحصلات، التي تنتج عن موقف ميزان المدفوعات من حيث كونه به عجز أو فائض، و يعتبر هذا البند من بنود الموازنة التي تحقق التوازن الحسابي في ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث: تحليل ميزان المدفوعات

إن تحليل جوانب ميزان المدفوعات ومعرفة الدلالة الاقتصادية لكل منها تمكن من إدراك الأهمية الاقتصادية له، ومعرفة أهم الأرصدة الموجودة فيه، وكذا المبادئ الواجب إتباعها في تقييد المعاملات من أجل التوصل لحساب الأرصدة دون أخطاء، بالإضافة للمؤشرات الاقتصادية المميزة للدولة، ويمكن تحديد الأرصدة الرئيسية لميزان المدفوعات في:

1- رصيد الميزان التجاري:¹

الذي يترجم تطور المبادلات مع الخارج في السلع بكل أنواعها، وقد يكون تطورا إيجابيا إذا فاقت صادرات البلد للخارج وارداته، أو يكون تطورا سلبيا إذا كانت صادراته أقل من واردته، ويمكن تقسيم الميزان التجاري حسب:

-المنتج : منتج غذائي، طاقوي، صناعي، سلع أو منتجات أخرى.

-المنطقة الجغرافية : المجموعة الأوربية، شمال إفريقيا... الخ.

ويحسب في الميزان التجاري بصفته العامة أو حسب المنتج، أو حسب المنطقة نسبة تغطية الصادرات للواردات وذلك بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة التغطية} = \frac{\text{الصادرات}}{\text{الواردات}} \times 360 \text{ يوم}$$

مثلا : إذا وجدت النسبة = 1 هذا يعني أن الصادرات تغطي سنة من الواردات البلد، وكلما زادت هذه النسبة كلما كان التطور ايجابيا للميزان التجاري.

¹ حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجيستر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/2004، ص20.

الفصل الأول: تحليل ظاهرة الإختلال في ميزان المدفوعات

2- رصيد التجارة غير المنظورة:

هو الفرق بين مقبوضات الدولة من الخدمات التي تقدمها، ومدفوعاتها عن الخدمات التي تحصل عليها من العالم الخارجي، ويكون في حالة عجز إذا فاقت المدفوعات المقبوضات، أو فائضا إذا تحقق العكس، ففي حالة تحقيق رصيد موجب، هذا يعني أن البلد له القدرة على التمويل بإعتباره استطاع تكوين إيدار صافي من خلال معاملاته الخارجية، أما في حالة الرصيد السالب فهذا مؤشر على إحتياجه للتمويل ، ويعتبر مؤشرا هاما للمبادلات التجارية الخارجية أيضا لأنه يهتم بالخدمات المرفقة لكل العمليات التجارية، بالإضافة إلى خدمات أخرى.

3- رصيد المعاملات الجارية:

يتمثل هذا الرصيد في مجموع الرصدين السابقين (الميزان التجاري ،تجارة غير منظورة) ،بالإضافة إلى صافي التحويلات أحادية الجانب، وهو أكثر الأرصدة دلالة في ميزان المدفوعات، وأكثرها استعمالا في تحليل الوضعية الخارجية للبلد خاصة من طرف صندوق النقد الدولي، لأن المعاملات الجارية تحتل حجم كبير نسبيا مقارنة بالمعاملات الأخرى ،ولأنها تتعلق بالدخل الوطني بكل نواحيه أي ما أنفق أو استهلك أو أنتج، وهذا يعني أن أي تغير في هذا الرصيد يكون مصحوب بتغير في الإنتاج وبالتالي التشغيل.

4-رصيد المعاملات الرأس مالية¹:

وهو يمثل الفارق بين مجموع رؤوس الأموال (استثمارات مباشرة ،استثمار في المحافظ المالية ،استثمارات أخرى وحتى رؤوس الأموال قصيرة الأجل) الخارجة من اقتصاد البلد ومجموعة رؤوس الأموال الداخلة، ويكون الرصيد عجزا إذا فاقت التدفقات الخارجة لرؤوس الأموال التدفقات الداخلة ،أما الفائض فيكون في حالة العكس.

5-الرصيد الإجمالي:

هو مجموع رصيد المعاملات الجارية ورصيد المعاملات الرأس مالية وهو يوضح الوضعية الحقيقية لميزان مدفوعات البلد ،ما إذا كان في حالة فائض أو عجز، ويعبر عن التأثيرات المطبقة على أسعار الصرف، باعتبار العمليات المسجلة في الجانب الدائن تمثل طلبا على العملة الأجنبية، والعمليات المسجلة في الجانب المدين تمثلا عرضا لها وطلبا على العملات الأجنبية مما يستدعى تعديلا أو تصحيحا أو قد يكون في حالة توازن وهي حالة تعتبر نادرة الحدوث.

¹ المرجع السابق، ص 21.

الفصل الأول: تحليل ظاهرة الإختلال في ميزان المدفوعات

المطلب الرابع : مفهوم توازن ميزان المدفوعات وأنواعه

يتم تسجيل العمليات الاقتصادية في ميزان المدفوعات وفق قاعدة القيد المزدوج، والتي بموجبها تظهر كل عملية مرتين في الميزان مرة في الجانب الدائن (الأصول) لكونها تتعلق بخروج قيمة ينتج عنها زيادة في مقبوضات الدولة، ومرة في الجانب المدين (الخصوم) باعتبارها تمثل دخولا لقيمة تؤدي إلى زيادة في مدفوعات الدولة نحو الخارج، وبالتالي فإن القيم المسجلة في الجانب الدائن تكون مساوية للجانب المدين، لذا فإن الحالة الطبيعية لميزان المدفوعات هي التوازن، أي تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن، لكن هناك فرق بين التوازن المحاسبي الواجب تحققه في ميزان المدفوعات بأي حال من الأحوال، والتوازن الاقتصادي و الذي ليس بالضرورة أن يكون متحققا بتحقق التوازن المحاسبي.

أولا : التوازن المحاسبي

ويطلق عليه أيضا بالتوازن الدفترى، لأنه يظهر في الدفاتر المحاسبية¹ من خلال تساوي أو تكافؤ جملة الإيرادات الخارجية مع المدفوعات الخارجية أيضا، أي تساوي الجانبين الدائن و المدين بعد إجراء التسويات، ويكون من الخطأ الحكم على المركز الخارجي للدولة من خلال التوازن المحاسبي، لأنه توازن ظاهري ليس له أهمية من الناحية الاقتصادية، ولأنه لا يدوم في الأجل الطويل، ويخفي وراءه اختلالا أكيدا في النشاط الاقتصادي للدولة،² ويمكن أن يتحقق هذا التساوي المحاسبي تلقائيا، دون الحاجة إلى إجراء التسويات المحاسبية باستعمال الاحتياطات من أجل تحقيق التوازن الحتمي، بغض النظر عن الأوضاع الاقتصادية السائدة في الدولة.

ثانيا : التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات

هذا التوازن هو الذي يأخذ به الاقتصاديون في الحكم على وضعية الميزان، والذي لا يكون تحققه حتمي، ولكن بتوافر ظروف اقتصادية، سياسية وتجارية ملائمة حيث لا يكون التركيز على الرصيد النهائي للجانبين الدائن والمدين للميزان، وإنما على رصيد أجزاء أو حسابات فقط من الميزان .

إن ميزان المدفوعات كوحدة واحدة يجب أن يتساوى و يتعادل حسابيا خلال فترة الميزان، ولكن فكرة التوازن الحسابي لا تعني أن البلد لا يواجه صعوبات في المدفوعات، بل على العكس فقد يكون الميزان في حالة فائض أو عجز، أي أن التوازن الاقتصادي يرتكز على مجموعة محددة من البنود وليس كل بنود ميزان المدفوعات،

1 لعراية مولود، عبد الحق بوعتروس، الآثار الاقتصادية لتخفيض قيمة العملة في الاقتصاديات النامية - حالة الجزائر - تقرير نهائي لوحدة بحث، غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة 1998- 2000 ص 69-70.

² عبد الرحمان يسري أحمد، إيمان المحب زكي، الإقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 189.

الفصل الأول: تحليل ظاهرة الإختلال في ميزان المدفوعات

ولكي نتعرف على هذه البنود لا بد من التمييز بين نوعين من العمليات تدخل في ميزان المدفوعات، وذلك بحسب الهدف من إجرائها فالنوع الأول يعرف بالعمليات المستقلة ، وهي تلك التي تتم لذاتها بغض النظر عن الوضع الإجمالي لميزان المدفوعات، وهي تتمثل في عمليات الحساب الجاري وحساب رأس المال طويل الأجل وحركة رأس المال قصير الأجل بغرض المضاربة فقط و حساب التحويلات من طرف واحد وحساب الذهب للأغراض التجارية فقط، أما النوع الثاني فيعرف بعمليات الموازنة أو العمليات التعويضية، وتتم بالنظر إلى حالة أو وضع ميزان المدفوعات أو تترتب على العمليات الأولى، وهي تتمثل في حركة رأس المال قصير الأجل في شكل قروض أو تغير في طبيعة الأرصدة الأجنبية، وفي حركة حساب الذهب للأغراض النقدية¹.

المبحث الثاني: الإطار النظري لميزان المدفوعات

سيغطي هذا المبحث بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بميزان المدفوعات من خلال تحليل انعكاس مراحل النمو التي تمر بها أي دولة على ميزان المدفوعات ، ومؤثراته الاقتصادية وعلاقته بالمتغيرات الرئيسية للإقتصاد.

المطلب الأول: ميزان المدفوعات ومراحل التطور الاقتصادي

تختلف دول العالم على بعضها البعض من حيث تطورها الاقتصادي، الذي يعكس في كل مرحلة من مراحله على حالة ميزان المدفوعات، فمرحلة التطور الاقتصادي الذي وصلت إليه الدولة خلال مراحل نمو اقتصادها المحلي تؤثر بصفة مباشرة على شكل و طابع ميزان مدفوعاتها، و خاصة فيما يخص بنود التجارة المنظورة و دخول الاستثمارات و حساب رأس المال طويل الأجل، و عليه فإن كل صورة خاصة لوضع ميزان المدفوعات تتناسب آليا مع مرحلة معينة من مراحل التطور الاقتصادي، ويمكن تقسيم هذه المراحل إلى:

المرحلة الأولى: الدول المدينة الحديثة العهد بالاقتراض²

هي الحالة المميزة للدول النامية، خاصة التي تقوم بمشاريع تنموية لدعم قدرتها الإنتاجية، وما يميزها هو عجز في الميزان التجاري نتيجة زيادة استيراد السلع الرأسمالية وزيادة الاستهلاك في وقت تصبح فيه عائدات الصادرات غير كافية من أجل تغطية كل هذه الواردات، كذلك خدمات الاستثمار الأجنبية بتسديد الفوائد على القروض، مما يؤدي إلى عجز في بند دخل الاستثمارات يجعلها تلجأ إلى الاقتراض من الخارج، وهذا ما يؤدي إلى تدفق رأسمالي نحو الداخل يحقق معه فائض في حساب رأس المال، هذه المرحلة هي نقطة البداية في تطور الدول النامية من خلال بناء هيكل إنتاجي فاعل تحاول به مواكبة التطور الاقتصادي للدول المتقدمة في المستقبل.

¹ زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص69.

² حنان لعروق، مرجع سبق ذكره، ص25.

الفصل الأول: تحليل ظاهرة الإختلال في ميزان المدفوعات

المرحلة الثانية: الدول المقرضة ذات الفائض

هذه المرحلة هي ناتجة عن نمو الطاقة الإنتاجية، نتيجة للتوسع الاقتصادي في المرحلة الأولى، وزيادة القدرة التنافسية الدولية لها، مما ينتج عنه نمو كبير في قيمة الصادرات يساعد على تغطية ما تستورده الدولة من سلع، وحتى تسديد جزء من فوائد وأرباح رؤوس الأموال التي اقترضتها، أما الجزء الباقي، فالدولة تستمر في الاقتراض من أجل الوفاء بها، في هذه المرحلة يكون الميزان التجاري فائضا لزيادة الصادرات عن الواردات، أما بند دخل الاستثمار فيبقى دائما مدين لاستمرار الدولة في تسديد خدمات الدين. وبقاء حساب رأس المال فائضا مع بقاء الاقتصاد مدينا للخارج وفي حالة اقتراض،¹ لكن بمقدار أقل منه في المرحلة الأولى.

المرحلة الثالثة: الدول المدينة دون اقتراض

هي تكملة للمرحلة السابقة، حيث يكون فائض في الميزان التجاري بشكل كاف من أجل تغطية خدمات أو أعباء الديون الخارجية مع البدء في تسديد هذه الديون، ينتج عنه عجز في حساب رأس المال بتدفقات رأسمالية نحو الخارج، نتيجة التسديد.

المرحلة الرابعة: الدول المقرضة حديثا

في هذه المرحلة يكتمل النمو الاقتصادي للدول، حيث تستطيع من خلال الفارق الإيجابي العريض بين الصادرات والواردات تغطية كل التزامات الدولة اتجاه الخارج، مع بقاء مبالغ إضافية تقوم بإقراضها إلى دول أخرى ذات عجز، وما يميز هذه المرحلة أيضا فائض طفيف في بند دخل الاستثمارات مع عجز في حساب رأس المال نتيجة تسديد أقساط القروض وكذا عمليات الإقراض.

المرحلة الخامسة: مرحلة الدول المقرضة المتقدمة

نتيجة نمو دخل استثمارات الدول الخارجية تصبح لدى الدولة مورد من أجل زيادة وارداتها لتلبية احتياجاتها، بالإضافة إلى إقراض الدول الأخرى. وتتميز هذه المرحلة بعجز في الميزان التجاري يدعمه فائض في بند دخل الاستثمارات مع حساب رأسمال مدين نتيجة خروج رؤوس أموال.

المرحلة السادسة: الدول المقرضة المتقدمة اقتصاديا

نتيجة للتطور الاقتصادي يزداد الفائض في بند دخل الاستثمارات، و تزداد الواردات بمعدل أكبر مما تحققه الصادرات، مما يؤدي إلى عجز كبير في الميزان التجاري يصبح معه الفائض في بند دخل الاستثمارات غير كاف للتغطية، فتتوجه الدولة إلى الاقتراض من الخارج.

¹ عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2001-2002، ص119.

الفصل الأول: تحليل ظاهرة الإختلال في ميزان المدفوعات

المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات

إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد، بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات، فإذا تناولت الدراسة بيانات الميزان في لحظة معينة حاضرة أو سابقة يمكن استخلاص المؤشرات والدلالات الاقتصادية التي تمكن من التعرف على¹:

- القوة المحددة لسعر الصرف في لحظة معينة من خلال ظروف طلب و عرض العملات الأجنبية.
- مدى قدرة الجهاز الإنتاجي على توفير احتياجات الدولة من سلع إنتاجية و سلع الاستهلاك الضرورية.
- الأهمية النسبية للمبادلات الاقتصادية الدولية مع الدول الأخرى وما يرتبط بالسياسة الاقتصادية الدولية.
- أما دراسة ميزان المدفوعات الدولية عبر فترات مقارنة بتسجيل المعاملات الاقتصادية الدولية، في حد ذاتها يعد مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني و ذلك للأسباب التالية²:

- ✓ إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني و قابليته و درجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم و هيكل كل من الصادرات و المنتجات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات و درجة التوظيف، و مستوى الأسعار و التكاليف.... إلخ
- ✓ إن ميزان المدفوعات يظهر و يبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات و نوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة و معرفة مدى تطور البنين الاقتصادي للدولة و نتائج سياساتها الاقتصادية .
- ✓ يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط و توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي و الجغرافي أو عند وضع السياسات المالية و النقدية، و لذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك و المؤسسات و الأشخاص ضمن مجالات التمويل و التجارة الخارجية .
- ✓ إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي، و بذلك فهي تقيس الموقف الدولي للقطر. وتمكنه من متابعة تغيرات الطلب المحلي على السلع والخدمات المستوردة وتغيرات الطلب الأجنبي على صادرات الدولة.

1 زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مطابع الامل، بيروت، ص103.

2 عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 2002، ص 115.

الفصل الأول: تحليل ظاهرة الإختلال في ميزان المدفوعات

المطلب الثالث: ميزان المدفوعات والمتغيرات الرئيسية للاقتصاد الوطني

إن ميزان المدفوعات يؤثر و يتأثر بمجموعة من المتغيرات، التي يظهر تأثيرها بصفة مباشرة على وضعيته، ويمكن توضيح ذلك من خلال :

(1) معدلات التضخم

إن حرية التجارة والإنتقاح على الاقتصاد العالمي تسمح بإحلال المنافسة الأجنبية، التي تسمح للدولة التي تعاني من التضخم الذي يؤدي إلي ارتفاع الأسعار المحلية فتصبح نسبيا أعلى من الأسعار العالمية ، فيتأثر ميزان مدفوعاتها بإنخفاض الصادرات و إرتفاع الواردات نظرا لان أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا ، كما يمكن أن تؤدي زيادة واردات الدولة من سلع وخدمات أجنبية منخفضة السعر، إلى تخفيض أسعار السلع والخدمات المحلية في ظل المنافسة، مما يخفض من معدلات التضخم مقارنة مع حالة عدم وجود واردات. وفي حالة الواردات مرتفعة السعر تؤدي إلى حد ما، إلى استبدالها بالإنتاج والعمالة المحلية وبالتالي إرتفاع الطلب على المنتج المحلي وإشتداد الأسعار في نهاية المطاف وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الذي ينعكس على رصيد الحساب الجاري وهو ما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات.

(2) ميزان المدفوعات والناتج المحلي

تؤثر حالة أو وضعية الحساب الجاري بشكل مباشر في الناتج المحلي الإجمالي، فالرصيد الموجب للحساب الجاري يساهم في زيادة الناتج المحلي والعكس صحيح، كما أن نمو الناتج المحلي تؤدي إلى زيادة كل من الدخل والاستثمار الرأسمالي، والزيادة في الدخل تقود إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي الذي يوجه جزء منه إلى زيادة الواردات، وبالتالي التأثير على رصيد الميزان التجاري الذي ينعكس بدوره على وضعية ميزان المدفوعات.

(3) ميزان المدفوعات ومعدلات الفائدة

تؤثر معدلات الفائدة على ميزان المدفوعات تأثيرا مباشرا من خلال حساب رأس المال، فمعدلات الفائدة المنخفضة نسبيا، مقارنة مع معدلات الفائدة للدول الأخرى، تعمل على تحفيز عملية انتقال وحركة رؤوس الأموال (التدفقات الخارجية) باتجاه الدول الأخرى بالعملة الأجنبية، أين تتوفر معدلات الفائدة المرتفعة نسبيا ، ويعود السبب في ذلك أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين ، ينتقل رأس المال إلي المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوي العالمي للاستفادة من الفرق بين السعيرين .والعكس صحيح، حيث أن معدلات الفائدة المرتفعة في الدولة مقارنة بما هو عليه في الخارج تساعد على جذب رؤوس أموال خارجية إلى الدولة (تدفقات داخلية) بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع .

الفصل الأول: تحليل ظاهرة الإختلال في ميزان المدفوعات

(4) سعر الصرف :

تبدلي التغييرات في سعر الصرف أثرا علي ميزان المدفوعات ، ويؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلي خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا ، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين ، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلي زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين¹ يمكن توضيح العلاقة بين أسعار الصرف وميزان المدفوعات بالمعادلة المبسطة على النحو التالي²:

$$\text{BOP} = \text{FXB} + (\text{FI}-\text{FO}) + (\text{CI}-\text{CO}) + (\text{X}-\text{M})$$

BOP:رصيد ميزان المدفوعات	CI:تدفقات رأسمالية داخلية
FXB:الإحتياطيات النقدية الرسمية	CI:تدفقات رأسمالية خارجية
FI:التدفقات المالية الداخلة	X:الصادرات
FO:التدفقات المالية الخارجة	M:الواردات

يعمل أثر عدم التوازن، وبصورة مختلفة ووفق نظام سعر الصرف المعتمد من قبل الدولة، فإذا كانت تتبع نظام الصرف الثابت، فإنها تتدخل مباشرة في سوق الصرف الأجنبي، عن طريق بيع أو شراء الاحتياطيات الرسمية، أما إذا كانت تنتهج نظام الصرف المعوم فإن السلطة النقدية لا تمتلك السلطة أو المسؤولية للتحكم في سعر الصرف، مما يجعله يتبدل ويتغير بشكل ألي أو تلقائي في الاتجاه الضروري الذي يجعل ميزان المدفوعات في حالة توازن عام.

1 بسام الحجاز، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003، ص 64-65.

2 عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص 68.

الفصل الأول: تحليل ظاهرة الإختلال في ميزان المدفوعات

المبحث الثالث: ظاهرة الإختلال في ميزان المدفوعات

اعتبار ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة للحالة الاقتصادية للدولة والذي يوضح وضعيتها في دائرة العلاقات الدولية كما ذكرنا سابقا فإنه من الضروري توازن جانبيه في آخر كل فترة ولكن هذه المساواة لا تحدث في كثير من الأحيان ليظهر ما يعرف بالاختلال في ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: الاختلال في ميزان المدفوعات

يعرف إختلال ميزان المدفوعات بأنه حالة عدم التوازن أي حالة عدم التساوي بين الجانبين الدائن و المدين في المعاملات التلقائية أو المستقلة وحدها دون غيرها، والإختلال يعني حدوث عجز أو فائض، فبالنسبة للعجز فإنه يظهر عندما تزيد المعاملات التلقائية المدينة على المعاملات التلقائية الدائنة. و بالتالي التسوية تتم بالفارق بينها من خلال عمليات الموازنة أو العمليات التعويضية ، أما الفائض فيظهر في حالة العكس. وقد يكون الاختلال مؤقت كما يكون دائم حسب السبب المؤدي لهذا الإختلال. ويعتبر الإختلال الحالة الأكثر ملازمة لميزان مدفوعات الدول، خاصة النامية، حيث أصبحت مسألة عادية. وعندما نتكلم عن الاختلال، فإننا نقصد حالة اللاتوازن بين مدفوعاتها ومقبوضاتها الخارجية لقاء المعاملات المستقلة في الميزان، والاختلال معناه أن التساوي المحاسبي تم بطريقة طارئة وغير مهيأة للثبات والاستقرار، ويجب دراسة كل عناصر الميزان بدقة من أجل معرفة مكان الخلل هل هو في الميزان التجاري، ميزان الخدمات، أو أنه في ميزان المعاملات الرأسمالية، ومحاولة معالجة هذا الاختلال مهما كانت صورته والتخفيف من حدة الأثر الذي قد يخلفه.

المطلب الثاني: صور وأنواع الاختلال في ميزان المدفوعات

1- صور الاختلال في ميزان المدفوعات هناك صورتين أساسيتين للإختلال في ميزان المدفوعات هما:

أ- الإختلال في صورة العجز :

يكون ميزان المدفوعات في حالة عجز إذا زادت مديونية المعاملات المستقلة عن الدائنية، أي أن الحقوق التي تملكها الدولة تكون غير كافية للوفاء بالتزاماتها مثلا انخفاض الصادرات بالنسبة للواردات، مما يؤدي لانخفاض المقبوضات من الخارج، وانخفاض معدل تدفق رؤوس الأموال. كما يمكن قياس العجز إذا زادت البنود الدائنة عن البنود المدينة في حساب الاحتياطات الرسمية للدولة، وهنا يكون مستوى معيشة الدولة أكبر من إمكانياتها وقدراتها الإنتاجية، مما يؤدي إلى الإقبال على العملات الأجنبية من أجل الاستيراد وانخفاض الطلب على العملة المحلية، وبالتالي حدوث خسائر نتيجة تدهور قيمة عملتها¹. ويتم مواجهة هذه الصورة بالتخفيض من بنود أسفل الخط .

¹ قريصة صبحي تادرس ، ومدحت محمد العقاد، مرجع سبق ذكره، ص330.

الفصل الأول: تحليل ظاهرة الإختلال في ميزان المدفوعات

ب-الاختلال في صورة فائض :

هي الصورة التي تكون فيها دائنية المعاملات المستقلة أو التلقائية أكبر من مديونيتها، وتظهر على أنها صورة إيجابية، لكنّها في الواقع تخفي في طياتها مشاكل عديدة، لأن زيادة الحقوق عن الالتزامات الواجب الوفاء بها، تؤدي إلى وجود أموال عاطلة تكون في غير صالح الدولة، التي تعيش في مستوى أقل من مستواها الحقيقي، لأنّها لا تتمتع بكل ثرواتها، والإقبال الكبير على صادراتها يؤدي إلى ارتفاع في أسعار المنتجات المحلية، حتى أنّه قد يحدث تضخم داخلي. ويواجه هذا الفائض بتوجيهه على شكل قروض نحو الخارج، أو بزيادة الاحتياطات الرسمية.

2- أنواع الإختلال في ميزان المدفوعات

يعتبر التوازن الإقتصادي لميزان المدفوعات حالة نادرة الحدوث، خاصة في مجتمعات الحركة والديناميكية، رغم سعي معظم الدول المتكرر لتدارك وضعية الإختلال في موازين مدفوعاتها، والتي لا يمكن إدراكها إلا من خلال التفرة بين أنواع هذا الإختلال حتى تتضح طبيعة كل نوع منها، ومن ثم محاولة التعرف على أفضل الأساليب اللازمة لعلاج هذا الإختلال، ويمكن التمييز بين هذه الأنواع حسب الأسباب التي أدت إلى حدوثها، وعادة ما نميز بين نوعين من الإختلالات، إختلال دائم وإختلال مؤقت، فالأول يدعو إلى إتخاذ إجراء ما للحد منه وإزالته كلياً لأنه يستمر لسنوات عديدة بسبب الظروف الاقتصادية السيئة التي تسيطر على النشاط الإقتصادي، ويندرج ضمنه الإختلال الهيكلي والإختلال النقدي، أما النوع الثاني فهو لا يثير مشكلات كبيرة لأنه لا بد وأن يزول و يختفي بزوال السبب الذي أدى إلى حدوثه، ويندرج ضمنه الإختلال الموسمي، والاختلال الدوري، والاختلال العارض، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي¹:

2-1- الإختلال الموسمي :

يكون هذا الإختلال في الدول التي تكون أغلب صادراتها منتجات موسمية زراعية عادة ، ففي مواسم تصدير المحاصيل يكون لديها فائض في معاملاتها مع الخارج، أما في آخر العام فقد يختفي هذا الفائض و ربما يتحول إلى عجز. وهذا النوع من الإختلال لا يستلزم سياسة ما لمواجهة فيمكن أن تتعادل الإختلالات الموسمية على مدار السنة.

2-2- الإختلال الدوري:

يرتبط هذا الإختلال بالدورات الإقتصادية ، التي تتميز بها الدول الرأسمالية المتقدمة أساساً وهو يرتبط بالتقلبات في النشاطات الإقتصادية، التي تحدث بشكل دوري ومستمر، نتيجة انتعاش اقتصادي داخلي مؤقت أو نتيجة لظروف اقتصادية ملائمة قصيرة الأجل في الأسواق الدولية التي تحفز وتزيد صادراتها. أي حيازتها على ميزان مدفوعات ملائم تتفوق فيه الصادرات على الواردات، في حين أن حالة الكساد والإنكماش في نشاطاتها

¹ موسى سعيد مطر، يا سر المومني، شقري نوري موسى، المالية الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص 31.

الفصل الأول: تحليل ظاهرة الإختلال في ميزان المدفوعات

الإقتصادية تضعف قدرتها على التصدير تماشياً وانخفاض الإنتاج بسبب حالة الكساد، مما يؤدي إلى عجز ميزانها التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات.

2-3- الإختلال العارض :

يحدث خلال ظروف وأوضاع معينة، وهو ناتج عن أسباب لا يمكن توقعها أو التنبؤ بها في فترة ما، كحدوث كوارث طبيعية تؤدي إلى إتلاف محاصيل زراعية موجهة للتصدير، مما يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري، أو قد يحدث نتيجة ظروف مناخية خصوصاً في الدول الزراعية عندما يصاب التصدير الرئيسي بكارثة زراعية كما حدث في روسيا لما إحترقت المحاصيل أدت إلى التسبب في نقص العملات الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى اختلال سلبي في الميزان التجاري، . أو حدوث عجز نتيجة زيادة الواردات من مواد التسلح والمواد الغذائية وانتشار موجة التخزين عند نشوب حروب غير متوقعة وقد يكون إختلال إيجابي في حالة الحرب حيث يزيد الطلب على المواد الأولية فتزداد صادرات الدول المنتجة لهذه المواد. أو ما تعانيه خاصة الدول المتقدمة من عجز نتيجة الإضرابات العمالية التي تشل الإنتاج في النشاطات أو الصناعات التصديرية، مما يشجع على استيراد السلع البديلة للإنتاج المحلي الذي تعطل في فترة الإضرابات¹ والاختلال العارض يتميز بزواله بمجرد اختفاء العارض لحدوثه.

2-4- الإختلال الهيكلي :

ينتج عن التغير في ظروف كل من الطلب و العرض مما يؤثر على هيكل الإقتصاد القومي وفي توزيع الموارد بين قطاعاته المختلفة وفروعه، مما ينعكس على الميزة النسبية للدولة وبالتالي على هيكل تجارتها الخارجية، ويرجع إلى العوامل التالية²:

- توجيه الطلب الخارجي إلى بعض السلع على حساب البعض الآخر مثل: تحول الطلب من النترات الطبيعي إلى النترات الصناعي أصاب تجارة شيلي بعجز كبير.
- ظهور البترول في عديد من الدول أتاح لها فرصة تحقيق فائض في ميزانها التجاري ، ولكن قد يحدث إختلال هيكلي في ميزان مدفوعاتها خاصة إذا إعتمدت عليه كسلعة ضرورية في صادراتها وتحول الطلب الخارجي عليه.
- تدهور قدرة الدولة على المنافسة الخارجية لارتفاع نفقات الإنتاج نتيجة إرتفاع تكلفة اليد العاملة بسبب السياسة الاجتماعية المتبعة او العكس، قد تتحسن قدرتها على المنافسة نتيجة إنخفاض هذه النفقات. ولمواجهة هذا النوع من الإختلال لابد من تطوير المنحنى الإنتاجي حتى تنقص تكاليف الإنتاج في الداخل وهذا بإعادة توزيع موارد الدولة وتوجيهها الى فروع إنتاج جديدة، أو تجديد شامل للطاقات الإنتاجية تدعماً للقدرة التنافسية أو تغييراً في السياسة الاجتماعية كل بحسب نوع الإختلال.

¹صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف و أثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات، دار النهضة العربية، مصر، 2000،ص10.

²زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره،ص73.

الفصل الأول: تحليل ظاهرة الإختلال في ميزان المدفوعات

2-5- الاختلال النقدي :

يكون عند الدولة التي تعاني من التضخم، فمن المعروف أن زيادة مستوى الأسعار داخليا تحفز على التحول إلى الواردات البديلة لانخفاض أسعارها إذا ما قورنت بالمنتجات المحلية، والطلب الأجنبي على صادراتها ينخفض بسبب زيادة الأسعار أو قد يتجه إلى المنافسة وكله يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات¹، ويحدث هذا النوع من الإختلال أيضا إذا كان سعر الصرف العملة لدولة ما أكبر من قيمته الحقيقية فان ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعار سلعها من وجه نظر الدول الأخرى، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي لتلك السلع وبالتالي حدوث عجز في ميزان مدفوعاتها. ويحدث العكس في حالة تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب²، و هذا العجز لا حل لعلاجه إلا بتخفيض القيمة الخارجية للعملة أو إتباع سياسة إنكماشية.

المطلب الثالث: أسباب الإختلال في ميزان المدفوعات

توجد أسباب عديدة تؤدي إلى حدوث هذا الخلل و لعل أهمها:

1- التقييم الخاطيء لسعر صرف العملة المحلية:

توجد علاقة وثيقة بين حالة ميزان المدفوعات و سعر صرف العملة للبلد فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية ، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها و بالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات .
إما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه سيؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الخارجي على السلع المحلية، مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان في صورة فائض، نظرا لزيادات حجم الصادرات على الواردات، لذلك هذه الإختلالات غالبا ما ينتج عنها ضغوط تضخمية تساهم في استمرارية الإختلال في الميزان.

2- أسباب هيكلية:

و هي أسباب تتعلق بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني و خاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الواردات) ، إضافة إلى قدرتها الإنتاجية و بأساليب فنية متقدمة ، و هذا ما ينطبق تماما على حالة الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين (زراعية أو معدنية أو بترولية) حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة في مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية كتغير أذواق المستهلكين و انصرافهم عن هذه السلع أو عند حدوث تقدم فني في الخارج يؤدي إلى خفض أثمان السلع المماثلة لصادرات هذه الدول في الخارج.

¹ فيلح حسن خلف، التمويل الدولي، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص291.

² Paula Samuelson, William Nordhaus, *Économie-Taux de change et système financier international*, paris, 2005, p 619

الفصل الأول: تحليل ظاهرة الإختلال في ميزان المدفوعات

4- أسباب دورية:

تتمثل في التقلبات الاقتصادية التي تحدث في النشاط الإقتصادي، ففي فترات الانكماش أو الركود ينخفض الإنتاج و الدخل و الأثمان و تزداد معدلات البطالة، فتكتمش الواردات مما قد يؤدي إلى حدوث فائض ، و في فترات التضخم أو الرخاء يزيد الإنتاج و ترتفع الأثمان و الأجور و الدخل فتقل قدرة البلد على التصدير و تزيد وارداته مما قد يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات و يلاحظ أن التقلبات لا تبدأ في نفس الوقت في كافة الدول ، كما تتفاوت حدتها من دولة إلى أخرى و تنتقل هذه التقلبات الدورية عن الدول ذات الوزن في الاقتصاد العالمي إلى الدول الأخرى (الشركاء التجاريين) عن طريق مضاعف التجارة الخارجية ، و تتأثر بالتالي موازين مدفوعات هذه الدول عن طريق ما يصيب مستويات الأسعار و الدخل فيها.

5- الظروف الطارئة:

قد تحصل أسباب عرضية لايمكن التنبؤ بها و قد تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعات القطر كما في حالة الكوارث الطبيعية و اندلاع الحروب و الظروف السياسية كالإضراب مثلا و التغيير المفاجيء في أذواق المستهلكين محليا و دوليا فهذه الحالات ستؤثر على صادرات الدولة الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض في حصيلة هذه الصادرات المقدره بالنقد الأجنبي خصوصا قد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى خارج القطر مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

6- أسباب أخرى:

من الأسباب الأخرى التي قد ينشأ عنها اختلال في ميزان المدفوعات كانخفاض الإنتاجية في الدول النامية نتيجة قلة أدوات الإنتاج لذلك تقدم هذه الدول على برامج للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية يزداد فيها استيرادها من الآلات و التجهيزات الفنية و مستلزمات الإنتاج و غيرها من سلع التنمية لفترة طويلة و تهدف هذه البلدان من هذا إلى رفع مستوى الاستثمار الذي غالبا ما يتجاوز طاقتها من الادخار الاختياري، و يترتب عن هذا التفاوت بين مستوى الاستثمار و مستوى الادخار اتجاه نحو التضخم ، و اتجاه مزمن إذ أنه يبقى لعدة سنوات و نتيجة لهذا التضخم و نظرا لزيادة واردات هذه الدول المتطورة فإنها تعاني عجزا دائما أو مزمنا في ميزان مدفوعاتها و تمول هذه الواردات بقروض طويلة الأجل معقودة مقدما.

الفصل الأول: تحليل ظاهرة الإختلال في ميزان المدفوعات

المطلب الرابع: الآثار المترتبة عن الاختلال في ميزان المدفوعات

يختلف الأثر في حالة العجز عنه في حالة الفائض، وفي الاختلال الدائم عنه في الاختلال المؤقت.

1- أثر الإختلال على الإحتياطات الرسمية

إن إختلال ميزان المدفوعات في صورتيه المختلفتين من عجز وفائض يترك آثار مباشرة على إحتياطات الدولة الرسمية من ذهب وأرصدة نقدية سائلة، لكون هذه الأخيرة تعتبر خط الدفاع الأول بالنسبة للدولة التي تعاني من العجز، فتقوم باستعمالها بالإنقاص من أجل القضاء عليه، مما يؤدي مع استمرار هذا العجز دون تدخل سريع إلى تدهور حجم الإحتياطات الدولية سنة بعد أخرى، حتى تصل إلى خط لا يمكن معه النزول. أما في حالة الفائض فإنه يؤدي إلى زيادة الإحتياطات الرسمية للبلد لكن استمرار الفائض لا يعني أن الدولة في أوضاع جيدة، لأن هذا التراكم هو أموال جامدة يؤدي إلى مشاكل دولية، صحيح أقل حدة من العجز لكنها تؤثر، حيث يؤدي إلى ندرة العملة المحلية للبلد ذو الفائض في السوق الدولية، لأنها تصدر أكثر مما تستورد. فتصبح الدول الأخرى غير قادرة على التعامل معها فتجد نفسها مضطرة إلى تقييد علاقتها التجارية بينها وبين البلد ذو الفائض وذلك لأن قدرتها في التعامل تقل لعدم استطاعتها أن تستورد منها أكثر مما تصدر لها، فتضطر إلى سداد ما عليها من التزامات نحوه بالذهب أو أدونات الخزنة. مما يضعه في أزمة تهدد توازنه الخارجي)، وبالتالي اضطراره إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية من أجل إنقاص الفائض، كمنح الإعانات أو إقامة استثمارات أو غيرها من الأساليب لتخفيض صادراتها وزيادة وارداتها لتفادي الوقوع في أزمة.

2- أثر الإختلال على القدرة التمويلية للبلد: بعد نفاذ وتآكل الإحتياطات الرسمية للدولة ذات العجز

الخارجي، تضطر إلى اللجوء إلى التمويل الأجنبي، بطلب قروض من الدول الأخرى أو من مؤسسات مالية دولية، خاصة إذا كانت الدولة تنتهج سياسة اقتصادية تنموية، لكن هذه القروض قد تصل إلى حد لا يمكن الزيادة فوقها، وتقل معها ثقة الدول المقرضة في قدرة هذه الدولة على الوفاء بها نتيجة العجز الدائم في ميزانها.

3- أثر الإختلال على الدخل القومي

يؤدي العجز إلى انخفاض الدخل وبالتالي تدهور الإنتاج وانتشار البطالة وانخفاض الإنفاق الاستثماري وزيادة الإنفاق الوطني على السلع الأجنبية مقارنة بالإنفاق الأجنبي على السلع الوطنية. أي بصفة عامة يؤثر الإختلال على حجم النشاط الاقتصادي¹، في الاتجاه السالب، خاصة إذا كان الميل الحدي للاستيراد مرتفع ويزيد من حدة الانكماش؛ كما أنه يؤدي إلى إجراءات تصحيحية تؤدي بدورها إلى انخفاض نسبي في معدل النشاط الاقتصادي خلال فترة العجز، بالإضافة إلى أنها قد تخضع لشروط الدول الدائنة من أجل ضمان سداد التزاماتها²

¹ محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة، والنشر، بيروت، بدون سنة، ص125.

² صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص19.

الفصل الأول: تحليل ظاهرة الإختلال في ميزان المدفوعات

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى ميزان المدفوعات والدور الفعال الذي يلعبه في تحديد وضعية اقتصاد البلد، فهو عبارة عن سجل منظم مختصر لجميع العمليات الدولية التي تتم بين دولة ما و بين دول العالم الخارجي، و تسجل هذه العمليات في السجل المذكور في الجانب الدائن أو الجانب المدين و ذلك حسب طبيعة هذه العمليات، و تكمن أهميته في مجالات عدة لما له من علاقة مع المتغيرات الرئيسية للاقتصاد الوطني، كما انه يسمح بالحكم على الوضعية الاقتصادية و المالية للبلد، لما يوفره من معلومات عن المعاملات الاقتصادية و من بين مكوناته نجد حساب المعاملات الجارية، حساب المعاملات الرأسمالية، و حساب الذهب و الاحتياطات النقدية، و قيد السهو و الخطأ.

كما أن ميزان المدفوعات يمر بأسباب عديدة تؤدي إلى اختلاله و من بين صور الاختلال هناك الاختلال المؤقت و الهيكلي وصولاً إلى نتائج الاختلال المتمثلة في العجز أو الفائض.

الفصل الثاني:

أساليب وآليات معالجة الاختلال في

ميزان المدفوعات

الفصل الثاني: أساليب وآليات معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

تمهيد:

إن ميزان المدفوعات يعكس الوضعية الاقتصادية للدولة داخليا و خارجيا، كونه السجل الذي تدون فيه جميع المعاملات و العلاقات التي تقوم بها على المستوى الدولي.

ونظرا للأهمية القصوى التي يحظى بها ميزان المدفوعات كونه إنعكاسا حقيقيا لطبيعة وضع الدولة في معاملاتها مع باقي الدول، وأنه يحدد مركزها المالي بالنسبة للعالم، فإن أي اختلال يصيب هذا الميزان يستدعي اتخاذ كل الإجراءات اللازمة والفعالة لتصحيحه وعادة ما يصيب الاختلال أجزاء رئيسية في الميزان كرصيد العمليات الجارية أو حساب رأس المال، لذا تعمل جميع الدول على إعطاء صورة جيدة لاقتصادها من خلال محاولة تحقيق التوازن فيه و محاولة تدارك الخلل بكل الطرق الممكنة، سواءا عن طريق قوى السوق أو عن طريق تدخل الدولة، وسنتناول ذلك في هذا الفصل وفق المباحث التالية:

❖ **المبحث الأول: نظريات تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات**

❖ **المبحث الثاني: تصحيح الاختلال من خلال سياسة الصرف (سياسات التكيف)**

❖ **المبحث الثالث: آليات التسوية عن طريق تدخل السلطات العامة**

الفصل الثاني: أساليب وآليات معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

المبحث الأول: نظريات تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات

لقد حاولت مختلف النظريات الاقتصادية لإيجاد طريقة تبين فيها إمكانية علاج إختلال ميزان المدفوعات بالاعتماد على آلية قوى السوق، من خلال إبراز دور المتغيرات الاقتصادية، في إعادة التوازن لميزان المدفوعات، وقد اعتمدت كل نظرية على متغير اقتصادي اعتبرته المحرك الأساسي لاستعادة التوازن الخارجي، وأهمها النظرية الكلاسيكية واعتمادها على تغيرات الأسعار، ثم النظرية الكينزية التي وجهت الأنظار نحو تغيرات الدخل القومي لإعادة التوازن، إلى أن جاء التحليل الحديث الذي فسح المجال أمام تغيرات الأثمان وتغيرات الدخل في تفسير التوازن الخارجي، مفضلاً إدخال العمليات المالية في نطاق هذه النظريات بقصد الوصول إلى نظرية شاملة، فالتفت الاقتصاديون إلى التدفقات المالية كعنصر هام في إعادة التوازن الخارجي، وسوف نستعرض كل نظرية بنوع من التفصيل.

المطلب الأول: المنهج الكلاسيكي (تغيرات الأسعار)

لقد إعتد الفكر الكلاسيكي على تغيرات الأسعار لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات، وأن كل اختلال يخلق الظروف الكفيلة بعلاجه والقضاء عليه من قوى السوق نفسها، دون تدخل الدولة، فقد إنطلق من العلاقة الطردية بين اختلال ميزان المدفوعات و التغير في حجم أرصدة الدولة من الذهب، وبالتالي على المستوى العام للأسعار، وما يترتب عليه من تغير في قيمة الصادرات التي تتجه بميزان المدفوعات في الاتجاه التلقائي للتوازن، حيث استقر الفكر التقليدي في هذا المجال عند قدرة جهاز الثمن على تحقيق التوازن الخارجي¹، كون التغيرات في الأسعار ترتفع في حالة الفائض الخارجي، وتخفض نتيجة عجز خارجي. ظهرت هذه النظرية بعد إصدار كتاب كل من هيوم وريكاردو، حيث ترى أن حركات الذهب النقدي بين الدول نتيجة المبادلات والتغيرات في نظام الصرف هي السبب الرئيسي للتغيرات في الأسعار، والتي من شأنها إعادة التوازن. لكن النظرية تقترض توفر ظروف أو شروط يجب توفرها إلى جانب شرط عدم تدخل السلطات في التأثير على المتغيرات الاقتصادية من أجل تحقيق هذه الآلية لفعاليتها، وهي:

- مرونة الطلب والعرض على الصادرات والواردات.
- حرية انتقال عناصر الإنتاج.
- وجوب كون السوق في موقع تنافسي.

¹ السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 140.

الفصل الثاني: أساليب وآليات معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

ففي ظل قاعدة الذهب النقدي، فالدولة التي تعاني من عجز خارجي، يزداد طلبها على النقد الأجنبي فيكون هناك خروج لوحدات معدنية أي الذهب، لتسديد الفارق بين صادراتها و وارداتها و لمقابلة التزاماتها الخارجية، مما يؤدي إلى انخفاض الكتلة النقدية، ونقص الإحتياطيات الذهبية نتيجة خروج الذهب، مما ينقص كمية النقود المتداولة في الاقتصاد، الأمر الذي ينجم عنه انخفاض مستوى الأسعار في الداخل، ، هذه العلاقة أكدتها النظرية الكمية، بالشكل الذي يجعل سلعها أرخص بالمقارنة مع السلع المستوردة وهذا ما ينقص استيراد هذه السلع لارتفاع أسعارها مقارنة بالأسعار الداخلية، كما يجعل السلع الموجهة للتصدير رخيصة نسبيا، فيزيد الطلب الأجنبي عليها.

أما في حالة الفائض، فإن الحركة تكون في الاتجاه المعاكس، حيث يؤدي دخول الذهب إلى الزيادة في الكتلة النقدية، وبالتالي ارتفاع الأسعار الداخلية، لتصبح معه السلع المحلية مرتفعة الثمن نسبيا مقارنة مع سلع الدول الأخرى، ويجعل قدرتها التنافسية أقل في السوق المحلية مع السلع المستوردة بسبب ارتفاع أسعارها، نتيجة زيادة كمية النقود في التداول، مما يؤدي لانخفاض حجمها. وبالتالي، تضيق الفارق الموجود بين الصادرات والواردات، بالإضافة إلى التغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة طبقا للنظرية الكلاسيكية، فبمقدور البنك المركزي للدولة خفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة في حالة فائض في ميزان المدفوعات، لارتفاع السيولة المحلية، مما يؤدي إلي تدفق الأموال إلى الخارج، وبالتالي التخلص من الفائض الموجود وإعادة التوازن للميزان ثانية.

أما في حالة العجز فبإمكانه - أي البنك المركزي - رفع سعر الفائدة من أجل جذب الأموال الأجنبية إلى الداخل، و عندها ستزداد السيولة في السوق المالية و إعادة التوازن للميزان¹، إلا أن هاتين الحالتين لاتحدثان بناء على آلية السوق تماما وإنما من خلال التدخل غير المباشر للبنك المركزي.

ومن هنا فإن تحقق التوازن في ميزان المدفوعات، يكون كنتيجة حتمية لتغير وتبدل مستويات الأسعار، الناتجة عن التغير في كمية النقود المرتبطة بحركة الذهب، لذا يرى الكثير أن هذه النظرية صالحة فقط في ظل نظام قاعدة الذهب، لكن الأمر مجرد توافق ظهور هذه النظرية مع العمل في هذا النظام، إذ لا تقتصر على تفسير التغيرات في ظل قاعدة الذهب والتي كانت أساس النظام النقدي السائد في عصر المدرسة الكلاسيكية، بل هي تنطبق أيا كان نظام النقد السائد ، والظروف العملية هي فقط من تختلف من نظام لآخر ، ففي حالة تغير أسعار الصرف للعملة الوطنية، وانخفاضها نتيجة العجز في ميزان المدفوعات، سيؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة المحلية، وزيادة الطلب عليها، وبالتالي إعادة التوازن، أما في حالة ارتفاع سعر صرف العملة المحلية في حالة الفائض، فيؤدي إلى رفع أسعار الصادرات بالعملة المحلية وانخفاض الطلب عليها.

¹ عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1976، ص 97.

الفصل الثاني: أساليب وآليات معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

وعلى الرغم من صعوبة تحقق ما تقوم عليه هذه النظرية من إفتراضات لابد من توافرها لتحقيق التوازن المطلوب، فقد ظلت هذه النظرية مهيمنة لفترة طويلة إمتدت حتى الحرب العالمية الثانية، إلا أنها تعرضت إلى مجموعة من الإنتقادات نذكر منها¹:

- ✓ مرونة العرض والطلب على الصادرات والواردات ليست بالدرجة الكبيرة التي تفرضها النظرية، فقد تكون مرونة ضعيفة غير كافية لتغيير الكميات المطلوبة والمعروضة.
- ✓ إن هذه النظرية تفرض من أجل تحققها أن تقبل الحكومة ترك آلية التوازن التلقائي، دون تدخل باستعمال السياسة النقدية، من أجل دعم التقلبات الحاصلة في الأسعار حتى يكون الأثر كامل. إلا أن الواقع أثبت العكس، حيث أن هذه الآلية مرتبطة بقيود اجتماعية وسياسية، فهناك ضمان لحد أدنى للأسعار، لابد أن لا تنخفض عنه، أو عدم قبول آثار انكماشية تسمح للعملية بمعالجة العجز. لهذا يمكن القول أن التعديل باستعمال تغيرات الأسعار لا يمكن أن ينجح إلا في الاتجاه التضخمي.
- ✓ وجود تناقض كبير في السياسة الاقتصادية، يلزم الدولة ويجبرها على الاختيار بين الحفاظ على استقرار الأسعار، أو تحقيق التوازن الخارجي.
- ✓ لقد جاءت هذه النظرية في زمن بعيد كانت فيه المبادلات الدولية ضعيفة في التسديدات، وبالتالي هي غير صالحة في الوقت الحاضر نتيجة المعاملات المالية المتطورة، وتطور النظام الاقتصادي والاجتماعي بصفة عامة.
- ✓ كما يمكن القول أن النظرية الكلاسيكية تكون مقبولة بتوفر ظروف تساعد على إحداث تغيرات في الأسعار، ناتجة عن رصيد ميزان المدفوعات لإعادة التوازن. لكن ومع الوقت لاحظ الاقتصاديون توازن خارجي بدرجة سريعة وكبيرة، في حين أن تغيرات الأسعار كانت صغيرة وليست بالقدر الذي من شأنه التسريع في عملية إعادة التوازن. وهذا ما نبههم لوجود عوامل أخرى أكثر فعالية من الأثمان، قادت كينز إلى الاعتماد على متغير الدخل النقدي كعامل لإعادة التوازن.

¹ حنان لعروق، مرجع سبق ذكره، ص35.

الفصل الثاني: أساليب وآليات معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

المطلب الثاني: المنهج الكينزي (تغيرات الدخل الوطني)

لقد جاء كينز بفكرة جديدة في كتابه "النظرية العامة"، لمواجهة الخلل في ميزان المدفوعات، فانتقل من آلية الإعتماد على تغيرات الأسعار، الى تغيرات الدخل، ومضمون نظريته أن الاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية، يؤدي إلى إحداث تغيرات في حجم الدخل القومي والتشغيل. في كل دولة من الدول التي أصابها الإختلال.

ومن شروط هذه النظرية، ثبات أسعار الصرف، جمود الأسعار والاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل، تحت تأثير مضاعف الإنفاق، ويعتمد كينز في تفسيره للتوازن على فكرتين أساسيتين هما¹:

1- الميل الحدي للإستيراد: يعبر عن العلاقة بين مقدار التغير في الواردات، ومقدار التغير في الدخل زيادة أو نقصان، فهو النسبة بين التغير في الواردات والتغير في الدخل القومي. وهو يعرف بالمعادلة التالية:

$$m = \frac{\text{التغير في الواردات}}{\text{التغير في الدخل القومي}} = \text{الميل الحدي للإستيراد}$$

أي هو النسبة بين التغير الحاصل في الاستيراد نتيجة للتغير في الدخل، فنقول مثلاً أن الأفراد يخصصون 20% من الزيادة في دخولهم نحو الإنفاق على الواردات إذا كان:

T2	T1	T
4500	3000	M
20000	12500	Y

$$m = \frac{3000 - 4500}{12500 - 20000} = 0.2 \text{ أي } 20\% = \text{الميل الحدي للإستيراد}$$

¹ زينب حسن عوض الله، الإقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 77.

الفصل الثاني: أساليب وآليات معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

فحينما يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائضا، جراء التزايد في صادراته، سوف يرتفع مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية، فتواكبها زيادة في معدل الأجور و من ثم الدخل الموزعة، و سترتب على زيادة الدخل تنامي في الطلب على السلع و الخدمات بنسبة أكبر، نتيجة لعمل المضاعف فترتفع الاستيرادات، مما يؤدي إلى عودة التوازن إلى الميزان .

و يحدث العكس في حالة وجود عجز في الميزان، غير أن العديد من الاقتصاديين الكنزيين لا يرون ضمانا لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات بهذه الطريقة، ذلك لأنه في حالة العجز فإن انخفاض الدخل قد لا يكون بنفس مقدار الانخفاض الحاصل في الإنفاق و ما يجر بدوره إلى انخفاض في الطلب على الصرف الأجنبي، و لهذا السبب وحده يمكن أن تتدخل السلطات العامة من أجل إجراء تغييرات مناسبة (مقصودة) في الدخل بالقدر الذي يؤدي إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات، و طبقا للنظرية الكينزية يمكن أن تقوم السياسة المالية بدور هام في هذا المجال، و ذلك من خلال التغييرات في الإنفاق كاستخدام الضرائب مثلا، ففي حالة وجود عجز في الميزان يمكن إجراء تخفيض في الإنفاق العام، بفرض ضرائب على الدخل مثلا، و تحت تأثير المضاعف سيؤدي ذلك إلى انخفاض أكبر في الدخل و بالتالي في الطلب الكلي بما في ذلك الطلب على الاستيرادات، و هذا يعني انخفاض الطلب على الصرف الأجنبي، و عندها سيعود التوازن إلى الميزان و ينطبق ذلك أيضا في حالة وجود فائض في الميزان و لكن بصورة معاكسة.

2- **مضاعف التجارة الخارجية:** هو المعامل العددي الذي يدل على عدد مرات تضاعف الدخل الوطني نتيجة زيادة أو نقصان نمو الصادرات، و يساوي نسبة التغيير الكلي في الدخل الوطني مع التغيير الأصلي للإنفاق الأجنبي.

وهو يوضح تأثير المعاملات الاقتصادية الدولية متمثلة في نمو الصادرات على زيادة الإنتاج في البلد المصدر، وزيادة التشغيل مع استعمال عناصر الإنتاج، وبالتالي زيادة الإنفاق والحصول على دخول إضافية خارجية.

ويتضح هذا الأثر من خلال المعادلة التالية:

$$Y+M = C+I+E$$

نبدأ من شرط التوازن في الاقتصاد المفتوح¹:

$$Y - C - I = E - M \quad \dots\dots\dots(1)$$

$$Y - C = S \quad \dots\dots\dots(2)$$

$$S - I = E - M \quad \dots\dots\dots(1) \text{ في } (2) \text{ بتعويض}$$

¹ Raymond BERTRAND, **Economie financière internationale**, presse universitaire de France 1971,p116-117.

الفصل الثاني: أساليب وآليات معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

$$S+M = E+ I$$

نشتق بالنسبة ل Y :

$$\frac{dS}{dY} + \frac{dM}{dY} = \frac{dE}{dY} + \frac{dI}{dY}$$

$$\frac{dE}{dY} + \frac{dI}{dY} = S + m$$

تصبح لدينا المعادلة بالشكل التالي:

$$\frac{dI + dE}{dY} = S + m$$

بافتراض أن عناصر الإنفاق الأخرى ثابتة، أي $dI = 0$: أي أن التغير في الاستثمارات منعدم، ومنه تصبح المعادلة السابقة:

$$dY = \frac{1}{S + m} dE \dots\dots\dots(3)$$

ولأن الميل الحدي للإدخار + الميل الحدي للاستهلاك = 1 ، وهذا يعني أن $1 = s + c$ ، حيث s هي الميل الحدي للإدخار، أي أن $s = 1 - c$ ، وبالتعويض في المعادلة (3) نجد:

$$dY = \frac{1}{(1-c)+m} dE \dots\dots\dots(4)$$

الفصل الثاني: أساليب وآليات معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

ومنه تكون معادلة المضاعف كالتالي:

$$K = \frac{1}{(1-c)+m}$$

من المعادلة (4) نلاحظ أن أي تغيير في الصادرات (dE) بالزيادة أو النقصان سوف يؤدي إلى زيادة أو نقصان الدخل بـ K مرة عن الصادرات، مع العلم أن أدنى حد للمضاعف K هي اقترابه من الواحد. كما يمكن الاستنتاج من المعادلة أن كلما كان الميل الحدي للاستهلاك كبير واستمرار نموه، أو نقصان الميل الحدي للاستيراد، سيؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج الوطني، وبالتالي الدخل الوطني الناتج عن نمو الصادرات.

مما سبق، يمكن القول أن هناك علاقة تناسبية بين الدخل الوطني وميزان المدفوعات وذلك عن طريق مضاعف التجارة الخارجية، بمعنى طروء عجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى انكماش مضاعف للدخل الوطني، وأن التغيير في حجم الإنفاق على الواردات في كلتا الحالتين (فائض وعجز) يتوقف على المضاعف. بحيث يزيد التغيير كلما ارتفع هذا المضاعف، وعلى الميل الحدي للاستيراد. فيزيد التغيير في الإنفاق الوطني على الواردات بارتفاع قيمة الميل الحدي للاستيراد.

بالرغم من نجاح نظرية كينز في إعطاء تفسير للتغيرات في موازين المدفوعات في فترة ما بين الحربين، إلا هذا النجاح لا يحو بعض النقائص التي نذكر منها:

- وجود نفس التناقض الذي تعاني منه الدولة في ظل التوازن عن طريق الأثمان (النظرية الكلاسيكية)، فتجد نفسها مضطرة إلى الاختيار بين هدف الاستقرار الاقتصادي، عند مستوى العمالة الكاملة و إستقرار الدخل، أو هدف تحقيق توازن ميزان المدفوعات.
- عدم وجود ضمان بعودة التوازن بصفة تلقائية وكاملة إلى ميزان المدفوعات المختل بسبب تغيرات الدخل القومي، فهذه النظرية لاتقدم تفسيراً كاملاً لعملية التوازن.
- إن بعض الفرضيات التي تقوم عليها النظرية الكينزية هي غير واقعية، وأهمها افتراض أن التغيير في الاستثمار هو منعدم، في حين أنه في بعض الأحيان يكون التغيير في الدخل هو نتيجة للتغيير في الاستثمار وليس صافي المعاملات الخارجية.
- افتراض وجود طاقة إنتاجية عاطلة لمواجهة التغيرات الحاصلة، يجعل التحليل الكينزي فعالاً أكثر في اتجاه انكماش، لأنه في حالة الاقتصاد الذي يقترب من التشغيل الكامل مضاعف التجارة الخارجية يعمل بشكل مختلف، لأن الزيادة في الدخل نتيجة الزيادة في الصادرات لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج، وإنما إلى التضخم لانعكاسه على الأسعار وارتفاعها.

الفصل الثاني: أساليب وآليات معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

- اهتم كينز بمضاعف رصيد ميزان المعاملات الجارية، وترك العمليات الرأسمالية خارج التحليل، لأنه يفترض أن هذه الأرصدة ممولة آليا بدون الاهتمام بالطريقة التي يتم بها التمويل، ولا بالنتائج التي تحققها الطرق المختلفة، إما على المعاملات في رأس المال أو على عمل المضاعف.

يمكن القول أن النظرية الكينيزية، وكذا الكلاسيكية أهملتا قسم كبير من ميزان المدفوعات، وهي التدفقات المالية التي يمكنها لعب دور كبير في معالجة الاختلال الخارجي بنفس قدر دور المعاملات الجارية.

المطلب الثالث: التوازن من خلال التدفقات المالية الدولية¹

قد تسهم التدفقات المالية في المحافظة على توازن ميزان المدفوعات بنفس الدرجة التي تؤثر بها تدفقات العمليات الجارية عليه ويتضح هذا الإسهام من خلال مسألتين هما:

1- إمكانية حدوث تغيرات تلقائية في التدفقات المالية قادرة على تصحيح اختلال الميزان أو تدعيمه بحركات مماثلة في رصيد المعاملات الجارية.

2- احتمال أن يعقب التغير المستقل في رصيد المعاملات الجارية تغيرات معوضة في التدفقات المالية. إن التغير التلقائي للتدفقات المالية قد يكون ناتجاً عن استثمارات طارئة أو نتيجة الحصول على منح أو معونات وهبات من وإلى الخارج، أو الحصول على ائتمان مصرفي، أو أي نوع من حركات رؤوس الأموال. بالإضافة إلى أنه لا بد من التفريق بين التدفقات المتصلة بالسوق النقدي وتلك المرتبطة بسوق الأوراق المالية. يؤدي تحويل الأموال إلى الخارج عن طريق سوق الصرف إلى نقص قدرة البلد المصدر لهذه الأموال، وانخفاض السيولة البنكية لديه، مما يدفع بالقطاع البنكي إلى كبح الائتمان، وذلك برفع أسعار الفائدة خاصة قصيرة الأجل، مما يجذب رؤوس الأموال الأجنبية هذا من شأنه إحداث نتائج انكماشية بانخفاض الاستثمار الداخلي لارتفاع أسعار الفائدة أو بانخفاض الاستهلاك وزيادة الادخار، مما يؤدي إلى انخفاض الدخل. ويتدخل مضاعف التجارة الخارجية، يظهر فائض في ميزان المعاملات الجارية بسبب نقص الإنفاق الوطني على الواردات وتحويل الموارد للتصدير.

كما أن التدفق العكسي لرؤوس الأموال للاستفادة من أسعار الفائدة العالية، أي تحويل رؤوس الأموال إلى الداخل، يؤدي إلى زيادة السيولة البنكية بشكل كبير مما يدفع البنوك التجارية إلى توسيع وتشجيع الائتمان بتخفيض أسعار الفائدة خاصة قصيرة الأجل، وبالتالي زيادة الاستثمار وانخفاض الادخار، وهذا من شأنه رفع

¹ زينب حسن عوض الله، الإقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 79-80.

الفصل الثاني: أساليب وآليات معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

مستوى الدخل للأفراد وزيادة الإنفاق على الواردات مما يحدث عجز في الميزان الجاري. كل هذا سيؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج بحثاً عن ظروف أحسن للتوظيف بالاستفادة من أسعار الفائدة العالية في الخارج .

أما إذا تحدثنا عن هذه الآلية في الأسواق المالية، فهي تقريبا ممانئة، إذ أن زيادة السيولة في هذه الأسواق تؤدي إلى زيادة المعروض من الأموال المتاحة للإقراض، التي تكون كنتيجة حتمية للفائض المحقق في ميزان المدفوعات، الذي بدوره أدى إلى إرتفاع العملات في سوق الصرف مما أدى إلى توسيع الإئتمان وزيادة السيولة في سوق الأوراق المالية و بالتالي إنخفاض أسعار فائدها في الأجل الطويل.

من خلال تقديمنا لأهم النظريات المفسرة للتوازن التلقائي أو الآلي لميزان المدفوعات، يمكن القول أن كل آلية لوحدها تعتبر غير كاملة وغير فعالة بشكل مطلق، ولكن باجتماع كل المتغيرات يمكن أن يتحقق الغرض، بحيث يلعب كل متغير دوره التوازني. هذا إن سمحت لها السياسة الحكومية بلعب هذا الدور، لأنه كما أشرنا سابقا في الآليات السابقة (الأسعار والدخل)، فإن الشرط الأساسي هو عدم تدخل الدولة بسياسات تعويضية أو مضادة، كقيامها بطرح السيولة في حالة العجز في ميزان المدفوعات، أو القيام بامتصاص السيولة السابقة الزائدة نتيجة الفائض. وقد تبين أن هذا الشرط هو صعب التحقق إن لم نقل مستحيل لوجود تناقض في أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

كما أن التدخل معناه تكرار حدوث الاختلال وامتداده في الزمن دون معالجة، خاصة وأن مصدر الاختلال في بعض الأحيان يكون اضطرابات داخلية، لهذا تحاول الدول الآن أن تهتم بتحقيق التوازن الداخلي، لأنه يساعد على تحقيق التوازن الخارجي.

الفصل الثاني: أساليب وآليات معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

المبحث الثاني: تصحيح الاختلال من خلال سياسة الصرف (سياسات التكيف)

لقد جاءت أفكار سياسات التصحيح بعد استبيان عدم ملائمة آليات التسوية التلقائية لتصحيح الاختلال في موازين المدفوعات حيث تشترط هذه الأخيرة عدم التدخل من طرف الدولة سواء كان هذا التدخل مباشر أو غير مباشر وذلك من أجل إفساح المجال أمام القوى التصحيحية الذاتية التي تطلقها اليد الخفية الموجودة في اقتصاديات السوق الحر، غير أن الملاحظ أن ترك الحبل لقوى السوق التلقائية لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات قد يحتاج إلى فترة زمنية طويلة نسبيا من ناحية و يعرض الاقتصاد الوطني والعالمي لتقلبات عنيفة من ناحية أخرى.

يقصد بسياسات التسوية لتصحيح الاختلال في موازين المدفوعات بأنها تلك السياسات والميكانيزمات التي تحدثها السلطات الاقتصادية لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، ومن بين أهم هذه السياسات نجد سياسة الصرف التي تعتمد على التغييرات المترتبة على تغيير سعر صرف العملة، خصوصا من خلال إجراءات تخفيض قيمة العملة و التي تمس كافة بنود الميزان، مما جعلها الاهتمام الأول للكثير من الدراسات الاقتصادية للتركيز حول دور وفعالية سياسة التخفيض، وأعطيت الأهمية الكبرى لآثارها على الحساب الجاري نظرا لمساهمتها بالقسم الأكبر في المعاملات الخارجية. وفي تحليل هذه الآثار، وجدت ثلاثة مدخلات أو مقاربات نظرية، اختلفت في مبادئها وتتمثل في: -مدخل المرونات، مدخل الاستيعاب- المدخل النقدي.

المطلب الأول: مدخل المرونات

ظهر خلال عقد الثلاثينات من القرن العشرين، وانطلق في تحليله على أساس تحليل مارشال، الذي استمد من التحليل الكينيزي المرتكز على التشغيل الناقص لعوامل الإنتاج، وتم تطويره من طرف (1937) J. Robinson. ركز هذا التحليل على رصيد الميزان التجاري وأعتبر أن رصيد ميزان المدفوعات ما هو إلا ناتج الفرق بين الصادرات والواردات، ويسعى لإبراز دور سياسة سعر الصرف كوسيلة لإصلاح الخلل في ميزان المدفوعات وعلى وجه خاص من خلال تركيز التحليل على الميزان التجاري دون باقي عناصر ميزان المدفوعات ، وعليه فإن أية تغييرات تحدث في سعر الصرف من خلال سياسة التخفيض سوف تمارس تأثيرا على الأسعار النسبية لكل من الصادرات والواردات بما يؤدي إلى تحسن وضع الميزان التجاري ويسمح لإعادة التساوي فيه لان توازن هذا الميزان يشكل نقطة البداية في تحليل منهج المرونات في ضوء شرط مارشال - ليرنر. وقد جعل اقتصار هذا المدخل على الصادرات والواردات مدخلا للميزان التجاري، على أساس أن الصادرات تعكس المطلوب من العملة المحلية، والواردات هي الوجه الثاني المعروف منها.

¹ عبد الحق بوعتروس، دور سياسة سعر الصرف في تكيف الاقتصاديات النامية-حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه دولة، كلية الاقتصاد، جامعة منتوري قسنطينة، 2001-2002، ص29.

الفصل الثاني: أساليب وآليات معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

فرضيات النظرية: يقوم مدخل المرونات على مجموعة من الفرضيات هي:

- نقطة انطلاق اشتقاق شرط مارشال- ليرنر هي رصيد الميزان التجاري متوازن ($B=0$)
- وجود مرونة لا نهائية للعرض في الأجل القصير بالنسبة لصادرات الدولة الداخلة في التبادل، أي أن منحني عرض الصادرات لكل دولة يكون أفقيا وهو ما يعني عدم تغير أسعار الصادرات نتيجة لتغير حجمها، ويعني ذلك خضوع الإنتاج لظروف التكلفة الثابتة، وبقاء المستوى العام للأسعار داخل الدولة المخفضة مستقرا. كما يجب أن يكون مجموع مرونة الطلب على صادرات البلد ومرونة الطلب على وارداته أكبر من الواحد الصحيح أي : $ex + em > 1$.
- حيث : ex : هو مرونة الطلب على الصادرات .
- em : هو مرونة الطلب على الواردات

✓ استقرار سوق الصرف الأجنبي.

✓ وجود حالة التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج وبالتالي ثبات المداخيل.

✓ عدم استخدام بقية الدول الداخلة في نظام التبادل لأية إجراءات أخرى تؤدي إلى إبطال مفعول سياسة تغير أسعار الصرف¹ (أي عدم إنتهاج الدول المنافسة سياسة التخفيض).

✓ توفر حالة المنافسة الكاملة في الأسواق.

✓ أن لا يكون الاختلال خطيرا وإلا تطلب أن يكون التغيير في سعر الصرف بشكل كبير.

بالرغم من العلاقة الديناميكية بين عملية تخفيض قيمة العملة و معالجة الخلل في ميزان المدفوعات، إلا أنه هناك عوامل خارجية من شأنها التأثير على فعالية سياسة التخفيض متمثلة بطبيعة مرونة الطلب الخارجي على صادرات البلد، ومرونة الطلب الداخلي على الواردات الأجنبية ، أي بناء على مستوى سيلان كل من منحني عرض الصرف الأجنبي و الطلب عليه ، حيث أن تخفيض قيمة العملة يترتب عليه إنخفاض أسعار صادرات البلد المخفض مقومة بالعملة الأجنبية، و إرتفاع في أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية، فإذا كان رد فعل الأجانب للتغير في الأسعار كبيرا هذا من شأنه زيادة حجم الصادرات ، أما إذا كان رد فعلهم للتغيير في الأسعار صغيرا فإنهم لن يزيدوا كثيرا من مشترياتهم من سلع التصدير بالرغم من إنخفاض أسعارها، أي يشترط أن تكون نسبة التخفيض في الأسعار تؤدي إلى زيادة بنسبة أكبر في الطلب على الصادرات أي بمقدار يفوق الواحد أي $ex > 1$ ، كذلك بالنسبة للواردات سيقبل حجمها إذا كان رد فعل المقيمين مرتبط بالتغير في الأسعار كبيرا ، أي يشترط أن تكون نسبة إرتفاع الأسعار قد أدت إلى إنخفاض الطلب الداخلي بنسبة أكبر أي أن تكون

¹ محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات مجال إفريقيا، عدد 04، ص 239.

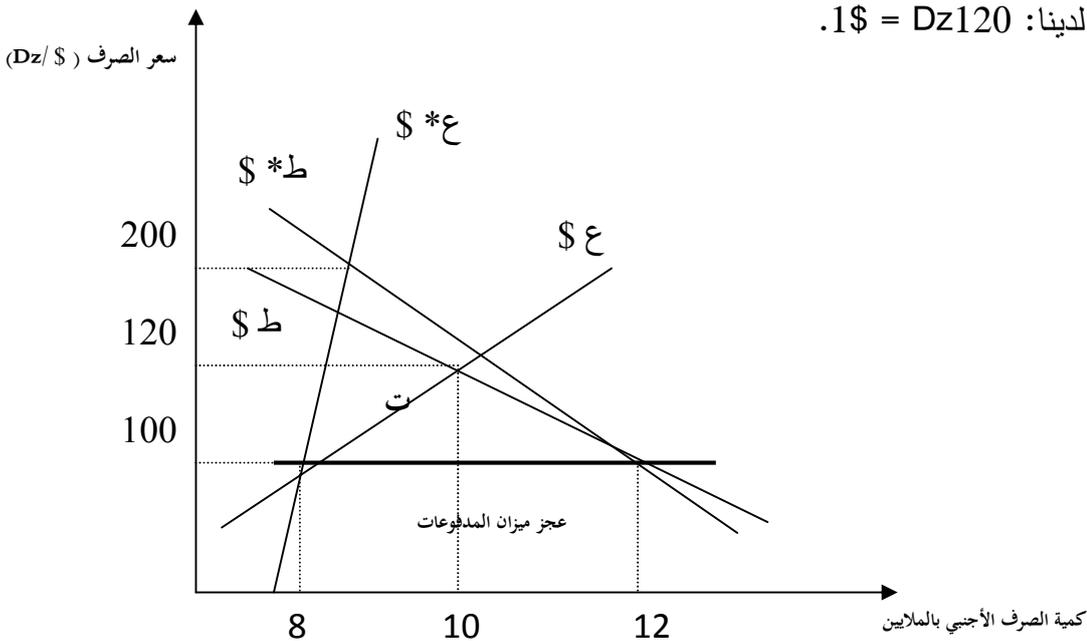
الفصل الثاني: أساليب وآليات معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

المرونة السعرية للطلب على الواردات $em > 0$ ، وهكذا فإن الكثير يتوقف عن حالة مرونة الطلب الخارجي على الصادرات، و الطلب الداخلي على الواردات كما أنه يتوقف على مرونة عرض كل من الصادرات و الواردات.

وللتعرف على ماهية مرونة طلب و عرض الصادرات و الواردات التي تضمن نجاح تخفيض سعر الصرف في تصحيح العجز في ميزان المدفوعات، نأخذ مثال بلدين هما الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية ، و لنفرض أن الجزائر تعاني من وجود عجز في ميزان مدفوعاتها مع الولايات المتحدة، و أن السلطات النقدية فيها تقرر علاجه عن طريق إجراء تخفيض في قيمة الدينار بالنسبة للدولار الأمريكي .

- سعر الصرف ما بين الدينار الجزائري (Dz) و الدولار الأمريكي (\$) يكون مساوي لعدد من الدينارات اللازمة لشراء دولار أمريكي واحد أي بتسعيرة غير مباشرة لنفرض مثلا قدرة ب $1\$ = Dz100$.

ونفرض أن الجزائر تريد تصحيح عجز في ميزان المدفوعات عن طريق إجراء تخفيض في قيمة الدينار ب 20 % أي يصبح لدينا: $1\$ = Dz120$.



- شكل رقم (1) - أثر تخفيض العملة على ميزان المدفوعات .

المصدر : الكامل بكري ، رمضان محمد مقلد ، محمد سيد عابد ، إيمان عطية ناصف ، مبادئ الإقتصاد الكلي ، دار الجامعة للنشر ، الإسكندرية ، 2000 ص 304.

نلاحظ من الشكل أعلاه أنه عند سعر صرف $(\$ / Dz = 100)$ ، كمية الدولار المطلوب من طرف الدولة الجزائرية هي 12 مليون ، بينما الكمية المعروضة منه فهي 08 مليون دولار أي وجود عجز قدره 04 مليون دولار فإذا كانت منحنيات طلب و عرض الدولار قد أعطيت ب : $\$ط$ ، $\$ع$ فإن تخفيض قيمة الدينار إلى

الفصل الثاني: أساليب وآليات معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

($Dz = 120$ \$) سيزيل بالكامل العجز في ميزان المدفوعات بارتفاع قيمة الصادرات وانخفاض قيمة الواردات إلى 10 مليون دولار ، و هذا نظرا لمرونة كل من العرض والطلب ويتحقق التساوي عند النقطة (ت)، غير أنه إذا كان طلب وعرض الجزائر للدولار غير مرن كما هو مبين من خلال منحنى ط* $\$$ و ع* $\$$ فإن نفس نسبة التخفيض بـ 20% ستخفض العجز في ميزان المدفوعات بـ 03 مليون فقط، وإستمرار وجود العجز رغم عملية التخفيض وأن التخفيض المطلوب حينئذ سيكون بنسبة (100%) أي من سعر الصرف ($Dz = 100$ \$) إلى ($Dz = 200$ \$) لكي يزيل العجز كليا ويتحقق التوازن . فمثلا هذا التخفيض الضخم في قيمة الدينار قد لا يكون ممكن لأنه سيكون تضخما بدرجة غير مقبولة ولا يسمح به من طرف صندوق النقد الدولي، ومن خلال هذا المثال نستنتج أنه ليس بالضروري أن تؤدي عليه تخفيض العملة إلى تصحيح العجز في ميزان المدفوعات نظرا لمشكلة المرونات. كما يمكن الإشارة إلى أن شرط مارشال-ليرنر كمؤشر لنجاح سياسة التخفيض في تحسين الحساب الجاري، قد يعطي المجال لحالات وسطية، أي أنه ليس من الضروري تحقق شرط مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات ومرونة الطلب المحلي على الواردات كلا على حدى وإنما تحقق شرط المجموع فقط. فمثلا نفترض إذا كان الطلب على الصادرات أقل مرونة ($ex < 1$) فإن الميزان الجاري يتحسن إذا كانت مرونة الطلب على الواردات كبيرة، ($em > 0$)، وبقدر كاف لتعويض النقص الحاصل في الطلب على الصادرات؛ أي الانخفاض في حصيللة العملة الأجنبية الواردة للبلد يقابلها انخفاض أكبر في الكمية المطلوبة منها، مما يحقق شرط مارشال-ليرنر، في أن يكون مجموع المرونات (طلب داخلي على الواردات والخارجي على الصادرات يفوق الواحد)، وكلما كان المجموع أكبر كلما كان الأثر أكبر نتيجة تغير الأسعار. لهذا يقوم كل بلد قبل أن يقرر تطبيق هذه السياسة بدراسة قيم مرونة العرض والطلب على العملات الأجنبية

الفصل الثاني: أساليب وآليات معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

المطلب الثاني: مدخل الاستيعاب

إن فشل مدخل المرونات في تحليل الأثر الحقيقي لسياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية من خلال تحقيق الهدف المراد منها وهو كبح الواردات وزيادة الصادرات، كان له دور كبير في بروز مدخل الإستيعاب الذي عرفه البروفيسور ألكسندر من معهد ماسا شوستن للتكنولوجيا بأمريكا في سنة 1952، بأنه مجموع عناصر الطلب (الإنفاق الحكومي G و الإستهلاكي C و الإستثمائي i) من خلال معادلة الدخل القومي في التحليل الكينزي للاقتصاد المفتوح على العالم الخارجي إنطلاقاً من الصورة التالية :

الدخل القومي = الإستيعاب + (الصادرات - الواردات) .

$$Y = \underbrace{(G+C+i)}_{A: \text{الإستيعاب}} + \underbrace{(X-M)}_{B: \text{رصيد الميزان التجاري}}$$

B: رصيد الميزان التجاري

و طبقاً لهذه المعادلة فإن موقف ميزان المدفوعات من خلال رصيد الميزان التجاري B سيعتمد على الدخل و الطاقة الإستيعابية .

أي : الصادرات - الواردات = الدخل القومي - الإستيعاب .

و من الصورة الأخيرة للمعادلة يمكننا إرجاع العجز في ميزان المدفوعات الناتج عن العجز في رصيد الحساب الجاري إلى زيادة الإستيعاب أو عناصر الإنفاق عن قيمة الناتج أو الدخل القومي، والعكس صحيح، إذا زاد الدخل عن الإستيعاب فإن الميزان التجاري سيحقق فائضاً¹. ويكون في حالة توازن إذا تساوى الاستيعاب مع الدخل.

وبالنسبة لـ Alexandre، فإن التخفيض يعمل على تحسين الميزان التجاري من خلال²:

أن أثر التخفيض على الاستيعاب يكون ناتجاً عن أثرين وهما:

- أثر مباشر أو تلقائي على الاستيعاب والذي سنرمز له (ΔA) وهو يفسر أثر التخفيض على الاستيعاب عند مستوى معين للدخل الحقيقي.

¹ سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وإنعكاساتها على ميزان المدفوعات، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص145.

² عبد الفاتح العموص، النماذج التأليفية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي: الأسس النظرية والحالات التطبيقية، إشارة إلى التجربة التونسية، بحوث اقتصادية عربية، عدد 9، 1997، ص16.

الفصل الثاني: أساليب وآليات معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

- الأثر الثاني وهو الأثر على الاستيعاب المحفز بتغيرات الدخل والذي سنرمز له بالرمز $(a \Delta y)$ حيث a : الميل الحدي للاستيعاب.

وعلى ذلك فإن الأثر الإجمالي على الاستيعاب يكون: $\Delta A = [a \Delta y + \Delta A]$
*أي أن التغير الحقيقي للميزان التجاري لا بد أن ينتج عن تغير في الدخل والاستيعاب.

$$\Delta B = \Delta Y - \Delta A \dots\dots\dots(1)$$

$$\Delta B = \Delta Y - [a \Delta y + \Delta A] \dots\dots\dots(2)$$

$$\Delta B = (1-a) \Delta Y - \Delta A \dots\dots\dots(3)$$

من المعادلة رقم 3 يتضح أن التغير في الميزان التجاري ΔB يعتمد على أثر التخفيض على الدخل (سواء الأثر المباشر أو الأثر المحفز) من ناحية، وفي نفس الوقت على الأثر المباشر على الاستيعاب من ناحية أخرى، والآثار الأولى هي آثار الدخل ويفسرهما المقدار $\Delta Y (1-a)$ أما الثانية فهي آثار الأسعار ويفسرهما ΔA ويمكن تفسير أثر الدخل وأثر السعر اقتصاديا كما يلي:

إن تخفيض العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات وهذا ما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن انخفاض الواردات يؤدي إلى زيادة الاستثمار من أجل إنتاج بدائل الواردات، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الدخل. وإن زيادة الدخل سيؤدي إلى زيادة الاستهلاك وهذا ما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب وبالتالي زيادة الأسعار على السلع والخدمات¹. وهو ما يقلل جزئيا التحسن في الميزان التجاري الناتج عن التخفيض.

إذن وحتى يتحسن الميزان التجاري نتيجة لتخفيض قيمة العملة يجب زيادة الدخل أو انخفاض الاستيعاب، وإذا كانت الدولة عند مستوى العمالة الكاملة، فإن الإنتاج أو الدخل الحقيقي لن يزداد، وسيكون التخفيض في قيمة العملة فعالا إذا انخفض الاستيعاب المحلي A إما تلقائيا أو نتيجة لسياسات نقدية و مالية انكماشية تعمل على خفض الطلب الكلي أي خفض الإنفاق.

لأن الإقتصاد في حالة توظيف كامل ، فإنه من الصعوبة الضغط على قطاع التصدير بغية زيادة الإنتاج لزيادة التصدير ما لم يتم تحفيز العاملين من بقية القطاعات و هو ما يعني زيادة الإنفاق لمواجهة الارتفاع في تكاليف الإنتاج، وبالتالي سترتفع معدلات التضخم المحلية ، مما يقود إلى حدوث تغير في الإنفاق على السلع

¹Bernard GUILLOCHON, Economie internationale, 2eme édition, dunod, Paris, 1998,P218.

الفصل الثاني: أساليب وآليات معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية لغرض المحافظة على نفس المستوى من المعيشة ، و النتيجة أن إرتفاع الأسعار نتيجة وجود حالة التوظف الكامل لا يؤدي إلى زيادة حصيلة الصادرات بالقدر الذي يكفل تحسن موقف الميزان التجاري وإعادة التوازن إليه، وإن حدث فهو لفترة قصيرة لا يعتد بها . أما في حالة وجود بطالة فإن تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى زيادة طلب الأجانب على الصادرات المحلية مما يشجع ذلك على إستغلال الطاقات العاطلة لغرض زيادة الإنتاج وبالتالي تلبية الفائض في الطلب الخارجي للمنتجات المحلية و هكذا سيتحسن الوضع لميزان المدفوعات وإعادة التوازن إليه .

المطلب الثالث: المدخل النقدي

لقد جاء المنهج النقدي بعكس ما قدمته المناهج السابقة في تفسير الإختلال في ميزان المدفوعات بإعتباره ظاهرة نقدية وليس ظاهرة حقيقية مما إستدعى للقيام بتحليله إستخدام أدوات التحليل النقدي من طلب وعرض على النقود، لمعرفة مركز البلد من المعاملات الخارجية ومدى تأثيرها على الوضعية النقدية للبلد، ومنه تمكينه من إختيار السياسات النقدية الأكثر موائمة للوضع الحالي لمواجهة الأثار السلبية لهذه المعاملات على الإقتصاد المحلي، كتخفيض الطلب الكلي لتحسين وضع ميزان المدفوعات بتخفيض نمو الإستيعاب المحلي وتقليص معدلات التضخم¹.

وسمي بالمنهج النقدي لإهتمامه بالجانب النقدي في الإقتصاد وأثره على الميزان وتركيز جل إهتمامه على السوق النقدي بإعتبارها السوق المناسبة لتحليل مشاكل ميزان المدفوعات لأي بلد. وهو نموذج مبسط يوضح العلاقات الأساسية بين المتغيرات النقدية الداخلية ومتغيرات ميزان المدفوعات بهدف إدماجه مع النقود والدخل في قالب واحد للتحليل، وقد تم تطويره من طرف Jaques POLAK من خلال بحوث صندوق النقد الدولي عام 1957 بإعتباره موظفا عاملا به.

وسمي النموذج باسمه "نموذج بولاك"، ثم تم التعمق فيه من طرف James Midd ، و Harry Johnson و Robert Mundell ويرى أصحاب المقاربة أن الاختلال في ميزان المدفوعات هو انعكاس للاختلال في السوق النقدي المحلي، وكذلك التغيرات في الاحتياطات الدولية المتعلقة بالفارق بين الطلب والعرض النقديين. حيث أن الفائض في الإنفاق الكلي هو سبب لانخفاض احتياطات الصرف، وإمكانية وقوع البلد في خطر تراكم العجزات إذا لم يتم بعملية التخفيض. بحيث يرى صندوق النقد الدولي بأن زيادة حجم المعروض النقدي يؤدي إلى زيادة الخلل في ميزان المدفوعات من خلال إرتفاع مستويات الإنفاق المحلي وعدم القدرة على تحويله نحو المنتج المحلي خصوصا إذا كان العرض المحلي غير مرن في الأجل القصير، مما

¹ سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص154.

الفصل الثاني: أساليب وآليات معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

يزيد من الضغوط التضخمية، لذا يرى الصندوق بأنه من الواجب وضع حد للعملية التوسعية في الإئتمان المحلي من خلال تحديد سقف لحجم القروض الممنوحة لتقليص حجم المعروض النقدي، وبالتالي تقليص معدلات التضخم وخفض الطلب المحلي على الواردات الأجنبية مما يساعد على تدارك العجز في الميزان التجاري ويعمل على تحسين حساب رأس المال من خلال جذب رأس المال الخارجي إلى الداخل مما يزيد من إحتياطات الصرف الأجنبي ويحفز على الإستقرار النقدي¹.

يقوم المنهج النقدي على عدة فرضيات يمكن تقديمها كما يلي²:

- ربط الخلل الحاصل في ميزان المدفوعات بالسوق النقدي بدلا من سوق السلع والخدمات أي محاولة تقديم صيغة شاملة لتفسير الإختلال الحاصل في التوازن الخارجي بدلا من الإقتصار على الحساب الجاري فقط كما قدمت المناهج السابقة، ومحاولة إبراز دور العرض والطلب النقدي في معالجة هذا الخلل.
- الطلب النقدي هو دالة مستقرة تحتوي على عدة متغيرات مستقلة عن محددات دالة العرض النقدي.
- العرض النقدي يمثل كمية النقود المعروضة في الاقتصاد وهو متغير خارجي متكون من جزء محلي وآخر أجنبي، ويتعرض لرقابة كاملة وتحت تحكم السلطات النقدية .
- التركيز على تأثير التغير في العرض النقدي على الطلب الكلي من خلال تغير حجم الإنفاق الكلي وتهميش هذا التأثير الممكن أن تقوم به الأسعار النسبية في هذا المجال.
- إبراز الطابع النقدي لتأثير المتغيرات الإقتصادية الحقيقية (إستهلاك، إستثمار، دخل) على سعر الصرف من خلال تأثير هذه المتغيرات على الطلب والعرض النقدي.

ولقد تم بناء هذا النموذج إنطلاقا من مجموعة من المعادلات تتعلق بالطلب والعرض النقدي:

$$\Delta Md = K Y \dots\dots\dots (1)$$

حيث $K = 1/v$ مقلوب سرعة دوران النقود وهو ثابت.

و مع العلم أن : $Y = YR P$ أي الدخل النقدي يساوي الدخل الحقيقي مضروب في المستوى العام للأسعار المحلية.

$$Mo = \Delta R + D \dots\dots\dots (2)$$

تقدم دالة العرض النقدي كما يلي:

حيث: D يمثل الائتمان المحلي في النظام المصرفي.

¹ عبد الشكور شعلان، تحديات وإستراتيجيات التصحيح أمام البلدان العربية، صندوق النقد العربي، 1987، ص 55.

² John F. Laker , ' Fiscal proxies for devaluation : A General Rreview ' , IMF , Vol. 28 , March , 1981 , p 118.

الفصل الثاني: أساليب وآليات معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

التغير في الاحتياطيات الدولية (ΔR) تساوي الفرق بين الصادرات والواردات مضافا إليها صافي التدفقات الرأسمالية للقطاع غير المصرفي.

$$\Delta R = (X-M)+L \dots \dots \dots (3)$$

$$M = m Y \dots \dots \dots (4)$$

حيث M : الطلب على الواردات

m : تمثل النسبة من الدخل الموجهة لشراء السلع والخدمات الواردة إلى البلد

إنطلاقا من شرط توازن السوق النقدي: التغير في العرض النقدي يساوي التغير في الطلب على النقود

$$(\Delta M_d = \Delta M_o)$$

$$\Delta M_d = K \Delta Y \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta M_o = \Delta R + \Delta D \dots \dots \dots (2)$$

ومنه : $K \Delta Y = \Delta R + \Delta D$ حيث $K = 1/v$ مقلوب سرعة دوران النقود.

بالتعويض تصبح: $1/v \Delta Y = \Delta R + \Delta D$

$$\Delta R = \Delta Y/v - \Delta D \dots \dots \dots (3)$$

من خلال الملاحظة في المعادلة (3) تتضح العلاقة العكسية بين التغير في الإحتياطيات الدولية ΔR والتغير في الإئتمان المحلي ΔD باعتبار أن الفرق بين الطلب النقدي والعرض النقدي المحلي ينعكس في شكل تغيير الأرصدة النقدية الدولية، حيث أن التوسع في الإئتمان المحلي يقود إلى تغير الأرصدة النقدية أي وجود فائض عرض نقدي محلي $\Delta R < 0$ ناتج عن عجز في ميزان المدفوعات، في هذه الحالة تحاول الوحدات الاقتصادية التخلص من الفائض في الأرصدة النقدية بإنفاقها على السلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية (على افتراض التشغيل الكامل)، حتى ينخفض العرض النقدي إلى المستوى الذي يحققه التوازن في هذه الفترة يبقى ميزان المدفوعات في حالة عجز طالما استمر الفائض في العرض خاصة مع تدخل السلطات النقدية بسياسة توسعية للحفاظ على هذا الفائض، أما في حالة تحقيق فائض في ميزان المدفوعات فإنه ينعكس على التغير في الإحتياطيات الدولية ΔR بزيادة في الأرصدة النقدية الدولية فيرتفع الطلب فتحاول الوحدات الاقتصادية زيادة ما

الفصل الثاني: أساليب وآليات معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

في حوزتها من أرصدة نقدية¹، ويستمر الفائض في الميزان حتى تقوم السلطات النقدية بتقليص الإئتمان المحلي الذي سينعكس على الطلب النقدي .

المبحث الثالث: آليات التسوية عن طريق تدخل السلطات العامة

إن فعالية قوى السوق في إعادة التوازن وتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات قد تكون غير فعالة، فيستوجب على الدولة التدخل إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وبسياسة واحدة أو بالتنسيق بين مجموعة من السياسات عن طريق مجموعة من الآليات حسب نوع الإختلال وصورته.

المطلب الأول: سياسة الرقابة على الصرف²

تعتبر سياسة الرقابة على الصرف من أهم السياسات المنتهجة من طرف الدولة التي ترغب في تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها أو المحافظة عليه، من خلال تحقيق الاستقرار في سوق الصرف من أجل الحد من آثار تقلبات أسعار الصرف التي تلقي بظلالها على ميزان المدفوعات، وهي عملية تنظيم لحركة الصرف الأجنبي من طرف السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي من خلال مجموعة من الوسائل التي يتبعها من أجل الرقابة على الصرف الأجنبي والإشراف على عملية توزيعه على وحدات الطلب وفق ما يراه مناسباً وملائماً للوضع الإقتصادي، ومن بين هذه الوسائل نذكر:

- ✓ إخضاع سير عمليات التجارة الخارجية من تصدير وإستيراد لمتابعة وإشراف البنك المركزي، مما يسمح له بالتحكم في العرض النقدي الأجنبي وتقييد حرية المتعاملين الإقتصاديين في ما يخص متحصلاتهم ومدفوعاتهم من الصرف الأجنبي، لتجنب تحويل رؤوس الأموال.
- ✓ منع المستثمرين من تحويل كل عوائد إستثماراتهم المحصلة داخليا نحو الخارج وإنما إعادة إستثمارها في الداخل، والسماح بنسبة معينة فقط، وذلك لحرص بقدر الإمكان المدفوعات نحو الخارج.
- ✓ الرقابة التي تفرضها الحكومة على عمليات شراء وبيع العملة المحلية والعملات الأجنبية الأخرى من طرف الأعوان الإقتصادية. وحصرتها عند البنوك المسموح لها وبكمية محددة قانونياً.
- ✓ تحديد سقف المبالغ من العملات الأجنبية الممنوحة للسياح .

تتبع سياسة الرقابة على الصرف في غالب الأحيان من طرف الدول ذات العملات الضعيفة نسبياً، والتي تشارك اقتصادياتها بنسب ضعيفة في الاقتصاد العالمي، مما يدفع بمتعاملليها بطلب أكبر على العملات الأخرى، ففي

¹ محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ،مصر، ص 352-353

² سيد أحمد ولد أحمد، دور سعر الصرف في تعديل ميزان مدفوعات الدول النامية دراسة حالة مريتانيا 1996-2008، مذكرة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص 117-125.

الفصل الثاني: أساليب وآليات معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

حالة عجز البنك المركزي عن تلبية هذا الطلب فإنه سيدفع بهم إلى البحث في مكان آخر وهو ما يشجع على ظهور السوق الموازي لبيع العملات وبأسعار مرتفعة، كما أن نجاح هذه السياسة في إعادة التوازن لميزان المدفوعات قد يجعلها في معزل عن العالم الخارجي مما يتطلب منها الحذر وعدم المغالاة في تشديدها إلى درجة عزوف المتعاملين الأجانب عن التعامل معها.

المطلب الثاني: السياسة المالية والسياسة النقدية

تعرف السياسة المالية بأنها أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعه الدولة عن طريق استخدام أدواتها المختلفة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد تضع الدولة توازن ميزان المدفوعات من بين هذه الأهداف فتسعى لتحقيقه من خلال التأثير على الطلب الكلي على الواردات بتغيير الإنفاق الحكومي والخاص فتعدل الخلل في الميزان التجاري، ففي حالة العجز مثلا تقوم بكبح الإنفاق الكلي وتقلص حجم الواردات بتقليل الإنفاق الحكومي والخاص من خلال الاقتصر على النفقات الضرورية كالنفقات الاجتماعية أو النفقات المتعلقة ببناء الهياكل الاقتصادية، وترفع الضرائب المباشرة على الأرباح أو تقوم بفرض ضرائب جديدة على السلع لرفع أسعارها، مما يخفض من القدرة الشرائية للمستهلكين.

أما في حالة الفائض فتقوم بسياسة توسعية من خلال توسيع الإنفاق الحكومي وزيادة الدخل والقدرة الشرائية بإلغاء بعض الضرائب أو تخفيض بعضها، مما يوسع الإنفاق على الواردات فيقلص حجم الاختلال في الميزان ويساعد على إعادة توازنه.

أما بالنسبة للسياسة النقدية فيكون تدخل الدولة من خلال تحكم السلطة النقدية في عرض النقود والتأثير على التكلفة والمقدرة الائتمانية للبنوك التجارية، وذلك من خلال أدوات البنك المركزي الذي يقوم في حالة العجز بسياسة إنكماشية من خلال القيام برفع تكلفة اقتراض البنوك التجارية أو ما يسمى بميكانيكية ("سياسة النقود الغالية")¹ من خلال القيام برفع سعر إعادة الخصم، وهذا يؤدي بالبنوك التجارية بدورها إلى رفع تكلفة إقراض الأفراد والمشروعات لانخفاض قدرتها الائتمانية، وبالتالي انخفاض الطلب على القروض وانخفاض الإنفاق المتاح نظرا لارتفاع أسعار الفائدة، مما يحسن من وضعية حساب رأس المال لأنه يعمل على زيادة تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الداخل، وفي حالة الفائض يقوم بسياسة توسعية بالعمل على توسيع الدخل والأنفاق الكلي من خلال خفض البنك المركزي لسعر إعادة الخصم لزيادة القدرة الائتمانية للبنوك التجارية في منح القروض. بالإضافة إلى سعر إعادة الخصم هناك أدوات أخرى قد يتدخل بها البنك المركزي للتأثير على قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان منها الاحتياطي الإلزامي المفروض فيقوم برفعه من أجل التخفيض من فائض السيولة لدى البنوك ويخفض هذا الاحتياطي في الحالة العكسية. أو القيام بإصدار أوراق حكومية للبنوك والجمهور،

¹ كامل بكري، الإقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 387.

الفصل الثاني: أساليب وآليات معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

بغرض تخفيض السيولة المتاحة للبنوك التجارية، وبالتالي عرضها للإقراض وهذا من خلال السوق المفتوحة. وقد تستعمل في أوقات الضرورة قيودا نوعية وتنظيمية للاتئمان الممنوح.

وبالتالي فإن السياسة النقدية تساعد على التأثير في عرض النقود، مما يؤدي إلى تغير الدخل القومي (عن طريق المضاعف)، والإنفاق الكلي بما فيه الإنفاق على الواردات، مما يؤدي إلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات، لكن هذا التأثير لم يكن دائما مضمونا لمحدودية الأدوات المستعملة، فمثلا زيادة سعر إعادة الخصم قد لا تؤدي إلى تخفيض الإنفاق الاستثماري رغم ارتفاع أسعار الفائدة إذا كان المستثمرون متفائلون، فإنهم يستمرون في الطلب على الاقتراض بغض النظر عن التكاليف، وقد لا تعمل كحافز لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للداخل نظرا لتخوف الأجانب من الأوضاع الداخلية. أو قد يحجم المستثمرون عن طلب القروض رغم انخفاض أسعار الفائدة لتخوفهم من الحالة الاقتصادية أو تقديرهم السيئ لأرباحهم. لذا فإن فعالية هذه السياسة غير مضمونة رغم ما لها من أولوية عن السياسة المالية في التأثير على ميزان المدفوعات لذا فقد اختلفت وجهات النظر حول هذا الموضوع فالنقدون يرون أن السياسة النقدية هي أكثر فعالية في توجيه الاقتصاد عن السياسة المالية سواء في المدى القصير أو الطويل ولهذا يهتمون السياسة المالية وحسب إعتقادهم أن نمو المعروض النقدي بنسب محسوبة شرط ضروري وكافي من أجل نمو الدخل، في حين الكينزيون يعظمون دور السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي وأنها لا تقل عن السياسة النقدية في ذلك ومهما يكن إختلاف في وجهة نظر الإقتصاديين فإن التنسيق بين السياستين يعتبر أمرا ضروريا وذلك لأن كل منهما تأثيرات مشتركة على النشاط الإقتصادي وتهدفان إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي للنتاج والأسعار والعمالة وميزان المدفوعات ويجب التنويه أن المقصود بالتنسيق ليس بالضرورة أن يكون كل من السياستين متلازمين توسعا أو إنكماشاً، فقد تتضمن السياسة العامة سياسة مالية توسعية مثلا وسياسة نقدية إنكماشية أو العكس.

الفصل الثاني: أساليب وآليات معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

المطلب الثالث: السياسة التجارية كأداة تصحيح لميزان المدفوعات.

لقد إرتبط مفهوم السياسة التجارية بالتأثير في التجارة الخارجية، و بالتالي مجمل المبادلات بين الدولة و العالم الخارجي، و قد قدمت عدة تعاريف للسياسة التجارية نذكر أهمها¹:

تعرف السياسة التجارية على أنها: " احدى فروع السياسة الاقتصادية العامة المنوط بها تنظيم شؤون التجارة الخارجية من خلال أدوات معينة لتحقيق أهداف محددة. كما تعرف أيضا على أنها " اختيار الدولة وجهة معينة و محددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (سواء كانت حرية أم حمائية) و تعبر عن ذلك بإصدار تشريعات و اتخاذ القرارات و الإجراءات التي تضعها موضع التطبيق .

يقصد بالسياسة التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية "مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة، والهدف الرئيسي الذي ترمي إليه عادة هو تنمية الاقتصاد القومي إلى أقصى حد ممكن، و قد ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى فرعية مثل تحقيق التوظيف الكامل، الاكتفاء الذاتي، تثبيت سعر الصرف و اقرار التوازن في ميزان المدفوعات². و يمكن القول أن السياسة التجارية و من خلال مجمل التعاريف السابقة تعبر عن مختلف الأدوات والإجراءات التي تلجأ لها الدولة من أجل التأثير على تجارتها مع الخارج و تنميتها و تطويرها ، وأيضا لتحقيق أهدافها الاقتصادية.

ويمكن التميز بين نوعين من السياسات التجارية تتمثلان في الحرية و الحمائية فالأولى تدعو إلى حرية انتقال عناصر الإنتاج من دولة لأخرى دون عراقيل، وحرية التجارة بحجة إختلاف النفقات النسبية والتخصص الدولي.والثانية تدعو إلى تقيد التجارة الخارجية لتنويع الإنتاج و حماية المنتج المحلي من المنافسة الأجنبية، إلا أنه يعتبر إجراء مخالفا لما تدعو إليه المنظمة العالمية للتجارة والتي تعمل على تحرير التجارة الخارجية من القيود والإجراءات المعيقة للمنافسة التامة. إلا أنه قد تلجأ العديد من الاقتصاديات و خاصة الناشئة إلى استعمال أدوات السياسة التجارية الحمائية للحفاظ على استقرار ميزان المدفوعات، وذلك بالتأثير على الميزان التجاري، لذا يمكن اعتبار السياسة التجارية من أهم السياسات المستعملة في الدول النامية التي تعاني من ضعف و عدم تنوع في هيكل موازين مدفوعاتها، فقد تفرض هذه الدول العديد من القيود على التعاملات الدولية و التي لا يمكن فرضيا على التعاملات الداخل من خلال مجموعة من الأدوات بغرض تقليص حجم الواردات وزيادة حجم الصادرات لتصحيح الخلل في الميزان التجاري ويمكن إيجازها في:³

¹ السيد عبد القادر متولي، مرجع سبق ذكره، ص 69.

² عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 213.

³ شتاتحة عمر، تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان مدفوعات الدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015، ص 16-21.

الفصل الثاني: أساليب وآليات معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

1- **الوسائل السعرية:** تتمثل في الوسائل التي يمكن التأثير بها على التجارة الخارجية للبلد من خلال التأثير على أثمان الواردات والصادرات وتتمثل في :

- الرسوم الجمركية: و هي ضرائب تفرضها الدولة على السلع المستوردة.منها رسوم نوعية ورسوم قيمية.
- التعريف الجمركية:هي القائمة التي تتضمن بيان السلع المختلفة من صادرات وواردات والرسوم المطبقة عليها.
- الإعفاءات من الرسوم للتجارة العابرة وللتجارة بغرض إعادة التصدير.
- إعانات التصدير المقدمة للمصدرين عن كل وحدة من المنتجات التي يقومون بتصديرها، و ذلك بغرض تعزيز الموقف التنافسي للسلع المحلية في الخارج.
- سياسة الإغراق: من خلال بيع السلعة المحلية بسعر أقل عن السعر الذي تباع به في الأسواق الوطنية.

2- الوسائل الكمية:

- نظام الحصص:يقصد به فرض قيود على الإستيراد ونادرا على التصدير خلال فترة زمنية محددة، بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات والقيم المسموح باستيرادها أو تصديرها بغرض حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية.
- تراخيص الإستيراد: والتي تضع حدا أقصى لكميات من سلعة ما، و التي لا يسمح لها بالدخول إلى الدولة إلا بعد الحصول على التراخيص من الجهة الإدارية المختصة وعادة ما يكون هذا النظام مكمل و مقترن لنظام الحصص، وقد يكون الغرض من العمل بهذا النظام هو تحديد حصة من سلعة معينة دون الإعلان عنها كما قد يستعمل أيضا لحماية الإنتاج بلا قيد أو شرط وفقا لأسس معينة وتباع هذه التراخيص بالمزاد العلني.

3- الوسائل التنظيمية:

- الإجراءات الإدارية: تعتبر كإجراء إستثنائي تقوم به السلطات الإدارية بغرض إعاقة حركة الإستيراد وحماية السوق الوطنية،كفرض نفقات مرتفعة على نقل وتخزين البضائع المستوردة في المنطقة الجمركية مع مع تشديد تطبيق اللوائح الصحية وفرض رسوم على عملية التفتيش،قد تكون هذه الإجراءات أشد وطأة على المبادلات الخارجية من تدابير الحماية الصريحة.
- المعاهدات والاتفاقيات التجارية:هي إتفاق تعقده الدولة مع دول أخرى بغرض تنظيم العلاقات التجارية والإقتصادية، وعادة ما تتضمن أحكام المعاهدات التجارية النص على مبدأ المساواة في المعاملة أو المعاملة بالمثل.

الفصل الثاني: أساليب وآليات معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

المطلب الرابع: سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة

لقد اختلفت الدول في تطبيقها لسياسة سعر الصرف المناسبة لها وفق مميزاتها الاقتصادية، فتراوحت بين الرقابة على الصرف والتحكم في الكمية المعروضة من العملات الصعبة، وبين أسعار صرف متعددة تختلف باختلاف الأنشطة والقطاعات حسب أولوية الاقتصاد، أو اللجوء إلى سياسة موازنة النقد الأجنبي لدعم ميزان المدفوعات والتصدي للآزمات الاقتصادية الخارجية، كما أن معظم الدول التي تعاني اختلالا خارجيا وفي إطار سياسات التكيف الاقتصادي، حصلت على دعم مالي لموازن مدفوعاتها، ضمن اتفاقات مبرمة مع منظمات دولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، بشرط التوجه نحو تحرير أسعار الصرف، وبالتالي إعادة توجيه معاملاتها الخارجية نحو معالجة اختلالها الخارجي.

لكن الملاحظ أن أغلب الدول -النامية خاصة- اشتركت في تطبيقها لسياسة تخفيض سعر صرف العملة المحلية كأداة لتصحيح الاختلال التي تبقى إحدى النصائح التي يسديها خبراء صندوق النقد الدولي، وطبقت في بعض الدول في إطار توصيات المؤسسات المالية الدولية، كونها تشكل محور برامج التكيف والتعديل الاقتصادي المدعم من طرف الصندوق. على افتراض أن هذه السياسة هي أنجع حل لمعالجة الاختلال الخارجي من خلال التأثير على بنود ميزان المدفوعات وتقليل فجوة العجز فيه وتحسينه، بالإضافة إلى توفير نقد أجنبي إضافي للقيام بتنمية اقتصادية خاصة إذا دعت بإصلاحات في القطاعات والجوانب الاقتصادية.

1- آلية تأثير عملية التخفيض على بنود ميزان المدفوعات.

إن تخفيض قيمة العملة **Dévaluation** يقصد به لجوء السلطات النقدية إلى تخفيض قيمة عملتها، مقارنة مع العملات الأجنبية، و بالتالي هو تصرف إداري تقرره السلطات النقدية بناء على سياسة مقصودة، بهدف تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات على عكس الإنخفاض في قيمة العملة فهو عبارة عن حركة تلقائية وعفوية تتم دون تدخل السلطات النقدية وإنما نتيجة لتغيرات العرض والطلب على العملات الأجنبية¹. فيؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى إرتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية مما يؤدي إلى إنخفاض القدرة الشرائية للمستورد المحلي، أما المستهلك المحلي فإن إرتفاع أسعار هذه الواردات سيدفعه إلى العزوف عنها وتحوله إلى المنتج المحلي، مما يخفض من حجم الواردات، أما على مستوى الصادرات فعلمية التخفيض تؤدي إلى إنخفاض أسعارها مقومة بالعملة الأجنبية مما يجعلها أكثر تنافسية في الأسواق الخارجية فيزداد حجمها نظرا لزيادة الطلب الخارجي عليها، هذا التغير في حجم الصادرات والواردات سيؤثر مباشرة

¹ حنان لعروق، مرجع سبق ذكره، ص 108.

الفصل الثاني: أساليب وآليات معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

على وضعية الميزان التجاري مما يصح الخلل في ميزان المدفوعات¹، أما على مستوى حساب رأس المال فإن مجرد التنبؤ بقرار عملية التخفيض ستدفع حركة رؤوس الأموال إلى الخارج نظرا لخوف حاملي هذه الأموال من الخسارة في قيمتها، كما أنهم يؤجلون خططهم الإستثمارية إلى ما بعد التخفيض مما يسبب عجز في هذا الحساب، ولكن مجرد الإعلان عن التخفيض تعود رؤوس الأموال الهاربة وتحدث تدفقات مالية إضافية توجه للاستثمار ونمو الإنتاج. حيث تعود رؤوس الأموال للاستفادة من ارتفاع القيمة الحقيقية التي ستطرأ عليها بعد التخفيض، فتزيد السيولة النقدية المحلية للوحدات النقدية لتمكنهم من الحصول على كميات أكبر مما كان لديهم من قبل وتسمح لهم كذلك بتسديد ديونهم والتزاماتهم وتمويل استثماراتهم بمقدار أقل، كما يؤدي التخفيض إلى رفع تكلفة الاستثمار في الخارج وتحويله إلى الداخل،

2- شروط نجاح عملية التخفيض: لكي تتحقق أهداف التخفيض في قيمة العملة لا بد من توفر مجموعة

من الشروط منها:

- وجود طلب خارجي على السلع و الخدمات الوطنية.
- مرونة الجهاز الانتاجي لمواجهة الطلب الخارجي.
- عدم اتباع الدول المنافسة لنفس الاجراء (تخفيض العملة)
- القدرة التنافسية للسلع الوطنية المعدة للتصدير (الجودة و المعايير الصحية و الأمنية الضرورية للتصدير)
- مرونة الطلب المحلي على الواردات: إذا كان الطلب على الواردات غير مرن، فهذا يعني أن خفض قيمة العملة لا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض الواردات و إنما ينتج عنه ارتفاع في المبالغ المنفقة على الاستيراد نتيجة ارتفاع أسعار السلع المستوردة بالعملة الوطنية وبالتالي حدوث عجز إضافي في رصيد ميزان المدفوعات.
- مرونة الطلب الخارجي على الصادرات: إذا كان الطلب الخارجي على الصادرات الوطنية غير مرن، أي إذا لم يترتب على انخفاض أسعار السلع الوطنية المعدة للتصدير، زيادة في الطلب الخارجي عليها، فهذا سيؤدي في الأخير إلى ازدياد عجز ميزان المدفوعات خاصة إذا كانت مدخلات السلع المحلية مستوردة.

لقد تطرقنا إلى معالجة الخلل في ميزان المدفوعات الذي يكون في صورة عجز في الميزان التجاري لأنها الحالة الأكثر شيوعا وانتشارا بين الدول، إلا أن الصورة الثانية للخلل قد تصيب بعض الدول وقد يتم معالجته بالإتجاه المعاكس للتخفيض وهو رفع قيمة العملة **Surévaluation** وهو لجوء السلطات النقدية إلى رفع قيمة عملتها مقارنة مع العملات الأجنبية، فالفائض المستمر في ميزان المدفوعات لمدة طويلة قد يشكل بالنسبة للدولة عدة مساوئ، باعتباره يؤدي إلى تدفق السيولة التي تعتبر من العوامل المؤدية إلى التضخم.

¹ محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، ملتقى المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية - الواقع والتحديات ص 341.

الفصل الثاني: أساليب وآليات معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

خلاصة الفصل:

للسياسات الاقتصادية الكلية دورا كبيرا في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات سواءا تعلق الأمر بالسياسة النقدية التي يتوقف نجاحها على مدى قدرتها في التحكم في المعروض النقدي و حجم الإئتمان ، التحكم في معدل الفائدة و سعر الصرف، أو السياسة المالية عن طريق أبرز أدواتها مستخدمة في ذلك السياسة الإنفاقية و الضريبية، أما السياسة التجارية فهي تكون موجة غالبا لتنشيط الصادرات و تقليص الواردات أو تحويل الطلب المحلي، وبالتالي ينشأ عنها تحسن وضع الميزان التجاري الذي ينعكس على وضع ميزان المدفوعات. وقد يقتضي الأمر تنسيقا بين السياسات الاقتصادية الكلية من أجل تحقيق التوازن و ذلك باتباع سياسة مالية نقدية انكماشية مصحوبة بسياسة تجارية تعمل على فرض قيود مباشرة على المعاملات الخارجية ليتحقق الأثر المرغوب فيه وفي المدى القريب.

لذا فقد شكل موضوع إختيار السياسات الاقتصادية الكلية وتحديد الآليات الممكن إتباعها أحد أهم المحاور الاقتصادية لدى صناع السياسة الاقتصادية، وذلك لما له من أهمية في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات أو التخفيف من حدته.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري

للفترة 2008-2017

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2008-2017

تمهيد:

لقد عرف ميزان المدفوعات الجزائري عدة إختلالات منذ الاستقلال، كانت أسعار البترول السبب الرئيس فيها، مما دفع بالدولة الجزائرية إلى إعادة التفكير في بذل جهود أكبر وإتباع طرق أخرى لتدارك هذا الخلل ومن ثم تصحيح مسارها الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية المرغوب فيها، خاصة في ظل ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية خلال السنوات الأخيرة، الذي قد يكون حافزا ومشجعا على تدارك الوضع، ومع تراكم إحتياجات الصرف قامت السلطات الجزائرية بتوجيه سياساتها الاقتصادية الكلية لتحقيق أهدافها المنشودة، و التي من بينها تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

إن إدراك هذا الهدف، سيسمح للسلطات الاقتصادية الجزائرية بتنفيذ كل سياساتها الاقتصادية باعتباره الهدف الأسمى الذي تصبو إلى تحقيقه كل الدول سواء المتقدمة أو النامية على حد سواء.

لمعرفة الدور الذي يمكن أن تلعبه كل أداة من أدوات السياسة الاقتصادية سواء السياسة النقدية، السياسة المالية، السياسة التجارية و سياسة سعر الصرف في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وما مدى نجاح الجزائر في بلوغ هذا الهدف، سنتناول هذا الفصل في المباحث التالية:

❖ المبحث الأول: تحليل تطور ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2007/2018

❖ المبحث الثاني: أسباب إختلال ميزان المدفوعات وأليات المعالجة

❖ المبحث الثالث: مدى نجاح الأليات المتبعة

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2008-2017

المبحث الأول: تحليل تطور ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2008/2017

عرفت الفترة الممتدة من 2008-2017 عدة تطورات اثر الإصلاحات الاقتصادية التي مست مختلف قطاعات الاقتصاد والتي كان لها الأثر الواضح على ميزان المدفوعات الجزائري.

المطلب الأول: تطور رصيد الميزان التجاري خلال فترة 2008-2017

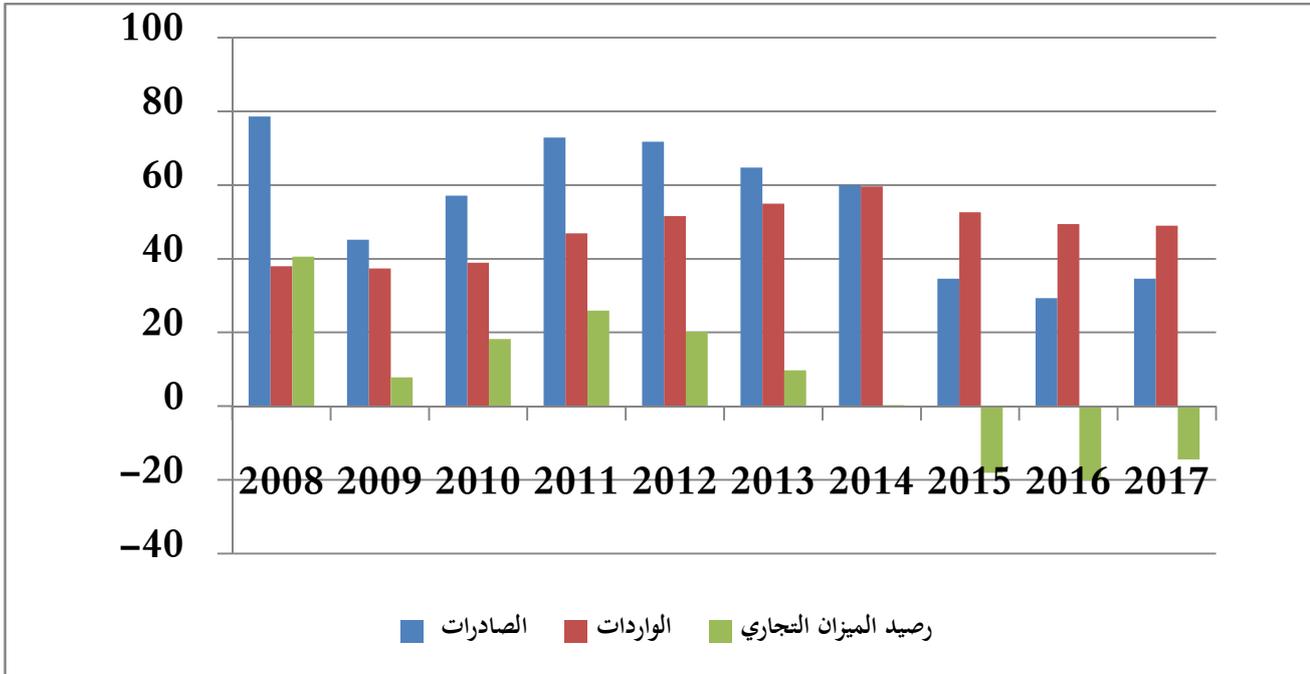
إن ميزان المدفوعات في الجزائر لا يختلف في هيكله عن غيره من الموازين في مختلف دول العالم إلا من خلال ما يعكسه هذا الأخير من وضع اقتصادي خاص بالجزائر وما يعكسه أيضا من مدى ارتباطه بأرصده الرئيسية.

1- تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2008-2017.

يعد الميزان التجاري من أهم مكونات ميزان المدفوعات، وهو يسجل كافة البنود المتعلقة بمجمل حركات السلع المادية من صادرات وواردات بين البلد و العالم الخارجي خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.

الشكل التالي يوضح تطورات الميزان التجاري الجزائري من بداية 2008 إلى غاية 2017

الشكل رقم (2): تطور رصيد الميزان التجاري في الفترة (2008-2017)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم: (1)

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2008-2017

في سنة 2008 سجل الميزان التجاري فائضا بقيمة **40,59** مليار دولار أمريكي، ليعرف انخفاض هائلا ابتداء من سنة 2009 بقيمة **7.78** مليار دولار أمريكي هذا راجع إلى الأزمة العالمية 2008 والتي انتقلت إلى الجزائر عن طريق أسعار البترول في الأسواق العالمية، ليعود إلى الارتفاع مرة أخرى فقد حقق **25,96** مليار دولار أمريكي سنة 2011، لتبقى كأعلى قيمة سجلها كفائض بعد هذه السنة لما عرفه من تراجع وصل إلى **0,459** مليار دولار سنة 2014 ليدخل في مرحلة العجز من سنة 2015 إلى غاية سنة 2017 أين بلغ العجز **14,41** مليار دولار إلا أنه بالمقارنة مع سنة 2016 فقد تقلص هذا العجز في الميزان التجاري بنسبة **28%** نظرا لتغيرات أسعار البترول.

أما عن الواردات فيلاحظ أنه قد زادت فاتورتها بنسب متسارعة حيث إرتفعت قيمتها من حوالي **37** مليار دولار سنة 2008 فوصلت إلى حوالي **60** مليار دولار سنة 2014 نظرا لإرتفاع مستويات الطلب المحلي على السلع الأجنبية، مما يعطي دلالة على إنفتاح الجزائر على السوق العالمي، إلا أنه بعد هذه السنة ونظرا لتقلبات أسعار النفط فقد وضعت الجزائر سياسة مغايرة لضبط فاتورة الاستيراد فتقلص حجم الواردات إلى **48,98** مليار دولار سنة 2017، ورغم هذا فقد تمكنت الدولة أن تبين مدى مرونتها وقدرتها على تقليص الواردات في حالة هبوط مواردها من الصادرات التي بلغت **78,58** دولار أمريكي سنة 2008 لتتخفف سنة 2009 إلى **45,18** مليار دولار أمريكي، لتعاود الارتفاع بقوة بعد هذه السنة إلى غاية سنة 2014 فقد سجلت ما مقداره **60,12** مليار دولار أمريكي، يعود ذلك لتدهور مداخيل الدولة من صادرات المحروقات نتيجة للصدمة النفطية لسنة 2014، أما الصادرات خارج المحروقات فقد حققت **1,66** مليار دولار أمريكي خلال هذه السنة وهي أعلى قيمة لها خلال هذه الفترة، ثم يتواصل تراجع قيمة الصادرات الكلية في سنتي 2015 و 2016 لتصل إلى مقدار **29.31** مليار دولار أمريكي سنة 2016 ثم ترتفع في السنة الموالية الموازنة مع إرتفاع أسعار البترول.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2008-2017

2- تطور صادرات المحروقات الى إجمالي الصادرات في الفترة (2008-2017)

لقد بقيت صادرات المحروقات مسيطرة على الأداء الكلي للصادرات الجزائرية بنسب تتراوح ما بين 95,25% و 98,39% من سنة 2008 إلى غاية 2017 كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(1): تطور صادرات الجزائر في الفترة (2008-2017)

السنوات	إجمالي الصادرات (مليار دولار)	الصادرات خارج المحروقات (مليار دولار)	صادرات المحروقات (مليار دولار)	نسبة صادرات المحروقات من الصادرات الكلية %
2008	78,59	1,395	77,19	98,22
2009	45,19	0,771	44,42	98,29
2010	57,09	0,969	56,12	98,30
2011	72,89	1,227	71,66	98,32
2012	71,74	1,153	70,58	98,39
2013	64,87	1,051	63,82	98,38
2014	60,13	1,667	58,46	97,23
2015	34,57	1,485	33,08	95,70
2016	29,31	1,391	27,92	95,25
2017	34,57	1,367	33,20	96,05

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: من سنة 2008-2012 التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2012

ومن سنة 2013-2017 التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2017

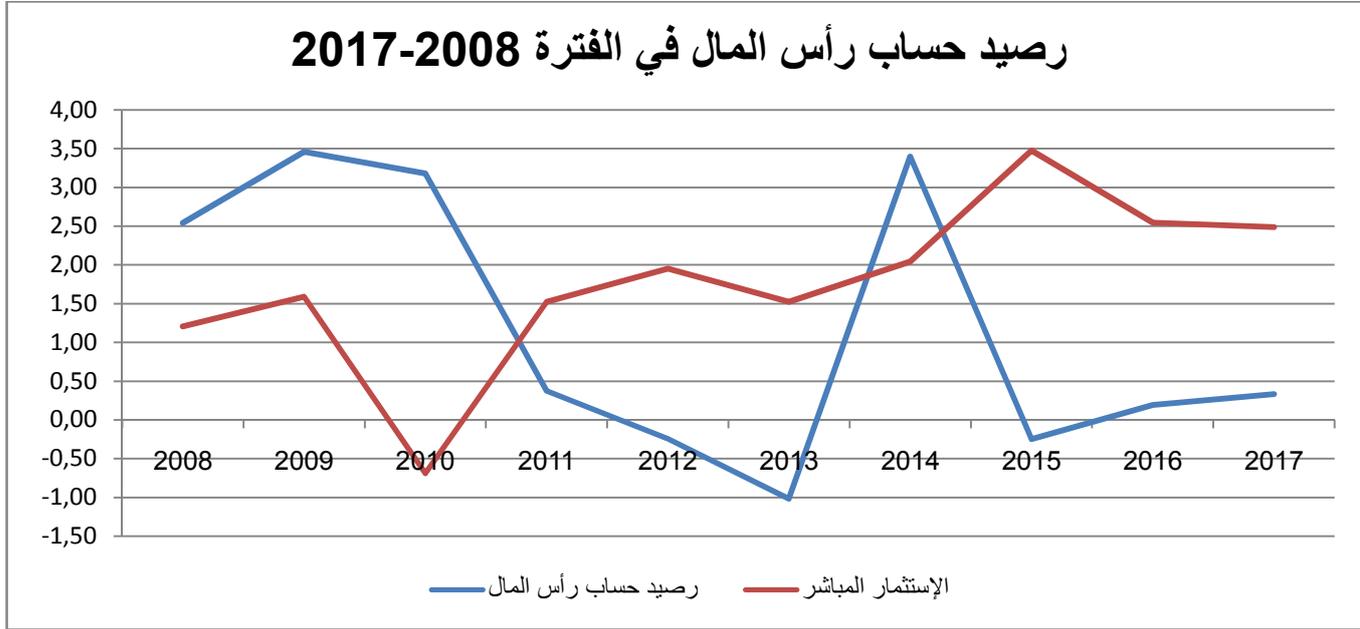
كما يتضح من الجدول أعلاه أن الحصة الأكبر من إجمالي الصادرات هي من نصيب قطاع المحروقات، وهو ما يعبر عن الاعتماد الكلي للدولة على هذا القطاع رغم الجهود المبذولة من أجل تشجيع الصادرات خارج المحروقات، مما سيؤثر على رصيد الدولة من العملة الصعبة باعتبار الدولار عملة المعاملات النفطية مما سيجعلها عرضة للتقلبات التي ستحدث للدولار أمام المعاملات الأخرى خاصة العملة الأوروبية.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2008-2017

المطلب الثاني: تطور رصيد ميزان رأس المال خلال الفترة (2008-2017)

يمثل هذا الشكل تطورات ميزان رأس المال الجزائري خلال فترة الدراسة، والذي سنوضحه كالاتي:

الشكل رقم (3) تطور ميزان رأس المال خلال الفترة 2008-2017



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم:2

يلاحظ من الشكل أعلاه: قيمة الاستثمارات الأجنبية بدأت بالارتفاع بداية من سنة 2008 إلى غاية سنة 2010 ويرجع الخبراء أن زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هاته المرحلة يخص فقط الجانب النقدي، حيث قامت البنوك والمؤسسات المالية برفع رؤوس أموالها مما سمح بدخول حجم كبير للعملة الصعبة، خاصة وأن الجزائر تعتمد في تمويل استثماراتها على البنوك المحلية وهذا في إطار تقوية القاعدة المالية لتلك البنوك، وذلك تجنباً لعملية الاستدانة فقد سجلت الاستثمارات الأجنبية أعلى قيمة لها سنة 2010 بحوالي 3,48 مليار دولار أمريكي، ويعود هذا إلى التحفيزات والإصلاحات التي قامت بها الدولة خاصة فيما يتعلق بنظام الصرف وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات الأجنبية في الجزائر تستهدف قطاع المحروقات، مما زاد من تحسن حساب رأس المال بتسجيله فائض بقيمة 3,18 مليار دولار سنة 2010 إلا أن بعض القوانين الجديدة التي فرضتها الجزائر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد ساهمت في الأخرى في تراجع حجم تلك الاستثمارات حيث تم سن قانون يقضي بالزامية أن تكون في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية على الأقل بنسبة 29% وفي نفس السياق فقد تم إقرار عدم ممارسة أنشطة الاستيراد التي يقوم بها الأجانب بغرض إعادة بيع الواردات إلا عن طريق شراكة يساهم فيها الطرف الجزائري.

¹ بن طربة حورية، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970-2014، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017، ص45.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2008-2017

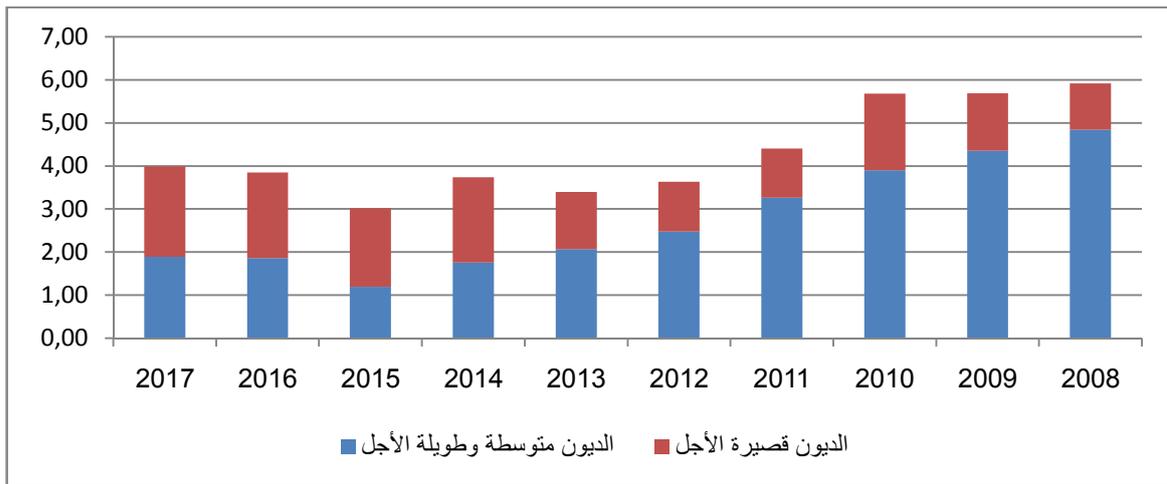
أما بالنسبة لرصيد رؤوس الأموال الرسمية فقد كان في أغلب السنوات سالب ما عدا بعض السنوات أين حقق فائض أقل من مليار دولار بإستثناء سنة 2009 فإنه حقق فائضا بقيمة 1,52 مليار دولار. أما عن رصيد القروض قصيرة الأجل بالإضافة إلى بند السهو والخطأ عرف قيما سالبة في أغلب الفترة كان أقصاها في سنة 2013 بقيمة 2,59 مليار دولار أمريكي.

المطلب الثالث: المركز المالي للجزائر إتجاه الخارج

1- المديونية الخارجية

انتهجت الجزائر إستراتيجية تقليص الدين الخارجي عن طريق الاتفاق مع نادي باريس و نادي لندن وإبرام اتفاق التسديد المسبق لديونها، فقد سجل إنخفاضا قويا من 21,41 مليار دولار نهاية سنة 2004 إلى 5,06 مليار دولار في نهاية سنة 2006 وهي سنة الإنخفاض القوي للدين الخارجي، أما عن وضعية الدين الخارجي في الفترة الموالية يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (4) تطور الدين الخارجي خلال الفترة 2008-2017



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم: (3)

لقد واصل الدين الخارجي انخفاضه ليحقق 3,02 مليار دولار كحد أدنى سنة 2015، بعد أن عرف إستقرار في سنتي 2009 و 2010 بقيمة 5,6 مليار دولار حيث أن سنة 2009 شهدت إدخال إجراءات تشريعية تحد من التمويل الخارجي للإستثمارات في إطار الشراكة. أما في سنة 2017 فقد سجل إجمالي الدين الخارجي ارتفاعا طفيفا ليصل إلى 3,99 مليار دولار بعد سجل 3,85 مليار دولار سنة 2016 راجع إلى إرتفاع مجموع الديون متوسطة وطويلة الأجل، خلافا لما شهدته السنوات الفارطة من إنخفاض تدريجي لمجموع الديون المتوسطة وطويلة الأجل من 4,84 مليار دولار سنة 2008 إلى 1,2 مليار دولار سنة 2015، كما سجل الدين الخارجي قصير الاجل الذي يتمثل أساسا في تسبيقات الشركات الأم لفروعها إرتفاعا ملحوظا بدءا من سنة 2011 ب 1,14 مليار دولار ليصل إلى 2,1 مليار دولار في سنة 2017.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2008-2017

2- الوضعية المالية الخارجية

الجدول رقم (2) يوضح الوضعية المالية الخارجية للجزائر خلال 2008-2017

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإحتياطيات الرسمية	143,10	148,91	166,22	182,22	190,66	194,01	178,93	144,13	114,13	97,33

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: من سنة 2008-2012 التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2012

ومن سنة 2013-2017 التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2017

أدت العجوزات المعتبرة في ميزان المدفوعات المسجلة في 2015 و 2016 والعجز الأقل حدة المسجل في 2017 إلى تراجع حاد للإحتياطيات الرسمية للصرف (باستثناء الذهب)، بالفعل انتقلت الإحتياطيات من 178,94 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2014 إلى 144,13 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2015 ثم إلى 114,13 مليار دولار في نهاية 2016 وانتهت عند 97,33 مليار دولار في نهاية 2017 كما يرجع أيضا هذا الإنخفاض في مستوى إحتياطيات الصرف إلى أثر تغيرات سعر صرف العملات الأجنبية الأورو والدولار أساسا إلا أنه مع ذلك، لا يزال مستوى احتياطيات الصرف معتبرا، ممثلا ما يقارب 20 شهرا من الواردات من السلع والخدمات؛ لا سيما وأن مستوى الدين الخارجي على المدى المتوسط والطويل يبقى منخفضا تاريخيا (12,1% من إجمالي الناتج الداخلي). يفسر المستوى الذي وصلت إليه هذه الإحتياطيات قدرة مقاومة الاقتصاد الوطني تجاه الانخفاض الحاد في أسعار النفط منذ جوان 2014 لهذا السبب، علاوة على ضرورة الحفاظ على المستوى الملائم، والمعبر عنه بعدد أشهر الاستيراد، وفقا للممارسات الدولية الجيدة، يصبح من الضروري أن يتم توجيه هذه الإحتياطيات من الصرف، أساسا نحو تمويل الواردات من السلع والخدمات التي تساهم في نمو الاستثمار الإنتاجي المُسوّق في الصناعات المعملية والخدمات الإنتاجية، باعتباره الكفيل الوحيد لتنويع الاقتصاد الوطني ورفع الصادرات خارج المحروقات.

المبحث الثاني: أسباب إختلال ميزان المدفوعات وأليات المعالجة

قامت الدولة الجزائرية بجملة من الإصلاحات الهيكلية والسياسات التصحيحية وذلك لمعالجة الخلل الذي كان يعاني منه الاقتصاد وخاصة فيما يتعلق بالتوازن الخارجي الذي إرتبط أساسا بعدم كفاءة الجهاز الإنتاجي وعدم القدرة على دخول الأسواق الخارجية، وهذا ما نتج عنه ضرورة ملحة في تشجيع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات التي لاطالما شكلت نسبا جد منخفضة من الصادرات الكلية، لذا سخرت الحكومة الجزائرية من أجل تنمية صادراتها العديد من الأجهزة والهيئات ووضعت مجموعة من التسهيلات تتمثل إجمالا فيما يلي:

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2008-2017

المطلب الأول: التدابير والإجراءات المتخذة في إطار تنمية الصادرات

بغية إعطاء دفعة قوية للصادرات قدمت الدولة الجزائرية مجموعة من التسهيلات للمصدرين يمكن إيجازها في:

أولاً- التسهيلات المقدمة للمصدرين

1- التسهيلات الجمركية تتمثل أهم التسهيلات فيما يلي:¹

- الإعفاء من إيداع ضمانات في إطار نظام القبول المؤقت عند استيراد الرزم الفارغة لتغليف السلع الموجهة للتصدير أو السلع الموجهة قصد تحويلها للتصدير لاحقاً، وهذا ينطبق أيضاً على التصدير المؤقت للسلع من أجل تحسين الصنع السلبي والموجهة للتصدير النهائي؛
- التخليص الجمركي عن بعد؛
- إصدار وصل العبور بالجمارك (TPD) وذلك بالنسبة للصادرات التي تتم عبر الطرق البرية
- إنشاء الرواق الأخضر الذي يسمح بالمصادقة على تصريح التصدير دون معاينة السلع؛
- تفعيل الدفتر (ATA) بمدة صلاحية 01 سنة، وهو عبارة عن إجراء مبسط للتصدير المؤقت للعينات وكذا للمشاركة في المعارض والصالونات في الخارج، ويسلم حصرياً من طرف الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة
- التصريح المسبق وتقديم البيان قبل وصول البضائع.

2- التسهيلات الجبائية

يتم منح إعفاءات ضريبية لنشاطات التصدير وذلك فيما يتعلق ب:

- الضريبة على النشاط المهني TAP
- الرسم على القيمة المضافة TVA
- الضريبة على أرباح الشركات IBS

وتتمثل الامتيازات الضريبية الممنوحة للمصدرين في:

أ- الإعفاء من الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

- الضريبة على النشاط المهني TAP: لا تدخل في رقم الأعمال الذي تفرض بناء عليه الضريبة على النشاط المهني TAP عائدات عمليات البيع، تكاليف النقل والوساطة المتعلقة بالبضائع أو السلع الموجهة للتصدير مباشرة.

- الضريبة على أرباح الشركات IBS: تستفيد من إعفاء دائم العمليات المدرة للعملة الصعبة، ولا سيما عمليات

الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية <http://www.algex.dz>¹

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2008-2017

البيع الموجهة للتصدير وتأدية الخدمات الموجهة للتصدير؛ يمنح هذا الإعفاء حسب نسبة رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة، وتتوقف الاستفادة من أحكام هذه الفقرة على تقديم المعني إلى المصالح الجبائية المختصة وثيقة تثبت دفع هذه الإيرادات لدى بنك متوطن بالجزائر، كما لا تشمل الاستفادة من هذا الإعفاء عمليات النقل البري والبحري والجوي وعمليات إعادة التأمين والبنوك.

ب- الإعفاء من الضريبة على رقم الأعمال

- الرسم على القيمة المضافة TVA والمتعلق بعمليات البيع عند التصدير:

تعفى من الرسم على القيمة المضافة TVA عمليات البيع المتعلقة بالبضائع المصدرة والبضائع من مصدر وطني والمسلمة إلى المحلات الموضوعة تحت الرقابة الجمركية المؤسسة قانونا، عدا بعض الاستثناءات

- عمليات الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA المشتريات أو البضائع المستوردة والمحقة من قبل مصدر والمخصصة إما للتصدير أو لإعادة تصديرها على حالها أو لإدخالها في صنع السلع المعدة للتصدير وتكوينها وتوضيبها وتغليفها وكذلك الخدمات المتعلقة مباشرة بعملية التصدير.
- إسترجاع الرسم على القيمة المضافة TVA يمكن الاستفادة منه فيما يتعلق بكافة البضائع والخدمات التي تستفيد من نظام الترخيص بالشراء مع الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

ثانيا: أجهزة تنمية الصادرات

1- الصندوق الوطني للإستثمار FNI¹

بعد التجربة الفاشلة للبنك الجزائري للتنمية BAD الذي عجز عن القيام بمهامه المتمثلة أساسا في دعم التنمية و المشاريع الإقتصادية قامت السلطات الجزائرية بتأسيس الصندوق الوطني للإستثمار بموجب الأمر 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 و أيضا الأمر 11-40 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011، تم إستحداث الصندوق الوطني للإستثمار ليكون كوسيلة فعالة لدعم الإستثمار في الجزائر إقتداءا بتجربة كوريا الجنوبية في هذا المجال.

¹<https://algeriepart.com>

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2008-2017

2- الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10-319 المؤرخ في 21 ديسمبر 2010 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-94 المؤرخ في 3 مارس 1996 المتضمن إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، تم تعديل أجهزة الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة على إثر الانتقال التدريجي من 20 إلى 48 غرفة تجارية للصناعة وذلك لتغطية حاجيات وتطلعات المتعاملين الاقتصاديين ولا سيما السعي على تقريبهم وربطهم بغرفتهم.

كما انتقلت الجمعية العامة للغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة سنة 2010 من أكثر من 400 عضوا إلى 219 عضوا، و انتقل مجلس الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة من 55 عضوا إلى 19 عضوا.

تمثل الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة على الصعيد الوطني وغرف التجارة والصناعة في إطار دوائرها الإقليمية المصالح العامة لقطاعات التجارة والصناعة والخدمات لدى السلطات العمومية وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة، وبهذه الصفة تقوم الغرف بالمهام الأساسية الآتية¹ :

- تمثيل الشركات؛
- نشيط وترقية ودعم الشركات؛
- تكوين وتعليم وتأهيل الشركات؛
- التحكيم والوساطة والمصالحة؛

3- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX

وضعت هذه الوكالة لتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ليكون صلب اهتماماتها، حيث أرست إجراءات تآطيرية تهدف إلى ترقية الإنتاج الوطني على مستوى الأسواق الخارجية، ويندرج تأسيس الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04 - 174 المؤرخ في 12 جوان 2004 في إطار سياسة توسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي، كما يعد بمثابة دعم للصادرات خارج قطاع المحروقات، وقد وضعت الوكالة تحت وصاية وزارة التجارة. وتتمثل مهام الوكالة فيما يلي² :

- المشاركة في تحديد إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية ووضعها حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من طرف الجهات المعنية؛
- تسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة؛
- تحليل الأسواق العالمية وإجراء دراسات استشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية؛

1 <http://www.caci.dz/> الموقع الإلكتروني للغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة.

2 <https://www.commerce.gov.dz/ar/agence-nationale-de-la-promotion-du-commerce-exterieur-algex>

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2008-2017

- إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات وبرامجها؛
- وضع منظومات الإعلام الإحصائية القطاعية والشاملة حول الإمكانيات الوطنية للتصدير وحول الأسواق الخارجية.
- وضع منظومة يقظة لمواكبة الأسواق الدولية وتأثيرها في المبادلات التجارية الجزائرية؛
- تصميم، إعداد وإصدار منشورات مختصة ومذكرات ظرفية في مجال التجارة الدولية؛
- متابعة المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين وتأطير مشاركتهم في مختلف التظاهرات الاقتصادية والمعارض والعروض والصالونات المختصة المنظمة بالخارج؛
- مساعدة المتعاملين الاقتصاديين على تطوير عمليات الاتصال والإعلام والترقية المتعلقة بالمنتجات والخدمات الموجهة للتصدير؛
- تحديد المقاييس الخاصة بتقديم الجوائز والأوسمة والنياشين التي تمنح لأحسن المصدرين؛
- القيام بنشاطات مدفوعة الأجر في مجال الإتقان وتلقين تقنيات التصدير وقواعد التجارة الدولية فضلا عن خدمات أخرى في ميادين تقديم المساعدة أو الخبرة للإدارات والمؤسسات ذات الصلة باختصاصات الوكالة.

4- الصندوق الخاص لترقية الصادرات FSPE

تم إنشاء الصندوق أساسا من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، بموجب قانون المالية لسنة 1996، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية، كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير. يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة¹. وذلك من خلال التكفل بجزء من التكاليف المتعلقة بنقل المنتجات الموجهة للعرض وكذا تكاليف مشاركة الشركات في المعارض والصالونات في الخارج.²

5- الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير SAFEX

الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير هي عبارة عن مؤسسة اقتصادية عمومية شركة ذات أسهم، منبثقة من تغيير النشاط الاجتماعي وتسمية الديوان الوطني للمعارض "أونافكس" والتي أنشأت في سنة 1971 وتتمثل مهامها الرئيسية فيما يلي³:

¹ <https://www.commerce.gov.dz/ar/a-fonds-special-pour-la-promotion-des-exportations-fspe>

² <http://www.algex.dz> الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية

³ <https://www.commerce.gov.dz/ar/societe-algerienne-des-foires-et-exportations-safex>

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2008-2017

- تنظيم المعارض العامة والخاصة على المستوى الدولي، الوطني، الجهوي والمحلي،
- إعانة المتعاملين الاقتصاديين في ميادين ترقية التجارة الخارجية؛
- قوانين وترتيبات التصدير؛
- تحرير مجلات إعلامية اقتصادية وتجارية؛
- تنظيم ملتقيات مهنية، ندوات ومحاضرات متخصصة؛
- تسيير واستغلال منشآت قصر المعارض

6- الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX

في إطار الإستراتيجية المعتمدة من قبل الجزائر لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وبغرض التكتيف من صادراتها خارج المحروقات شرعت الحكومة الجزائرية لإحداث تغييرات في المنظومة القانونية، وهذا من أجل التسهيل على المصدرين الوطنيين في معاملاتهم التجارية على الصعيد الدولي.

تم تأسيس الشركة بتاريخ 03 ديسمبر من سنة 1995 وتتمثل أهدافها في¹:

- تغطية المخاطر الناتجة عن التصدير؛
- ضمان الدفع في حالة التمويل؛
- تأسيس بنك المعلومات في المجال الاقتصادي؛
- مساعدة وتشجيع المصدرين لترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات؛
- تعويض وتغطية الديون أو المستحقات في الخارج؛
- تعويض المؤمن (المصدر) على عواقب الانقطاع أو التوقف النهائي لسوق التصدير؛
- التغطية الجزئية للمصاريف اللازمة للبحث عن الزبائن في الخارج؛
- بيع المعلومات التجارية للمستوردين والمؤمنين.

7- الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين ANEXAL²

أهم وظائفها المساهمة في تطوير إستراتيجية التصدير، تحقيق التواصل بين المصدرين، جمع ونشر المعلومات ذات الطابع التجاري والاقتصادي وتوفير المساعدة التقنية لتطوير القدرات التصديرية للمتعاملين. وتضم أكثر من 100 مصدر جزائري هدفها الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم .

¹ <http://www.cagex.dz> الموقع الإلكتروني للشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات.

² قرين ربيع وعقون شراف، استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية بين اتجاهات التفاؤل وعوامل الحذر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 5، جوان

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2008-2017

المطلب الثاني: دور سياسة الصرف في إعادة التوازن لميزان المدفوعات.

لقد قامت الجزائر بتبني برنامج التعديل الهيكلي الذي تم على إثره تخفيض قيمة العملة الوطنية وإنشاء مكاتب الصرف وفتح المجال أمام البنوك، فألغيت الجلسات المحددة لسعر الصرف وأنشأت سوق بينية للنقد الأجنبي في نهاية 1995 يتدخل فيها جميع المتعاملين من بنوك و مؤسسات مالية مختلفة بغرض تبادل العملات الأجنبية القابلة للتحويل، وفي شهر ديسمبر من السنة الموالية صرح بنك الجزائر بتدعيم آليات الصرف بمكاتب للصرافة لتمكين المتعاملين من تلبية حاجياتهم من العملات الأجنبية ، تندرج هذه السياسة المنتهجة من قبل بنك الجزائر في إطار السياسة المسماة بالتعويم الموجه¹ لمعدل صرف الدينار مقابل العملات الصعبة الرئيسية، وهي عملات أهم شركاء الجزائر التجاريين من جهة أخرى ومن زاوية العرض يبقى بنك الجزائر هو المتدخل الرئيسي في سوق الصرف ما بين المصارف ويتدخل فيها لتعزيز الاستقرار المالي الخارجي وعلى أساس أن جزء كبير من إيرادات صادرات المحروقات يغذي الاحتياطات الرسمية للصرف التي يسيروها بنك الجزائر الذي يمثل المصدر الرئيسي للعملات الصعبة المعروضة في السوق البينية للمصارف، وتحديد الأسعار المطبقة على العمليات المبرمة يخضع لميكانيزمات السوق وفق القواعد والأعراف الدولية.

أما فيما يتعلق بالرقابة على الصرف فإنها أنيطت له بموجب قانون النقد والقرض، ويهدف تحقيق استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنظيم حركة رؤوس الأموال واصل بنك الجزائر خلال السنوات الموالية إتباع مجموعة من الإجراءات اللازمة لتدخله في كافة المجالات خاصة في الإستيراد والتصدير، الإستثمارات الأجنبية، حسابات العملة الصعبة، فقد أصبح بنك الجزائر المسير لنظام سعر الصرف وفقا لنظام -التعويم الموجه- ابتداء من سنة 1996 عن طريق سوق الصرف ما بين البنوك وعلى الرغم من التقلبات الحادة لأسعار صرف العملات الصعبة الرئيسية التي قد تنعكس على الاقتصاد الوطني خصوصا بالتأثير على الأسعار الداخلية، فإنه قد واصل تدخله من خلال وضع قواعد جديدة تنظم التجارة الخارجية.

1- الرقابة الإضافية من طرف البنك المركزي على عمليات التجارة الخارجية

لمحاربة إستنزاف العملة والوقوف أمام عمليات تهريبها التي لاطالما إتضح تأثيرها على الإقتصاد الوطني، قام بنك الجزائر بوضع قواعد جديدة لتنظيم التجارة الخارجية من خلال إخضاع كل عمليات إستيراد وتصدير السلع أو الخدمات إلى إلزامية التوطين لدى وسيط معتمد، وهو ما جاءت به المادة 29 من النظام 07-01 المؤرخ في 03 فبراير 2007 المتعلق بالقواعد المطبقة على العمليات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة²، بإستثناء بعض العمليات كعمليات العبور والعمليات المشار إليها في المادة 33 من نفس النظام، كواردات وصادرات العينات والهبات، أو الواردات والصادرات التي تساوي أو تقل قيمتها عن 100 ألف دينار. وفي ذات الصيغ أشارت المادة 58 على أنه إلى جانب الإعفاءات المذكورة في المادة 33 تعفى أيضا الصادرات المؤقتة

¹ التقرير السنوي 2010 لبنك الجزائر، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر. ص 86

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 31، الصادرة في 13 ماي 2007، ص 14.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2008-2017

إلا في الحالات التي ينجم عنها ترحيل العملات الأجنبية أو الصادرات مقابل السداد بقيمة تقل أو تعادل 100 ألف دينار جزائري والتي تتم عن طريق البريد، وقد نصت المادة 61 من نفس النظام على ضرورة ترحيل الإيرادات الناجمة عن عملية التصدير في أجل أقصاه 120 يوما إعتبارا من تاريخ إرسال السلع أو من تاريخ إنجاز الخدمات وهذا في حالة إبرام العقد نقدا وليس لأجل، إلا أن هذه المدة قد مددت إلى 360 يوم بموجب المادة 2 من النظام رقم 04-16 المؤرخ في 17 نوفمبر 2016¹. كما إعتبر هذا النظام أن اي عملية تصدير لبضاعة أو خدمات دون تعيين وسيط معتمد عملا مخالفا للقانون ويصبح على إثر ذلك مكونا للركن المادي لجريمة الصرف.

2- دور البنك المركزي في انخفاض سعر صرف الدينار: لعبت السلطات النقدية دورا مهما وأساسيا في

تخفيض قيمة العملة الوطنية في ظل تبني نظام سعر الصرف الثابت، أين كانت عملية التخفيض

صراحة وبقرار إداري، إلا أنه في ظل نظام سعر الصرف المرن المتبنى حاليا لا يمكن القيام بهذا

الإجراء، ولكن الجزائر سمحت بانخفاض سعر الصرف مع أنه كان بمقدورها التدخل في سوق الصرف

وتدافع عن العملة الوطنية بما توفر لديها من احتياط الصرف حسب ما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول (3): تغيرات سعر صرف الدينار في فترة 2008-2017

السنوات	USA/DZ	EUR/DZ	EUR/USA	الإحتياطيات الرسمية بالدولار
2008	64,58	94,86	1,47	143,10
2009	72,65	101,29	1,39	148,91
2010	74,40	99,19	1,32	166,22
2011	72,85	102,21	1,39	182,22
2012	77,55	102,16	1,28	190,66
2013	79,38	105,43	1,32	194,01
2014	80,56	106,90	1,32	178,93
2015	100,46	111,44	1,10	144,13
2016	109,46	121,17	1,10	114,13
2017	110,96	125,32	1,13	97,33

المصدر: من سنة 2008 إلى 2011 النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 21، مارس 2013.

ومن سنة 2012 إلى 2017 النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 42، جوان 2018.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 72، الصادرة في 13 ديسمبر 2016، ص 39.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2008-2017

إن عدم التدخل بالرغم من توفر الاحتياطات الرسمية يفسر برغبة السلطات النقدية لزيادة مداخيل النفط المقيمة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، وبالسبب المتبعة وهي العمل على رفع القدرة التنافسية السعرية للمنتجات خارج قطاع المحروقات ولتقليل حجم فاتورة الواردات، من خلال العمل على استقرار سعر الصرف الحقيقي للدينار حيث تراجع الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من 64,58 دينار لكل دولار في سنة 2008 ليصل إلى 80,56 دج لكل دولار أمريكي في سنة 2014 ثم ينخفض ليصل إلى غاية 110,96 دج في سنة 2017.

المطلب الثالث: تأثير السياسة المالية والسياسة النقدية في تحقيق توازن ميزان المدفوعات في الجزائر

1- السياسة المالية

إن الأخذ بمنظور النظرية الاقتصادية التي ترى أن إمتصاص فائض ميزان المدفوعات أو تقليصه يكون عن طريق سياسة مالية توسعية من خلال توسيع الإنفاق الحكومي، وكذا زيادة الدخل والقدرة الشرائية للمستهلكين بتخفيض الضرائب أو إلغاء بعضها لزيادة الإنفاق الخاص مما يؤدي في النهاية إلى تحفيز العرض الكلي، فإن ارتفاع أسعار المحروقات خلال السنوات الماضية أعطت دعما جديدا للسياسة المالية في الجزائر، فقامت الدولة الجزائرية بتجسيد مجموعة من البرامج الاقتصادية الضخمة رغبة منها في انتهاج سياسة مالية تنموية بهدف تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى.

اتضحت معالم هذه السياسة في برنامج الإنعاش الاقتصادي ذو التوجه الكينزي الذي يهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري، لأنه سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي، وبالتالي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي مع العلم أن تحقق هذه العلاقة يتطلب مرونة العرض الكلي وتجاوبه مع الزيادة المسجلة في الطلب الكلي، إن القطاعات المحتمل توتُّرها إيجابيا بهذه السياسة تتمثل في قطاع البناء والأشغال العمومية والقطاع الصناعي، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنموية¹.

البرنامج الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الفترة 2001-2004 خصص له مبلغ 525 مليار دينار جزائري أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي.

¹نبيل بوقليج، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، ص43.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2008-2017

البرنامج الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي نفذ في الفترة 2005-2009 خصص له مبلغ يفوق 150 مليار دولار أمريكي.

أما البرنامج الثالث : البرنامج الخماسي 2010-2014 يعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال بمبلغ يصل 286 مليار دولار أمريكي

وبغض النظر لضخامة المبالغ المرصودة وحجم الأهداف المتوخى الوصول إليها من خلال تنفيذ هذه السياسة مستقبلا، فقد كانت الحكومة تنوي الاستمرار في تنفيذ هذه السياسة بالنظر للوضع المالي المريح التي كانت تعرفه الجزائر آنذاك إلا أنه كان لابد من تحديد الآثار الأولية المترتبة عن تنفيذه على الاقتصاد الوطني عن طريق إجراء دراسة تقييمية له بغية الوقوف على مزاياه وتحديد النقائص التي ميزته.

2- السياسة النقدية

إن حجم السيولة النقدية المتراكمة الذي عرفه الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة والتبعية المفرطة للمحروقات في مجال التصدير، وزيادة كمية وقيمة الواردات، وزيادة العجز الموازي، وتفاقم الإختلالات الهيكلية وغيرها، وضعت السياسة النقدية أمام مجموعة من التحديات نتج عنها ظهور عدة مخاطر لعل أهمها، اضطراب ميزان المدفوعات، عودة التضخم، تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وتقلبات سعر الصرف في الأسواق الدولية. فاعتماد الجزائر على صادرات المحروقات بنسبة كبيرة جعل وضع ميزان مدفوعاتها رهينة لتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية. هذا ما شكك في قدرة السياسة النقدية على المحافظة على استقراره. نظرا لارتباطه بمتغيرات تتحكم فيها عوامل خارجية أكثر منها داخلية، مما دفع بالجزائر إلى تبني مجموعة من الآليات التي تنطوي تحت السياسة النقدية أهمها:

2-1- آلية الاحتياطي الإجباري:

نسبة الاحتياطي الإجباري هي إلزام أو إجبار البنوك التجارية، بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي، ويمكن لهذا الأخير أن يقوم بتغيير هذه النسبة بقرار منه عند اللزوم¹، تؤدي آلية الاحتياطي الإجباري دورا مهما في التحكم في السيولة المصرفية، بارتكازها على تجميد جزء من الودائع التي تحصلت عليها البنوك التجارية في حساب لدى البنك المركزي، وتعتمد آليتها على رفع نسبة

¹ حاجي سمية، دور السياسات النقدية في معالجة إختلال ميزان المدفوعات، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2008-2017

الاحتياطي في الحالات التي يريد البنك المركزي تقليص العرض النقدي، في حين يلجأ الى فرض معدلات متدنية في الحالات التي يريد فيها زيادة حجم العرض النقدي.

تعتبر آلية الاحتياطي الإجباري في الجزائر، من الآليات الرقابية التي استحدثها القانون 10/90 إذ خصصها بمادة قانونية صريحة، حدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28% إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانونيا، وفوض له استخدامها كإحدى أدوات السياسة النقدية. إلا أن الأمر 11/03 المعدل والمتمم لقانون 10/90 لم يذكر أداة الاحتياطي الإجباري بصورة مباشرة، غير أن بنك الجزائر أعاد تقنينها عبر تعليمة صادرة عنه سنة 2004 والتي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع الجارية ولأجل، وسندات الصندوق، دفتر التوفير، الودائع المشترطة في عمليات الاستيراد والودائع الأخرى. لمعدل الاحتياطي الإجباري الذي يمكن ان يصل حتى 15% من دون إستثناء و بالأسلوب نفسه ويتم تحديد وعاء الاحتياطي الإجباري بصورة شهرية تبدأ من منتصف الشهر¹. إن رفع معدل الاحتياطي الإجباري من 6,5% سنة 2007 إلى 8% سنة 2008 ثم إلى 9% سنة 2010 وسنة 2011 يعبر عن رغبة السلطة النقدية في التأثير على حجم السيولة لدى البنوك التجارية بزيادة حساباتها لدى البنك المركزي، ليقوم بعد ذلك بإعادة تفعيل لمدة محددة عمليات الإحتياطي الإجباري في ماي 2016 بنسبة 8% لتثبيت عند هذه النسبة إلى غاية نهاية الفترة.

2-2- معدل اعادة الخصم:

هي وسيلة تلجأ بها البنوك التجارية إلى بنك الجزائر للحصول على السيولة، مقابل التنازل له عن سندات قامت بخصمها للغير في مرحلة سابقة، ويمكن أن تكون هذه السندات تجارية(خاصة او عمومية) ولكن دون أن يتعدى تاريخ استحقاقها مدة معينة تحدد حسب نوع السندات وطبيعتها، ومنذ 1995 الى غاية 2002 عرف معدل الخصم انخفاض من 9,5% سنة 1998 الى 6% بداية 2002 و 5,5% في نهايته. وهذا نظرا لتحكمه في معدل التضخم الذي انخفض من 29,8% سنة 1995 الى 1,4% سنة 2002 مع تسجيل أسعار فائدة حقيقية موجبة.

ومنذ سنة 2003 استقر معدل إعادة الخصم عند 4% وثبت الى غاية سنة 2008 وبقي ثابتا عند نفس القيمة إلى غاية أكتوبر من سنة 2016 أين عرف انخفاضا ب 0,5% وذلك لتحسن الوضعية المالية للبنوك مما أدى بها إلى الاحجام عن طلب إعادة التمويل لدى بنك الجزائر.

¹ رابح فضيل ، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر(2000-2011)، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العددان 61-62 ، 2013 ، ص199.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2008-2017

3-2- ألية التمويل غير التقليدي¹:

بلغت السيولة المصرفية 2 730,9 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2014، ومع تراجع أسعار البترول والعجوزات في ميزان المدفوعات، تقلصت السيولة المصرفية لتبلغ 1 832,6 مليار دينار في نهاية 2015 ثم بلغت 820,9 مليار دينار في نهاية 2016، وأخيرا 482,4 مليار دينار في نهاية شهر أكتوبر 2017، وذلك في ظرف تميز باستئناف عمليات إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر ابتداء من شهر مارس 2017 مع وضع قيد التنفيذ للتمويل غير التقليدي منذ نوفمبر 2017، الذي يكون من خلال الشراء المباشر من طرف بنك الجزائر لسندات الخزينة لتغطية حاجياتها من التمويل ضمن أحكام المادة 42 مكرر من الأمر المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم مما أدى إلى ارتفاع مستوى السيولة المصرفية لتبلغ 1 380,6 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2017 أي بنمو قدره 77٪ مقارنة بمستواها المسجل في السداسي الأول من سنة 2017 و 68,2% مقارنة بنهاية 2016، نتيجة لذلك قام بنك الجزائر بتعليق عمليات ضخ السيولة في ديسمبر 2017) انخفاض قائم إعادة التمويل إلى 4 مليار دينار في شهر نوفمبر) وحسب تطور السيولة المصرفية، يضع بنك الجزائر الأدوات المناسبة للسياسة النقدية لامتصاص فوائض السيولة المحتملة ذات الصلة بالتمويل غير التقليدي.

بالإضافة إلى الآليات السابقة قام بنك الجزائر في مارس 2017 بإعادة إدراج عمليات السوق المفتوحة لضخ السيولة بتواريخ استحقاق مختلفة، مع جعل معدل الفائدة للعمليات لسبعة (7) أيام، القناة الرئيسية في إدارة السياسة النقدية (المعدل التوجيهي) فسمحت عمليات ضخ السيولة هذه، التي بلغ قائمها 595,6 مليار دينار في أكتوبر 2017 باحتواء الانخفاض القوي في السيولة المصرفية والحفاظ عليها، إلى غاية هذا التاريخ، عند مستوى يتلاءم مع نمو القروض الموجهة للاقتصاد الذي بلغ 12,3٪ في 2017 مقابل 8,7 ٪ في 2016 تجسدت عمليات السياسة النقدية هذه من خلال استقرار الاحتياطيات الحرة للمصارف، التي انتقلت من 221,9 مليار دينار في نهاية 2016 إلى 233,6 مليار دينار في نهاية أكتوبر 2017.

¹ التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر ص 128-131.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2008-2017

المطلب الرابع: تأثير السياسة التجارية في تحقيق توازن ميزان المدفوعات في الجزائر

اتبعت الجزائر سياسة تجارية حمائية لغرض حماية بعض المنتجات المصنعة محليا والتي يغطي إنتاجها السوق الداخلي، وذلك من خلال منع إستيرادها أو من خلال إخضاع عملية إستيرادها لنظام التراخيص، فحسب القرار المؤرخ في 30 نوفمبر 2008¹ فإنه يمنع استيراد المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية الموجهة للطب البشري التي يتم تصنيعها في الجزائر.

وفي 15 جويلية 2015 تم إصدار قانون جديد يدخل رخص استيراد السلع حيز التطبيق و تم نشره في الجريدة الرسمية رقم 41 الذي تم بموجبه تعديل وتنظيم الإجراءات المتضمنة في الأمر الصادر في 19 جويلية 2003 المتعلق بعمليات استيراد وتصدير السلع، ويعدل هذا النص الجديد في مادته الرابعة، المادة السادسة من الأمر الصادر في 2003 والذي أصبح ينص على أنه " يمكن وضع رخص استيراد أو تصدير المنتجات بغرض إدارة أي تدبير يتخذ بموجب أحكام هذا القانون أو وفقا للاتفاقيات الدولية التي تكون الجزائر طرفا فيها." كما يمكن اتخاذ تدابير تهدف لوضع قيود خصوصا "لحماية الموارد الطبيعية القابلة للنفاد موازاة مع تطبيق هذه القيود عند الإنتاج والاستهلاك" وكذا "ضمان الكميات الأساسية من المواد الأولية المنتجة على مستوى السوق الوطني للصناعة الوطنية التحويلية". ويتعلق الأمر كذلك بوضع التدابير الضرورية لاقتناء أو توزيع المنتجات حيز التنفيذ تحسبا لوقوع الندرة و الحفاظ على التوازن المالي الخارجي و توازن السوق حسب ما ينص عليه القانون الجديد.

وعرف نص القانون إجراءات رخص الاستيراد والتصدير على أنها كل إجراء يفرض كشرط مسبق لتقديم وثائق لجمركة البضائع زيادة على تلك المخصصة لأغراض الجمركة، كما شدد القانون على وجوب حيادية إجراءات رخص الاستيراد والتصدير عند تطبيقها و أن تدار بطريقة عادلة و منصفة.

من جهة أخرى أوضح القانون أنه لا يمكن رفض المنتجات المستوردة أو المصدرة بواسطة رخص بسبب فوارق طفيفة في القيمة أو الكمية أوفي الوزن بالمقارنة مع الأرقام المبينة في الرخصة والنااتجة عن فوارق بسبب النقل أو شحن البضائع غير المعبأة أو أي اختلافات طفيفة أخرى تتوافق مع الممارسات التجارية العادية. و كشف النص عن وجود نوعين من رخص الاستيراد وهي "رخص تلقائية" و "غير تلقائية"، حيث تعتبر الرخص التلقائية تلك الرخص التي تمنح في كل الحالات التي يقدم فيها الطلب والتي لاتدار بطريقة تفرض فيها قيود على الواردات أو الصادرات" وهي مفتوحة لكل شخص طبيعي أو معنوي يستوفي الشروط القانونية وتمنح في اجل لا يتجاوز عشر أيام من تاريخ طلبها.

¹ الجريدة الرسمية العدد 70 المؤرخة في 14 ديسمبر 2008، ص 12.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2008-2017

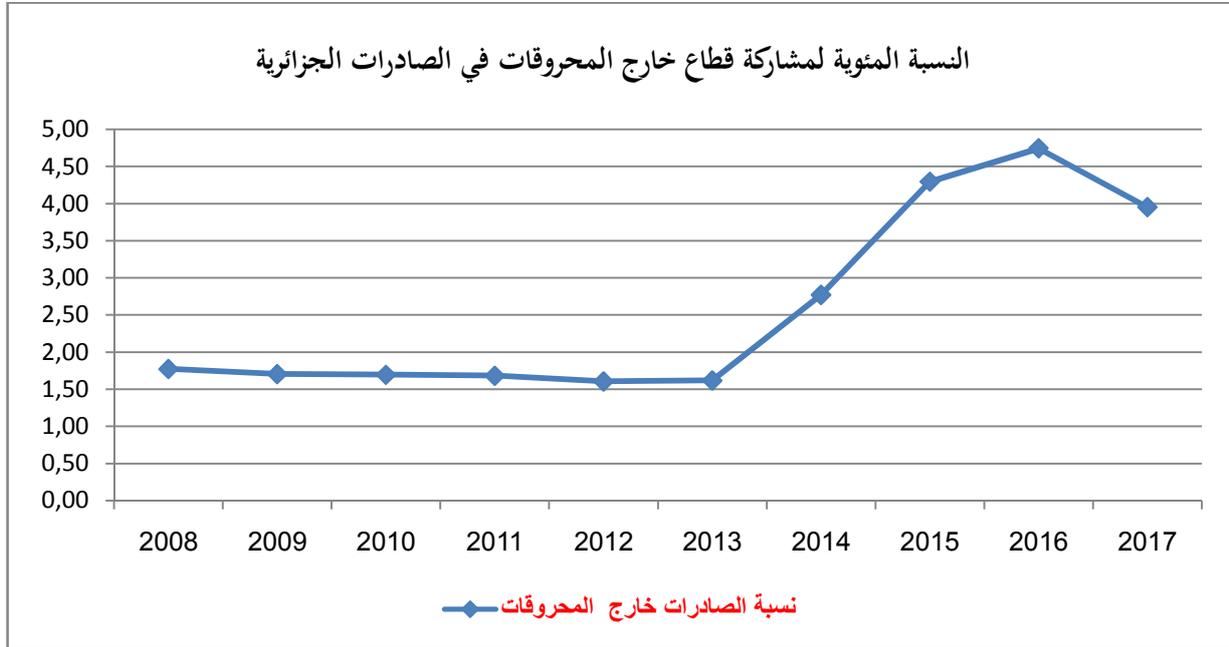
أما الرخص غير التلقائية فهي التي لا يجب أن تفرض قيودا أو إختلالات على تجارة الواردات أو الصادرات إضافة إلى تلك المقررة في القيد وهي تمنح لمدة ثلاثين يوما قابلة للتمديد ثلاثين يوما أخرى. وأوضح هذا القانون على أن النصوص التطبيقية الحالية التي تحكم أنظمة الرخص تبقى سارية المفعول إلى غاية صدور النصوص التنظيمية الجديدة المتخذة لتطبيق أحكام هذا القانون¹.

المبحث الثالث: مدى نجاح الآليات المتبعة

المطلب الأول: مدى نجاح الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد

رغم كل السياسات والإعانات التي تبنتها الجزائر لدعم الصادرات خارج المحروقات من خلال العمل على تفعيل وتنمية الصادرات خارج النفط وذلك بإنشاء بعض الأجهزة التي تدعم وتساند المنتج الجزائري وأخرى تعمل على التكوين وأخرى تمنح القروض، وكافة الامتيازات الموجهة لنشاطها للتصدير، إلا أن الصادرات خارج المحروقات خلال كل فترة الدراسة لم تتجاوز نسبة 4,75 % من إجمالي صادرات الجزائر كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(5): تطور صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات

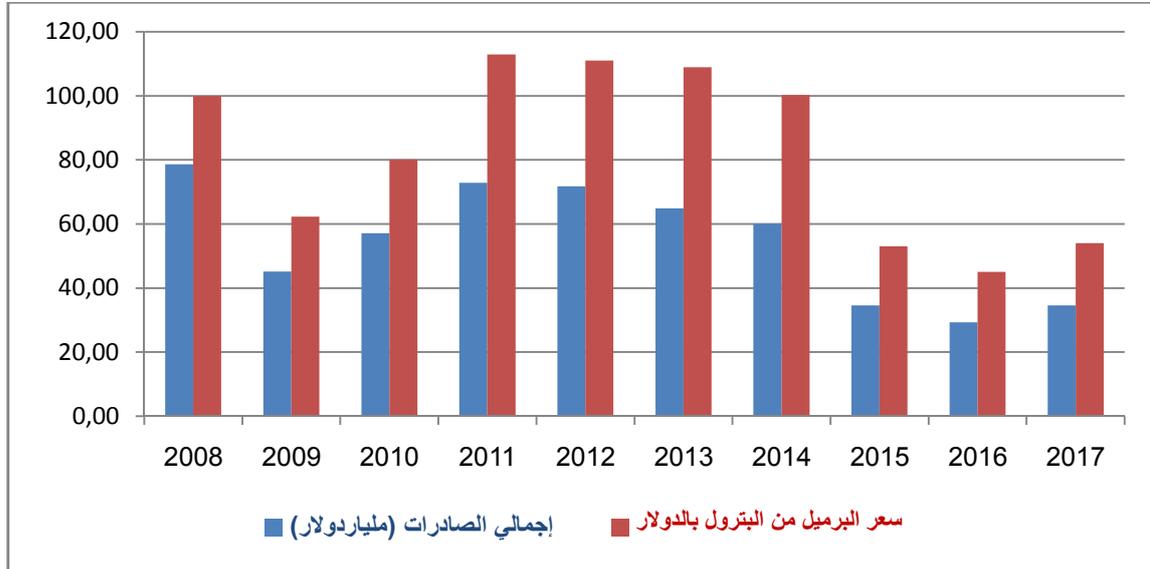


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم:4

¹الجريدة الرسمية العدد 41 المؤرخة في 15 جويلية 2015، ص 12.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2008-2017

الشكل رقم(6): تأثيرات أسعار البترول على صادرات الجزائر



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم:5

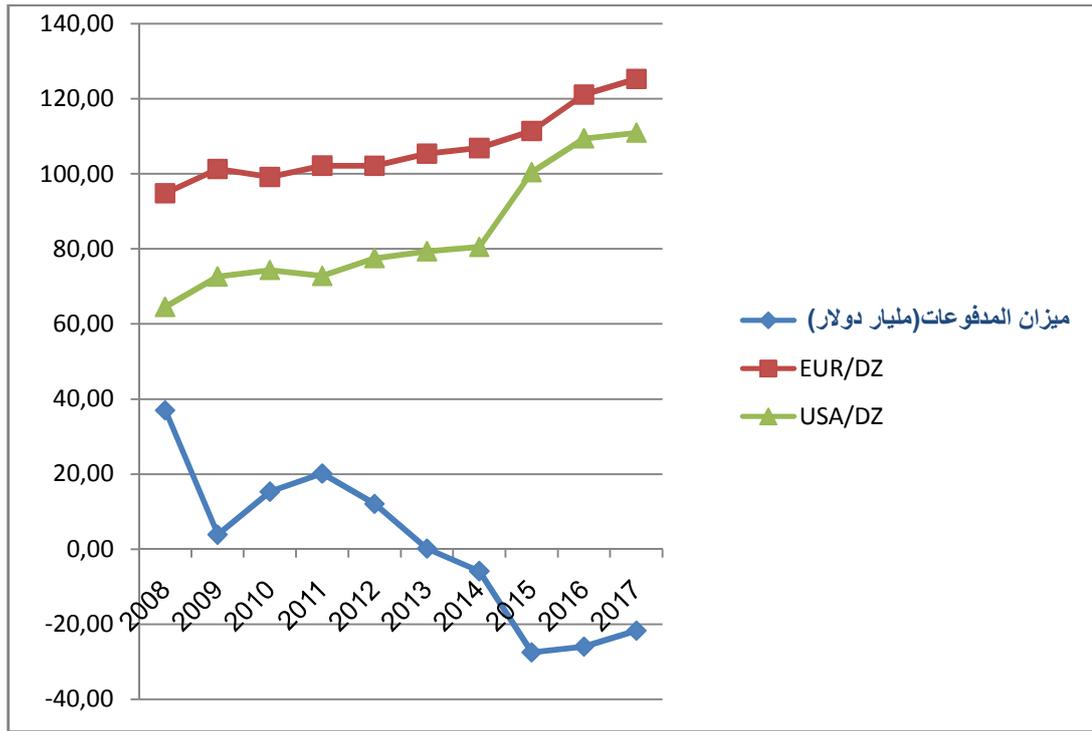
كما نلاحظ من خلال الشكل أعلاه الذي يوضح مدى إرتباط قيمة الصادرات الجزائرية بتغيرات سعر البترول في الأسواق العالمية فالارتفاع أو الانخفاض في إجمالي الصادرات له علاقة وطيدة بارتفاع أو انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية، فبلوغ سعر البرميل الواحد من البترول 112,94 دولار في سنة 2011 قابلتها صادرات كلية بقيمة 72,88 مليار دولار في حين انخفاضه إلى 45 دولار للبرميل إنعكس على القيمة الكلية للصادرات فبلغت سنة 2016 حوالي 29,3 مليار دولار.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2008-2017

المطلب الثاني: مدى نجاح سياسة الصرف في إعادة التوازن لميزان المدفوعات

فيما يخص علاقة سعر صرف الدينار الجزائري برصيد ميزان المدفوعات، يمكن القول إنه بالرغم من الانخفاض الذي شهده سعر صرف الدينار أمام العملات الرئيسية خلال الفترة المدروسة، إلا أنه لم يمارس أي دور في التأثير على رصيد ميزان المدفوعات، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(7): علاقة ميزان مدفوعات الجزائر بأسعار الصرف للعملات الرئيسية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم: 6

ويرجع ذلك إلى خصوصيات الصادرات الجزائرية التي لا تزال تقتصر على المنتجات النفطية التي شكلت في أغلب السنوات متوسط 97,4%¹ من إجمالي حصيلة الصادرات، بينما تبقى مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات في إجمالي حصيلة الصادرات ضئيلة جدا بمتوسط 2,59%²، بسبب ضعف الجهاز الانتاجي ومحدودية طاقته الانتاجية، حيث حققت أقصى قيمة لها في سنة 2014 بـ 1,66 مليار دولار. هذا ما يجعلنا نتأكد أن سياسة تشجيع الصادرات عن طريق سعر صرف الدينار هي سياسة فاشلة في الاقتصاد الجزائري، نظرا لضعف الجهاز الانتاجي وتركز الصادرات الجزائرية على منتج واحد (المحروقات) والذي تتحكم فيه عوامل خارجية.

¹ نسبة متوسط فترة الدراسة

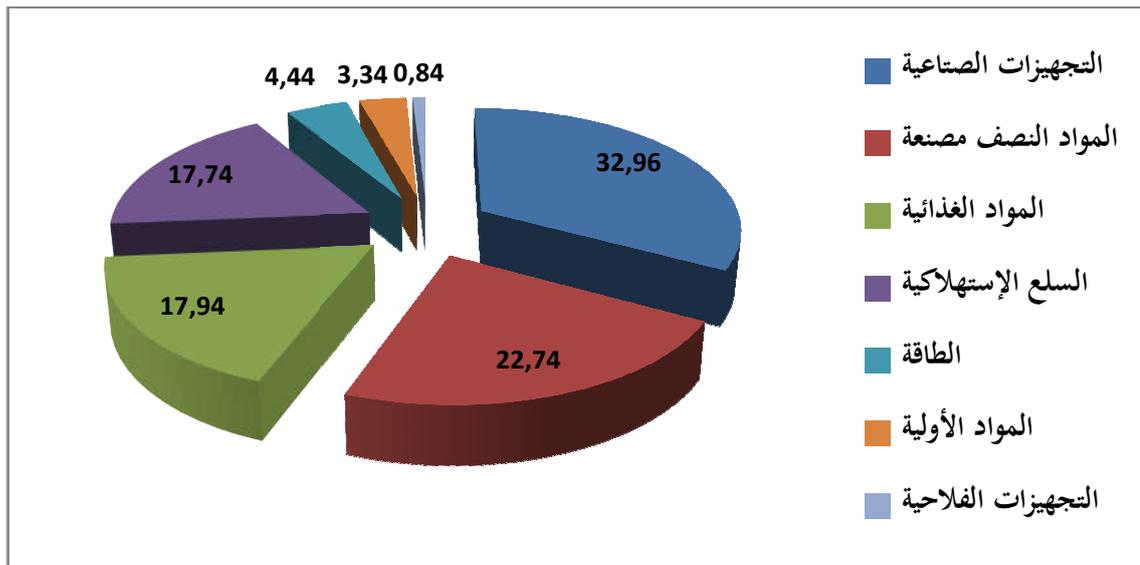
² نسبة متوسط فترة الدراسة

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2008-2017

إذا كان شرط نجاح عملية السماح للدينار بالإنخفاض يتطلب تمتع الطلب الخارجي والعرض المحلي للصادرات بمرونة كبيرة، فإن هيكل الصادرات في الجزائر الذي يمثل 97,4%¹ من صادرات المحروقات شكل عائقا حقيقيا أمامها، ذلك لأن أسعار المحروقات تتحدد في الأسواق الدولية وفق قوى العرض والطلب ولا يمكن للجزائر التحكم فيها وتكييفها حسب متطلبات الاقتصاد الوطني، كما أن كمية الصادرات حتى وأن زاد الطلب العالمي عليها فهي ليست حرة، وإنما محددة وفق حصص عالمية توزع على الدول المنتجة للبتترول من طرف منظمة OPEP. هذه القيود مجتمعة جعلت صادرات المحروقات تتميز بعدم مرونة الطلب الأجنبي عليها، وكذلك مرونة العرض المحلي عليها. أضف إلى ذلك، فإن الصادرات خارج المحروقات هي الأخرى تتميز بعدم مرونة العرض المحلي لها بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي في الاستجابة إلى الطلب العالمي، لذلك حتى ولو ترتب عن هذه السياسة انخفاض أسعار المنتجات المحلية، فإن ذلك لن يؤدي إلى زيادة الكميات المصدرة.

أما بالنسبة للواردات، فإن هذه السياسة لم يكن لها أي تأثير على تقليص حجم الواردات، نظرا لطبيعة السلع المستوردة التي يعتبر الجزء الأكبر منها سلعا ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها كالسلع الاستهلاكية والغذائية، والمنتجات نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية التي تدخل كمستلزمات للعملية الإنتاجية. والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل (8): النسب المئوية لواردات الجزائر خلال الفترة 2008-2017



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم: (7)

¹ نسبة متوسط فترة الدراسة

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2008-2017

لذا فإن شرط نجاح عملية تقليص الواردات عن طريق قيمة العملة مرتبط بضرورة تمتع الطلب المحلي على السلع الأجنبية بالمرونة الكافية، فطبيعة السلع المستوردة هي التي تفرض على الحكومة استيرادها حتى ولو ارتفعت أسعارها، وهذا ما يؤكد على أن هذا الشرط ليس له مدلول في الاقتصاد الجزائري، كما أن ارتفاع أسعار المواد المستوردة في الجزائر لاسيما المواد التي تعتبر كمدخلات للعملية الانتاجية، يؤدي إلى القضاء على الانخفاض الذي تعرفه أسعار الصادرات لاسيما الصادرات التي تدخل في انتاجها تلك السلع المستوردة. أما فيما يخص حساب رأس المال، فيبقى هو الآخر بعيدا عن تأثير تغيرات سعر صرف الدينار بسبب عدم وجود قابلية تحويل الدينار في المعاملات الرأسمالية كونها لا تزال تخضع لرقابة السلطات النقدية على حركة رؤوس الأموال وانعدام سوق مالية نشطة ومتطورة. من جهة أخرى، فإن طبيعة الصادرات الجزائرية التي تعتمد على أحادية التصدير (المحروقات) وخصوصية وارداتها التي لا يمكن الاستغناء عنها نظرا لتصنيفها في خانة الضروريات، جعل رصيد الميزان التجاري لا يستجيب إلا في نطاق ضيق للتغيرات التي تحدث في سعر صرف الدينار، بسبب وجود متغيرات أخرى لها تأثير كبير وأهمها ارتفاع وانخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية، والقدرة الانتاجية خارج قطاع المحروقات، وكذا الطلب المحلي على الواردات والأجنبي على الصادرات. كل هذا جعل التخفيضات في سعر صرف الدينار خلال الفترة المدروسة لها تأثير جد ضعيف على الميزان التجاري.

وعليه يمكن القول بأن تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر يعود في الأساس إلى تطور أسعار البترول وليس إلى انخفاض سعر صرف الدينار، وذلك راجع إلى هيكل الصادرات التي تتميز بعدم التنوع وانحصارها في قطاع المحروقات بنسبة 97%، هذا ما يجعل تغيرات أسعار الصرف باتجاه الانخفاض لا تؤدي إلى زيادة الطلب عليها، مما يؤدي في النهاية إلى التأثير الضعيف على الميزان التجاري، وبالتالي على ميزان المدفوعات ككل فسياسة سعر الصرف الدينامي خلال الفترة المدروسة كان لها تأثير فعال في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، في حين بقي تأثيرها ضعيفا في تحقيق التشغيل الكامل وتشجيع معدل النمو الاقتصادي وكذا تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، فسياسة سعر الصرف ساهمت في التخفيف من أثر التضخم المستورد وبالتالي إبقاء معدلات التضخم في مستويات منخفضة، أما بالنسبة إلى التأثير الضعيف لسياسة سعر الصرف على التشغيل الكامل والنمو الاقتصادي، إنما يرجع أساسا إلى سيطرة قطاع المحروقات على مسار النمو الاقتصادي في الجزائر من جهة، وضعف النمو خارج قطاع المحروقات بسبب ضعف الجهاز الانتاجي وعدم مرونته من جهة أخرى. بينما يفسر التأثير الضعيف لسياسة سعر الصرف على ميزان المدفوعات بطبيعة وخصوصيات الصادرات الجزائرية التي لا تزال تسيطر عليها صادرات المحروقات التي تبقى تستجيب بنسبة كبيرة لتطور أسعار البترول في الأسواق الدولية وليس لانخفاض سعر صرف الدينار.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2008-2017

المطلب الثالث: مدى نجاح السياسة المالية:

لقد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهريا، لعل من أهمها إنخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 3.02 مليار دولار سنة 2015، وإرتفاع نسب النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة، نفس الشيء عرفته مستويات التشغيل أين انخفضت نسبة البطالة في الجزائر إلى أكثر من النصف خلال السنوات السنة الماضية، إذ سجلت الأرقام الرسمية لسنة 2016 نسبة 10,5% لكن سرعان ما ترتفع في العام الموالي إلى 11,7% أي حوالي 1,44 مليون عاطل عن العمل. فقد إقتصر تأثيرها على مستويات التشغيل على قطاع واحد هو قطاع البناء والأشغال العمومية وبالتالي فهو تأثير ظرفي وغير مستدام. كما أن النظرة الكينزية التي أعدت وفقها سياسة الإنعاش الاقتصادي لا تتناسب مع الوضع الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر بالنظر لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي إذ أن الزيادة المسجلة في الطلب الكلي بسبب زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار لم تؤد إلى زيادة العرض الكلي و تنشيط الجهاز الإنتاجي بالنظر للمشاكل الهيكلية والمالية التي يعاني منها القطاع التي حالت دون تجاويه مع الزيادة المسجلة في الطلب الكلي مما أدى إلى إرتفاع حجم الواردات بنسب معتبرة خلال فترة تطبيق هذه السياسة من أجل الاستجابة للطلب الكلي المتزايد مما جعل المستفيد الأكبر هو المؤسسات الأجنبية الشريكة للجزائر. وهو ما يترجم بزيادة واردات الجزائر من حوالي 38 مليار دولار سنة 2008 إلى 60 دولار سنة 2014 أي نمو الواردات بنسبة 57% في ظرف وحيز قدره ستة 6 سنوات في حين تبقى الصادرات تخضع بالأساس إلى إرتفاع و إنخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية لأن صادرات الجزائر خارج المحروقات تحتل نسب ضعيفة من الصادرات الكلية.¹

كما أن تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي على معدل النمو الاقتصادي تأثير ضعيف وغير مستدام إذ أن معدل النمو يتحدد أساسا بمستوى أداء قطاع المحروقات بالنظر للمساهمة الكبيرة لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، إن حرص السلطات على تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لم يرافقه نفس الحرص فيما يخص تنفيذ وإكمال مسار الإصلاحات الاقتصادية الذي شرع فيه خلال فترة التسعينات من القرن العشرين حيث سجلت معظم العمليات الخاصة بالإصلاح الاقتصادي تباطؤا إن لم نقل توقفا خلال نفس الفترة مما أدى إلى تقليل فعالية هذه السياسة، إذ أن زيادة الإنفاق الحكومي المخصص للتجهيز في ظل ظروف اقتصادية تتسم بنقص كفاءة و فعالية القطاع الصناعي وعدم مسايرة المنظومة المصرفية و الأجهزة الإدارية الحكومية للتطورات الاقتصادية سيؤدي حتما إلى التقليل من النتائج المترتبة عن هذا الإنفاق.

¹ التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص14.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2008-2017

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى تحليل مختلف التطورات التي عرفها ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى غاية 2017، فنتبين أن قطاع المحروقات قد لعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني حيث مثل نسب مرتفعة في الصادرات الكلية، مما جعل الجزائر عرضة للصدمات النفطية التي تحدث وفق عوامل خارجية لا يمكن توقعها ولا يمكن التحكم فيها، خاصة وأن إيراداته تحتل مركزا هاما في تمويل ميزانية الدولة والتجارة الخارجية، فهو يعد فرع حيوي في المبادلات التجارية الخارجية،

ورغم المجهودات المبذولة من السلطات العمومية لتنويع الاقتصاد والخروج من تبعية البترول، إلا أن الصادرات خارج المحروقات لا تزال ضعيفة للغاية، لهذا وجب التركيز أكثر على القطاعات الأكثر تنافسية، وتحقيق تغطية الصادرات أولا نحو السوق الداخلي لتقليص العجز في الميزان التجاري، ثم التوجه ثانيا إلى الأسواق الخارجية التي تشكل منفذا صعبا في ظل المنافسة الخارجية.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

استهدف بحثنا الإجابة على الإشكالية المطروحة ومحاولة الكشف عن العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية وميزان المدفوعات من خلال دراسة مختلف السياسات والآليات المتبعة في الجزائر بغية معرفة الأثر الذي أحدثته هذه الأخيرة على مستوى التوازنات الخارجية، بناء على الأهداف المسطرة وبالاعتماد على الفرضيات الموضوعية تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول.

قدمنا في الفصل الأول والفصل الثاني التحليل النظري للموضوع وذلك من خلال عرض المفاهيم العامة لميزان المدفوعات وتحليل ظاهرة الخلل والتوازن داخله، ومختلف الأسباب المؤدية لذلك كما تمت الإشارة إلى السياسات والآليات الممكنة إتباعها لمعالجة هذا الخلل.

أما في الفصل الثالث فأشرنا فيه إلى تطورات الاقتصاد الجزائري على مستوى التوازنات الخارجية، وتطوراتها خلال الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى غاية 2017 من خلال عرض مراحل تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري وتحليل الموازين الفرعية والمؤشرات الاقتصادية التابعة له خلال سنوات الدراسة والتي شهدت صدمتين، الصدمة الأولى كانت في سنة 2009 أين عرفت أسواق النفط تراجع كبير بسبب الأزمة المالية العالمية مما انعكس على ميزان المدفوعات الجزائري، والصدمة الثانية سنة 2014 أين إنخفض سعر البرميل من البترول إلى أقل من النصف مما كان له الأثر المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري.

و استخلصنا جملة من النتائج وهي:

سجل ميزان المدفوعات أكبر عجز له في السنوات الأخيرة مقارنة مع السنوات الأخرى التي سبقت غير أن تدقيق النظر في النتائج وضح أن الميزان التجاري له نسبة كبيرة في هذا العجز وعليه فيمكن القول إن وجود العجز في ميزان المدفوعات راجع أساسا إلى العجز المسجل في الحساب التجاري.

أنه قد كان للإصلاحات التي اتخذتها الجزائر منذ بداية الفترة اثر طفيف أو نجاح نسبي في إحداث التوازنات الخارجية للدولة، إذ أن توازن ميزان المدفوعات في الجزائر يعتمد أساسا على مداخل المحروقات وقد أثبتت أزمة 1986 ذلك وأكدته الصدمة المالية سنة 2009 وصدمة 2014، فقد كان للأزمة المالية لسنة 2009 الوقع الكبير في الاقتصاد الجزائري، حيث ظهرت بوادر الانهيار بعد انخفاض أسعار المحروقات و التي أظهرت ضعف النظام الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالمحروقات و الحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد، ونفس ذلك نتج عن أزمة 2014 فبانخفاض أسعار النفط تأثرت الإيرادات النفطية بالشكل السلبي (انخفاض الإيرادات النفطية) ما أثر مباشرة على الإيرادات العامة للدولة. فعززت الدولة الجزائرية خيار الخروج من الاختلالات التي عانى منها ميزان المدفوعات الجزائري من خلال الإتجاه نحو تشجيع القطاعات الأخرى للرفع من مستوى مساهمتها في الصادرات الكلية خاصة وأنها تمتلك قدرات هائلة تمكنها من التخلص

خاتمة عامة

من التبعية لقطاع المحروقات وتعتبر الصادرات خارج المحروقات المصدر والأمل الوحيد للخروج الفعلي وتجنب تعرضها للصدمات النفطية.

أن الجزائر لازالت تعاني من ضعف السياسة التصديرية رغم كل الإمكانيات المتاحة ورغم الجهود والمسااعي الرامية لدعم الصادرات عن طريق إنشاء هيئات تهتم بذلك كصندوق دعم الصادرات والوكالة الوطنية لترقية الصادرات، إلا أن ضعف الآلية الرقابية وغياب المتابعة الفعالة لهذه الإعانات والقروض الممنوحة كانت العائق الأكبر لنجاحها في تحقيق ما كانت تصبو إليه.

إتباع الجزائر للسياسة التجارية الحمائية والعمل بنظام تراخيص الاستيراد و نظام الحصص لحماية المنتج المحلي من المنافسة الأجنبية من جهة و الحد من الواردات من جهة أخرى، سمح بتقليص فاتورة الواردات التي نجحت فيها إلى حد كبير و بالتالي التخفيف من حدة العجز المسجل في الميزان التجاري خاصة في ظل تناقص قيمة الصادرات.

عرف الاستثمار انتعاشا محدودا نتيجة جملة الاتفاقات الموقعة من طرف الجزائر لكن لم يرتقي إلى مستوى التأثير في ميزان رؤوس الأموال نتيجة بعض القوانين التي تنظم هذا القطاع والتي لازالت تشكل عائقا أمام المستثمر الأجنبي.

عدم نجاح سياسة السماح للدينار بالإنخفاض بغية تشجيع الصادرات بالعكس فقد أدت هذه الآلية إلى إضعاف العملة الوطنية في ظل غياب الطلب عليها خارجيا وإلى تضخم وزيادة قيمة الواردات نظرا لعدم القدرة عن الإستغناء عنها.

نتائج اختبار الفرضيات:

أثبتت الدراسة أن سلوك ميزان المدفوعات الجزائري قد تغير خلال فترة الدراسة وكانت سنة 2014 الفاصل بين مرحلتين المرحلة الأولى وهي ما قبل هذه السنة أين شهد ميزان المدفوعات فائض والمرحلة الثانية هي ما بعد 2014 وهي مرحلة العجز بسبب الصدمة النفطية ولقد تضافرت عدة عوامل خاصة بسوق النفط هي التي أدت إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط، وهي متعلقة بكل من العرض والطلب وبموامل توقعات مستقبلية، بالنسبة للفرضية الأولى التي افترضنا فيها نجاح السياسات المتبعة من طرف الدولة الجزائرية في تحقيق إعادة التوازن لميزان المدفوعات فيمكن القول أن هذه السياسات لم تحقق ما هو مطلوب فلازالت حالة عدم التوازن تميز ميزان المدفوعات الجزائري أما الفرضية الثانية التي تفترض مساهمة الإصلاحات الاقتصادية في توازن ميزان المدفوعات الجزائري، فقد اثبت الاختبارات صحة هذه الفرضية ويعود سبب ذلك إلى تبيان التحسن الذي عرفه رصيد ميزان المدفوعات والمؤشرات التابعة له بعد تطبيق الإصلاحات الاقتصادية.

خاتمة عامة

الاقتراحات:

- ضرورة انتقال الاقتصاد الجزائري من بنية الأحادية الاقتصادية وتنويع الهيكل الاقتصادي فالجزائر دولة تمتلك موقعا جغرافيا بإمكانيات هائلة تستطيع من خلالها تحقيق نمو خارج قطاع المحروقات.
- يجب على الدولة تسيير الإيرادات الخاصة بقطاع المحروقات بعقلانية أكثر بما يضمن لها على المدى البعيد والمتوسط إمكانية الخروج من دائرة النفط.
- يجب تنفيذ سياسات اقتصادية في الجزائر ضمن استراتيجيات تعمل على تحقيق التوازنات الخارجية والداخلية على حد سواء فإهمال جوانب التنمية الاقتصادية الداخلية على المدى الطويل سوف يؤدي إلى زعزعة الاقتصاد وعودة الاختلالات الخارجية المبنية على أسس الاقتصاد الريعي.
- الإسراع في استكمال مسار المشاريع التنموية و الاهتمام بالجوانب الاقتصادية في القطاعات المهمة كالقطاع الزراعي القادر وحده على المجابهة و هذا ما سوف تثبته السنوات اللاحقة.
- الاستمرار في دعم الشراكة الأجنبية وتوفير جميع الشروط الداعمة لذلك مع التركيز على الاستثمار الأجنبي.
- اتخاذ تدابير أكثر مرونة فيما يتعلق بإنشاء المؤسسات دعم التجارة والاستثمار الوطني.
- تفعيل دور شركات تأمين الصادرات وتبسيط وشفافية إجراءاتها الإدارية.
- تمويل صادرات المؤسسات بانتهاج أساليب أكثر شفافية، وتبسيط إجراءاتها الإدارية لتحقيق السرعة المطلوبة، وذلك عن طريق إدارة مصرفية عن بعد متكاملة في خدماتها.
- دعم التكامل الاقتصادي الإقليمي والروابط بين الدول النامية

- الكتب

1. بسام الحجاز، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003.
2. بكري كامل، الإقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، مصر
3. بكري كامل، رمضان محمد مقلد، محمد سيد عابد، إيمان عطية ناصف، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2000.
4. بكري كامل، مبادئ الإقتصاد، الدار الجامعة، بيروت، 1986.
5. زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، 2004.
6. زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مطابع الامل، بيروت.
7. سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
8. السيد متولي عبد القادر، الإقتصاد الدولي "النظرية و السياسة"، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2011.
9. صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف و أثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات، دار النهضة العربية، مصر، 2000.
10. عادل أحمد حشيش، أساسيات الإقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2001-2002.
11. عبد الرحمان يسري أحمد، إيمان المحب زكي، الإقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2007.
12. عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1976.
13. عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2012.
14. عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 2002.
15. فيليح حسن خلف، التمويل الدولي، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004.
16. قريصة صبحي تادرس، العقاد مدحت محمد، النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
17. محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة، والنشر، بيروت بدون سنة.
18. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر.
19. محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 1999.
20. موسى سعيد مطر، ياسر المومني، شقري نوري موسى، المالية الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

- البحوث:

21. بن طرية حورية، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970-2014، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017.
22. حاجي سمية، دور السياسات النقدية في معالجة إختلال ميزان المدفوعات، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016،
23. حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004/2005.
24. سيد أحمد ولد أحمد، دور سعر الصرف في تعديل ميزان مدفوعات الدول النامية دراسة حالة مريتانيا 1996-2008، مذكرة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.
25. شتاتحة عمر، تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان مدفوعات الدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015.
26. عبد الحق بوعتروس، دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية-حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه دولة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2001-2002،

- المقالات والملتقيات

27. رايس فضيل ، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر(2000-2011)، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العددان 61-62، 2013.
28. عبد الشكور شعلان، تحديات وإستراتيجيات التصحيح أمام البلدان العربية، صندوق النقد العربي، 1987.
29. عبد الفاتح العموص، النماذج التأليفية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي: الأسس النظرية والحالات التطبيقية، إشارة إلى التجربة التونسية، بحوث اقتصادية عربية، عدد 9، 1997.
30. قرين ربيع وعقون شراف، استراتيجيات ترقية الصادرات الجزائرية بين اتجاهات التفاؤل وعوامل الحذر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 5، جوان 2017.
31. محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقييم، مجلة اقتصاديات مجال إفريقيا، عدد 04.
32. محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، ملتقى المنظومة المصرفية والتحويلات الإقتصادية -الواقع والتحديات.
33. نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية العدد 9 - 2013، ص 42-53.

- التقارير

34. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010 ، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر. جويلية 2011.
35. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012 ، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر. نوفمبر 2012.
36. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018.
37. لعرابة مولود، عبد الحق بوعتروس، الآثار الاقتصادية لتخفيض قيمة العملة في الاقتصاديات النامية - حالة الجزائر، تقرير نهائي لوحدة بحث، غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، 1998-2000.

- الجرائد

38. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 31، الصادرة في 13 ماي 2007.
39. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41 المؤرخة في 15 جويلية 2015.
40. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 70 المؤرخة في 14 ديسمبر 2008.
41. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 72، الصادرة في 13 ديسمبر 2016.
42. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 21، مارس 2013.
43. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 39، سبتمبر 2017.
44. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 44، ديسمبر 2018.

- المراجع باللغة الأجنبية:

1. Paula Samuelson, Williamd Nordhaus, **Économie-Taux de change et système financier international**, paris,2005, p 619
2. Raymond BERTRAND, **Economie financière international**, presse universitaire de France 1971
3. Bernard GUILLOCHON, **Economie internationale**, 2eme édition, dunod, Paris, 1998,P218
4. John F. Laker , ‘ **Fiscal proxies for devaluation : A General Rreview** ‘ , IMF , Vol. 28 , March , 1981

- الانترنت:

- <https://algeriepart.com>.
- <http://www.caci.dz/ar>.
- <https://www.commerce.gov.dz/ar/agence-nationale-de-la-promotion-du-commerce-exterieur-algex>.
- <https://www.commerce.gov.dz/ar/a-fonds-special- pour-la-promotion-des-exportations-fspe>.
- <http://www.algex.dz>
- <https://www.commerce.gov.dz/ar/societe algerienne-des-foires-et-exportations-safex>.
- <http://www.cagex.dz>

الملاحق

الملحق رقم (1): تطور رصيد الميزان التجاري في الفترة (2008-2017)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الصادرات (fob)	الواردات (fob)	رصيد الميزان التجاري
2008	78,59	37,99	40,6
2009	45,18	37,4	7,78
2010	57,09	38,89	18,2
2011	72,88	46,92	25,96
2012	71,73	51,56	20,17
2013	64,71	54,98	9,73
2014	59,99	59,67	0,32
2015	34,57	52,65	-18,08
2016	29,31	49,44	-20,13
2017	34,57	48,98	-14,41

الوحدة: مليار دولار

الملحق رقم (2): تطور رصيد حساب رأس المال في الفترة (2008-2017)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإستثمار المباشر	2,49	2,55	3,48	2,05	1,52	1,95	1,53	-0,69	1,59	1,21
رؤوس الأموال الرسمية	0,84	2,20	0,56	0,07	0,25	0,17	0,75	0,00	0,27	-0,17
السحب	-1,27	-0,68	-0,44	-1,15	-0,87	-0,55	-0,23	-0,46	0,20	0,10
الإهلاك	-0,43	1,52	0,12	-1,08	-0,62	-0,38	0,52	-0,46	0,47	-0,07
رصيد رؤوس الأموال الرسمية	-0,86	3,03	0,24	-2,16	-1,24	-0,77	1,03	-0,92	0,95	-0,13
القروض قصيرة الأجل + بند السهو الخطأ	0,48	-0,60	-0,42	-0,59	-1,15	-2,59	1,35	0,90	-1,88	-0,81
ميزان رأس المال	2,54	3,46	3,18	0,38	-0,25	-1,02	3,40	-0,25	0,19	0,33

مصدر الملحق 1 و 2: من إعداد الطالب بالاعتماد على: من سنة 2008-2012 التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2012،

ومن سنة 2013-2017 التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2017.

الملاحق

الملحق رقم (3) تطور الدين الخارجي خلال الفترة (2008-2017)

الوحدة: مليار دولار

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنوات
1,89	1,86	1,20	1,76	2,07	2,48	3,26	3,90	4,36	4,84	الديون متوسطة وطويلة الأجل
2,10	1,99	1,82	1,98	1,33	1,16	1,14	1,78	1,33	1,08	الديون قصيرة الأجل
3,99	3,85	3,02	3,74	3,40	3,64	4,41	5,68	5,69	5,92	مجموع الدين الخارجي

الملحق رقم (4): تطور صادرات المحروقات الى إجمالي الصادرات في الفترة (2008-2017)

السنوات	إجمالي الصادرات (مليار دولار)	صادرات خارج المحروقات (مليار دولار)	صادرات المحروقات (مليار دولار)	نسبة صادرات المحروقات	نسبة الصادرات خارج المحروقات (مليار دولار)
2008	78,59	1,395	77,19	98,22	1,78
2009	45,19	0,771	44,42	98,29	1,71
2010	57,09	0,969	56,12	98,30	1,70
2011	72,89	1,227	71,66	98,32	1,68
2012	71,74	1,153	70,58	98,39	1,61
2013	64,87	1,051	63,82	98,38	1,62
2014	60,13	1,667	58,46	97,23	2,77
2015	34,57	1,485	33,08	95,70	4,30
2016	29,31	1,391	27,92	95,25	4,75
2017	34,57	1,367	33,20	96,05	3,95

مصدر الملحق 3 و 4: من إعداد الطالب بالاعتماد على: من سنة 2008-2012 التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2012، ومن سنة 2013-2017 التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2017.

الملاحق

الملحق رقم(5): تأثيرات أسعار البترول على ميزان مدفوعات الجزائر في الفترة (2008-2017)

السنوات	سعر البرميل من البترول بالدولار	إجمالي الصادرات (مليار دولار)	ميزان المدفوعات (مليار دولار)
2008	99,97	78,59	36,99
2009	62,25	45,19	3,85
2010	80,15	57,09	15,32
2011	112,94	72,89	20,14
2012	111,04	71,74	12,05
2013	108,97	64,87	0,13
2014	100,23	60,13	-5,88
2015	53,06	34,57	-27,53
2016	45,01	29,31	-26,03
2017	54,05	34,57	-21,76

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: من سنة 2008-2012 التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2012،
ومن سنة 2013-2017 التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2017.

الملحق رقم (6): علاقة ميزان مدفوعات الجزائر بانخفاض سعر صرف الدينار في الفترة (2008-2017)

السنوات	USA/DZ	EUR/DZ	ميزان المدفوعات(مليار دولار)
2008	64,58	94,86	36,99
2009	72,65	101,29	3,85
2010	74,40	99,19	15,32
2011	72,85	102,21	20,14
2012	77,55	102,16	12,05
2013	79,38	105,43	0,13
2014	80,56	106,90	-5,88
2015	100,46	111,44	-27,53
2016	109,46	121,17	-26,03
2017	110,96	125,32	-21,76

الملحق رقم (7): التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 2008-2017

الواردات الكلية	السلع الإستهلاكية	التجهيزات الصناعية	التجهيزات الفلاحية	المواد النصف مصنعة	المواد الأولية	المواد الغذائية	الطاقة	السنوات
39479	5036	15434	86	9154	1378	7796	595	2008
39297	6145	15140	234	10165	1201	5863	549	2009
40212	5987	15573	330	9944	1406	6027	945	2010
47300	7944	15951	229	10431	1776	9805	1164	2011
50376	9997	13604	329	10629	1839	9023	4955	2012
54903	12205	15745	449	10810	1766	9572	4356	2013
58330	10287	18906	657	12740	1884	11005	2851	2014
51646	9773	16593	579	11512	1508	9329	2352	2015
46727	8275	15394	501	11482	1559	8224	1292	2016
46059	8513	13992	611	10985	1528	8438	1992	2017
474329	84162	156332	4005	107852	15845	85082	21051	مجموع كل السنوات (مليون دولار)
100	17,74	32,96	0,84	22,74	3,34	17,94	4,44	نسبة كل سلعة خلال الفترة

مصدر الملحق 6 و7: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر

- من سنة 2008-2011 النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 21، مارس 2013، ص28.
- من سنة 2012-2016 النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 39، سبتمبر 2017، ص28.
- سنة 2017 النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 44، ديسمبر 2018، ص28.